

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية
تخصص سياسات الدفاع والأمن

التحديات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط
وتداعياتها على العلاقات الأورو - متوسطة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ : تاحي طارق

إعداد الطالبة: مختاري إيمان

السنة الجامعية: 2014/2013

شكر و عرفان

أشكر الله عز وجل الذي بتوفيقه وفضل منه تمكنت من إنجاز هذه المذكرة.
وأقدم جزيل الشكر بكل تقدير لأستاذي الفاضل: تاحي طارق علي ما قدمه لي
من مساعدة وتوجيهات ونصائح وملاحظات قيّمة أفادتني في تناول موضوع
الدراسة، فجزاك الله كل خير أستاذي الكريم.
وأشكر والدي العزيز الذي طالما وقف معي وراحمني فلك مني ألف شكر أبي
الحبيب.
كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لكل أساتذتي الكرام وأخص بالذكر
الأستاذ: لخضاري منصور.
وأشكر عمال مكتبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على مساعدتهم.

الإهداء

إلى:

أبي العزيز الذي لم يبخل علي بعطاءه... حفظك الله
أمي الغالية والحنونة التي لم تبخل علي بدعواتها والتي ساندتني كأم، أخت،
صديقة... حفظك الله.

أخي محمد إسلام.

من غابت عن الدنيا وكانك لي نعم السند الروح الطاهرة الزكية: صواب ميمونة
رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر ابنة خالتي: تهاني ياسمين.

كل صديقاتي وخاصة: سلمى بلقيس وإلى كل عائلتها الكريمة.

زملائي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

أهدي هذه المذكرة

م. إيمان

الملخص:

إن العلاقات الأورو-متوسطية هي كل التدفقات التي تحدث داخل الفضاء الأورو-متوسطي، بين كل الدول المتوسطية، ويعتبر هذا الفضاء منطقة إستراتيجية كانت ولا تزال السيطرة عليها من أطماع الدول الكبرى.

لقد أثرت تحولات ما بعد الحرب الباردة على أمن المتوسط بظهور تهديدات أمنية جديدة عكس التهديدات التي عرفتھا المنطقة في السابق، وأدت التهديدات الأمنية الجديدة هي الأخرى إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الذي عرف توسيعا من أمن الدولة والقوة العسكرية إلى الأمن الشامل الذي يركز على تحقيق أمن الدولة جنبا إلى جنب مع تحقيق أمن الفرد.

كما أدت التهديدات الجديدة أيضا إلى بناء شراكات بين دول ضفتي المتوسط وذلك رغم الاختلافات الكبيرة بين هذه الدول في الرؤى والأهداف.

الكلمات المفتاحية : الأمن، البحر الأبيض المتوسط، التهديدات، الشراكة.

Résumé :

Les relations Euro – Méditerranéenne sont tous les flux qui se produisent dans l'espace de l'euro – méditerranéens, entre tous les pays qui s'y trouvent, comme il faut souligner la dimension stratégique de cet espace qui a toujours été un enjeu et un source d'intérêts pour les grandes puissances .

Les changements qui se sont produits après la fin de la guerre froide ont provoqué l'apparition de nouvelles menaces sécuritaires différentes de celles connus dans le passé , cela a amené les pays a revoir le concept de sécurité en l'élargissant de la dimension étatique et militaire a celle qui inclue l'individu .

Ces menaces communes entre les pays de la méditerranée ont créé une nécessité de mettre en place des partenariats malgré les divergences dans la vision et les objectifs

partenariats entre les pays des deux rives de la Méditerranée, malgré les grandes différences entre ces pays dans les visions et les objectifs.

Les mots clés : la sécurité, la méditerranée, les menaces, partenariat.

Abstract :

The Euro-Mediterranean relations are represented in the Flows occurred in the mediterranean region , otherwise , the strategical dimension which has the mediterranean space make it as an issue and an interests source for the powerful countries .

The changements happened after the end of the cold war gave rise to a new Security threats different from that we knew in the past , this induced the region's countries to revise the security concept and to enlarge it from a state and military dimension to an individual one .

The common nature of threats between the mediterranean countries created a necessity to set an efficient partnership despite the differences in vision and objectives.

Key words : Security, the Mediterranean sea, threats, partnership

مقدمة

تقديم الموضوع:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التحولات قضت بإنهاء الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي بتفكك هذا والهيمنة الأمريكية على العالم.

وبالتالي فأهم ما ميز هذه الفترة هو حالة اللأمن التي عرفها العالم ولقد دفع هذا التحول إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الذي كان يركز على الجانب العسكري فقط حكرا على الدولة القومية بمفردها دون الحاجة إلى التنسيق في سياسات أمنية مشتركية على أساس أنه جانب حساس ويمس بسيادتها، وبعد بروز تهديدات جديدة لاتماتلية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تغيرت نظرة المجتمع الدولي بخصوص قضية الإرهاب التي كان ينظر إليها شأن داخلي خاص ، مما أدى إلى توسيع دائرة الأمن لتشمل جوانب أخرى: إقتصادية ، إجتماعية، ثقافية، بيئية وحتى تقنية...وفي هذا الإطار طرحت الحاجة لدى الدول من أجل التكتل وتوحيد جهودها الأمنية لإحتواء هذه التهديدات خاصة بين ضفتي المتوسط.

يندرج الموضوع الذي بين أيدينا إلى حقل الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها في هذه الفترة، لأن هذا الحقل من الدراسات عرف نقاشات جديدة من أجل إخراج الأمن من مفهومه التقليدي الضيق وكذلك لأن الموضوع يرتبط بمنطقة جيوبولتيكية جد حساسة في العالم وكذا العلاقات التي تربط بين ضفتين مختلفتين تسعيان إلى ضمان إستقرار ورفاه شعوب المنطقة خاصة مع زيادة التهديدات الأمنية الجديدة وكيفية التعامل معها و رؤية كل طرف لهذه التهديدات مما أدى إلى ضرورة طرح مبادرات أمنية مشتركة لمواجهتها.

المشكلة البحثية:

عرف المجال المتوسطي بعد نهاية الحرب الباردة مرحلة جديدة تميزت بوجود تنافس أوربي أمريكي على المنطقة وتراجع للدور السوفياتي، وكذا بروز تهديدات مشتركة ذات طابع أمني بالخصوص بين دول الضفتين، إضافة إلى طموحات إقتصادية وتجارية للإتحاد الأوربي تجاه

دول جنوب المتوسط مما أدى إلى توحيد جهود دول ضفتي المتوسط، وهو ما يدفعنا إلى طرح المشكلة البحثية التالية:

❖ كيف أثرت التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات الأورو-متوسطية؟

التساؤلات الفرعية:

- ✓ كيف أثرت المتغيرات الدولية الجديدة على تطور مفهوم الأمن؟
- ✓ فيما تكمن أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجهها منطقة حوض المتوسط؟
- ✓ ماهي أنماط التأثير والتأثر الجديدة في العلاقات الأورو-متوسطية؟

فرضيات الدراسة:

❖ يرتبط أمن واستقرار منطقة المتوسط بطبيعة تعامل الفاعلين فيها فيما بينهم ومع

التهديدات الأمنية الجديدة

- ✓ ساهمت المتغيرات الدولية الجديدة في توسيع وتعميق مفهوم الأمن.
- ✓ أثرت متغيرات ما بعد الحرب الباردة على ظهور تهديدات أمنية جديدة في منطقة المتوسط.
- ✓ أدى ظهور تهديدات أمنية جديدة بالمتوسط إلى تعدد المبادرات الأمنية بين دول الضفتين.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني:

تتحدد الدراسة في نطاق مكاني محدد وهو منطقة البحر الأبيض المتوسط، والذي يعتبر منطقة جيواستراتيجية هامة نظرا لما تحتويه من ثروات وموارد، والتي تعد محل أطماع الدول الكبرى منذ القديم.

المجال الزمني:

تشمل الدراسة فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أن هذه الفترة عرفت تغييرات جديدة أدت إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة غير التي كانت في السابق والتي أدت بدورها إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن ليصبح شاملا لعدة أبعاد سنتطرق لها من خلال الدراسة.

الدراسات السابقة:

تحتوي الدراسات الأمنية بصفة عامة والدراسات حول المتوسط بصفة خاصة بإهتمام متزايد خاصة لدى الكتاب الأجانبين (الفرنسية - الإنجليزية) أما باللغة العربية فالدراسات قليلة نوعا ما مقارنة مع سابقتها.

• كتاب الباحث الدكتور عبد النور بن عنتر بعنوان: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الأطلسي"¹، حيث يشرح الكاتب التحولات في مفهوم الأمن وأثر العولمة على قضايا الأمن كما يدرس إنعكاس هذه التحولات على الجزائر باعتبارها تنتمي إلى الفضاء المتوسطي.

• كما هناك كتاب آخر للدكتور مصطفى بخوش بعنوان: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات و الأهداف"²، والذي يتحدث فيه عن مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية وهي دراسة في الرهانات والأهداف التي تسعى إليها دول المتوسط.

وتجدر الإشارة أيضا إلى رسائل الماجستير الذي تضمنت مواضيع حول الشراكة الأورو-متوسطية وسياسات دول الشمال تجاه دول الجنوب ولكل وجهة نظر خاصة به ولكل زاوية ينظر بها لموضوعه.

مبررات اختيار الموضوع: يعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

المبررات الذاتية:

✓ لقد تشكلت لدي الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع من خلال ما قدم لنا من دروس خلال فترة السداسي الثاني، ومن ثمة جاءت الفكرة لاختيار الموضوع كبحت للدراسة.

✓ كون الجزائر إحدى دول المتوسط وبالتالي فللتحديات التي تمس المنطقة أثر على أمنها واستقرارها.

¹ عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.

² مصطفى بخوش ، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات و الأهداف ، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ،2006.

المبررات الموضوعية:

- ✓ كونه موضوع جديد خاصة بعد توسع دائرة الأمن نتيجة لتحولات ما بعد الحرب الباردة .
- ✓ تعدد المبادرات والحوارات في سبيل احتواء المخاطر والتهديدات الجديدة التي ظهرت في المنطقة.
- ✓ أهمية و حيوية المنطقة المتوسطة باعتبارها فضاء إستراتيجي خاصة بالنسبة للدول الأوروبية (الضفة الشمالية)

صعوبات الدراسة:

لا يكاد يخلو أي بحث من البحوث من الصعوبات والتي يتفاوت حجمها من بحث لآخر، منها ما هو مرتبط بطبيعة الموضوع المراد دراسته وكيفية معالجته، ومنها ما هو مرتبط ببعض الإحصائيات والمعطيات والتي يحتاجها الباحث لإثراء موضوعه.

الإطار المنهجي:

لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها والتي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، فإن طبيعة موضوع دراستنا قد استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة.

الاقتراب التاريخي:

اعتمدنا الاقتراب التاريخي من أجل التعرف على التاريخ الحضاري لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذا سرد أهم محطات العلاقات الأورو-متوسطية ممن خلال تتبع المراحل التي مرت بها.

المنهج التحليلي:

يعتبر التحليل حسب الكثيرين خطوة من خطوات البحث بالإضافة إلى الوصف، والتنبؤ إلا أنه تم استخدامه كمنهج من أجل تحليل بعض المعطيات والإحصائيات التي تخص دول صفتي المتوسط وهذا تبعاً لما تتطلبه الدراسة.

الإطار النظري:

اقتراب مدرسة كوينهاغن:

تناولت "مدرسة كوينهاغن" والتي يتزعمها المفكر البريطاني (باري بوزان Barry Buzan) مدير معهد بحوث السلام تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة مفادها أن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن، ليس هو القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها ، كالقطاع السياسي (الدول، المنظمات الدولية، المجتمع الدولي) أيضا القطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية والأمن الطاقوي) و أهم قطاع يركز عليه " باري بوزان " هو القطاع المجتمعي (الأمم، الثقافات، الإيديولوجيات) أو ما يسمى " بالأمن المجتمعي " " *sécurité sociétale* " ، بالإضافة الى القطاع البيئي ، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص.

إن الدولة حسب « Barry Buzan » ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية على المستويين الاقليمي و الدولي ، لكن رغم هذا فانه ابدى رفضه و كذلك (أول وافر *ole Weaver*) لأي تغيير قد ينقل مستوى الأمن من الدولة إلى الفرد أو إلى مستوى النظام العالمي فالأمن المجتمعي « *sécurité sociétale* » (أمن المهاجرين ، الأمن الثقافي ، الهوية) يبقى مرتبطاً دوماً بالدولة.

لأنه تحدث عن مجموعة من الجماعات ففي بعض الأحيان يتحدث عن الجماعات الفقيرة في العالم الثالث و التي هي سبب في اللا أمن في النظام الدولي نتيجة عدم التوازن بين الدول

المتطورة و الفقيرة و في بعض الأحيان الجماعات المحرومة في الدول الفقيرة نتيجة تعسف الأنظمة الحاكمة فيها و تارة يتحدث عن الجماعات التي تريد بناء هوية خاصة بها في الدول التي تكون فيها هذه الجماعات أقلية و عليه يمكن التحدث عن الأمن المجتمعي في صيغ عديدة حسب باري بوزان¹.

الإطار المفاهيمي:

التهديدات:

- ✓ من الناحية اللغوية ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر.
- ✓ من الناحية الاصطلاحية فهو يعني بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر فيها إتحاد سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي، الاجتماعي والعسكري، مقابل تصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة للجوء إلى استخدام القوة العسكرية بغرض تعريض الأطراف الأخرى للتهديد.
- ✓ أما في مفهوم التهديد الاستراتيجي فهو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري.

الأمن:

يعد الأمن من أبرز القضايا الدولية أهمية في العلاقات الدولية لأنه مرتبط بوجود الفرد و واقعه، وهو مرتبط بالفرد والجماعة قبل الدولة والأمة.

¹ حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008، ص 15.

المفهوم اللغوي: ترجع الكلمة الإنجليزية Security ، إلى أصلها اللاتيني:

sine بمعنى بدون و cura بمعنى اضطراب ومنه فالأمن هو بدون اضطراب.

المفهوم الاصطلاحي:

الاتجاه الأول: مفهوم عسكري يحصر الأمن في القوة العسكرية وهو اتجاه تقليدي.

الاتجاه الثاني: مفهوم وظيفي يربط الأمن القومي والوظائف التي يؤديها بما يحقق رفاهية الدولة.

وهناك اتجاه يجمع بين الاتجاهين السابقين:

الأمن هو القدرة على توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والاستقرار في كل المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية ضد كل أنواع التهديدات الداخلية والخارجية سواء إقليمية أو دولياً.

يعرف باري بوزان الأمن أنه العمل على التحرر من التهديدات بمعنى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، فالتهديدات تبرز في أي منطقة من العالم سواء كانت تهديدات عسكرية أو غير عسكرية.

لكن مفهوم الأمن عرف تطوراً بعد فترة الحرب الباردة وذلك بسبب تطور مصادر التهديد حيث أصبحت التهديدات التي كانت في السابق عسكرية فقط تشمل مجالات عديدة: اقتصادية، ثقافية، بيئية... وأصبحت عابرة للقارات وهو ما أخرج الأمن من مفهومه الضيق ليشمل مجالات عديدة فأصبح الحديث اليوم عن أمن اقتصادي وأمن ثقافي وأمن بيئي....

الحوارات:

هي أسلوب راقى للتواصل بين الأفراد والمجتمعات بغرض التفاهم والوصول إلى حل مشترك لأزمة أو لقضية معينة، وفي بحثنا هذا سنتعرض إلى الحوارات الأمنية بين ضفتي المتوسط أي تلك النشاطات والتشاورات والتفاوضات دائما من أجل الوصول إلى استقرار ورفاهية شعوب المنطقة.

الشراكة:

يقصد بعض المهتمين بظاهرة الشراكة تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الفردي بهدف توفير السلع والمنتجات لأغراض السوق المحلية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها كالعمل ورأس المال، والمهارة الفنية بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة لازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر.

تقسيمات الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: يركز هذا الفصل بالأساس على تطور مفهوم الأمن ويقسم إلى ثلاثة مباحث يتفرع عنها مطلبين ومن هنا فلقد تم تناول ماهية الأمن من خلال تعريفه وكذا أبعاده ومستوياته ثم تم التطرق إلى تطور الأمن وفق المقاربات النظرية الكلاسيكية والحديثة، وأخيرا تطور مفهوم المأزق الأمني.

الفصل الثاني: تم التعرض في هذا الفصل إلى التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط وذلك بإبراز أهمية المنطقة كنقطة أولى، ثم تحولات ما بعد الحرب الباردة وكيف أثرت هذه التحولات على أمن منطقة المتوسط.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل لدراسة آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورو-متوسطي وذلك من خلال التطرق لمختلف المبادرات الأمنية في المنطقة بدءا بالشراكة الأورو-متوسطية إلى غاية الإتحاد من أجل المتوسط كمحاولة لمعرفة مدى مساهمة هذه المبادرات في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط.

الفصل الأول :

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

كان للتحوّلات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن المنصرم الأثر المباشر في إحداث تغييرات في السياسة العالمية، وكذا في ظهور وتغير العديد من المفاهيم التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة، ويأتي في مقدمتها مفهوم الأمن وما شهدته الدراسات الأمنية من انتقالها من الطابع العسكري إلى الطابع المتعدد الأبعاد وذلك بفعل تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدول، المجتمعات والأفراد والتي لم تعد محل تهديد من قبل دول بذاتها حيث كانت تتبنى سياسات دفاعية لضمان أمنها الوطني المرتبط بصيانة الحدود والحفاظ على السيادة الوطنية، إلا أن أمن الدول أصبح مهدداً من قبل أنماط جديد من التهديدات وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا العمل.

المبحث الأول: ماهية الأمن

سننتقل من خلال هذا المبحث إلى تعريف الأمن وكذا أبعاده ومستوياته

المطلب الأول: تعريف الأمن

تشير معاجم اللغة العربية إلى أن كلمة أن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه، أو بعبارة أخرى عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسي¹.

والأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان، وكلمة "أمن" وحدها ذكرت في القرآن الكريم خمس مرات وسبع مرات بصيغة "آمنين" ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن مقابل الخوف²، في قوله سبحانه وتعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" الآية 04 من سورة قريش.

كما تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه قدرة الأمة على الحفاظ على قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، ويرجع استخدام مصطلح الأمن القومي National Security إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة

¹ فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، ط2، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004، ص 13.

² حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008، ص 02.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

1974¹، وهناك من يعرف الأمن أنه الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية².

أما عن الأصول اللاتينية لمصطلح الأمن فإذا عدنا إلى الماضي، نجد أن الأصل اللاتيني لكلمة "أمن" *sécurité* يحمل تناقضا جوهريا: صدام بين جزء *sine* ومعناها بلا *sans* وفكرة *cura* ومعناها عناية *soin* المقطعين مع بعضهما *sine+cura* يعطيان للأمن معنى غريب (دون عناية) أو غياب العناية وهو عكس معناه اليوم: حالة يغيب فيها الخوف أو لا نخاف فيها شيئا، فالأمن لم يكن يعني إذن كما قال شيشرون *Cicéron* (106-43 ق م): "غياب القلق الذي تستلزمه الحياة السعيدة"، أي حالة من الطمأنينة والهدوء والتوازن، لأن هذا المعنى لم يفرض نفسه إلا فيما بعد.

كما أن الأمن في السابق كان مرادفا للدفاع حيث أنه حتى في أرض الواقع أغلبية الدول الأوروبية كانت تملك وزارات للحرب وليس للأمن إن كانت إرهابات فكرة الأمن القومي ظهرت منذ تلك الحقبة التاريخية، أي منذ أصبح الأمن مرتبط بالدولة كأداة حماية ومرجعية أمنية في الوقت ذاته، فإنه لا يوجد إجماع حول سبب تحول الأمن القومي إلى معناه الحديث والحالي، هناك ثلاث اقتراحات أساسية:

1- حسب هيلغا هافتندورن *Helga Haftendorn* الأمن القومي هو نتيجة مباشرة

للمأساة التدريجية للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر.

2- بالنسبة لآرنست ماي *Ernest May* فإن استخدام مفهوم الأمن القومي في

العقائد السياسية هو محصلة لفكرة حماية سيادة الدولة والتي تطورت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

3- وهناك طرح آخر مفاده أن الانتقال من فكرة الدفاع إلى فكرة الأمن القومي كان

في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا بعد سنة 1945 نتيجة الاهتمام المتزايد بإعادة تنظيم الهيئات والمصالح الكفأة في مجال الأمن والدفاع الوطنيين، وكذا الوظائف المرتبطة بمؤسسة الدولة وبقطاع الدفاع وفي نهاية سنوات الأربعينات وبتأسيس الهيئة المركزية للاستخبارات *CIA*، ووكالة الأمن القومي *NSA* سنة 1947، أصبح تعبير الأمن القومي متداولاً في الخطابات

¹ هشام محمود الإقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي - سياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 39.

² هائل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، 2010، ص 173.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

السياسية، وأصبح يضم في الوقت ذاته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية، الاقتصادية، والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي¹.

ولقد تعددت التعاريف بخصوص مصطلح "الأمن" حسب كل منظر ومفكر كما يلي:

عرف روبرت ماكنامارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ورئيس البنك الدولي الأسبق "الأمن" في قوله: "الأمن يعني التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشمل² ومن هذا التعريف يتضح لنا أن روبرت ماكنامارا ربط بين الأمن والتنمية أي أن الأمن لم يعد يعنى بالشق العسكري له بل أصبح يشمل أبعادا أخرى مثل: البعد الاقتصادي والذي يوضحه التعريف السابق.

ويعرف وولتر ليبمان: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه³".

وفي هذا السياق نجد باري بوزان Barry Buzan سنة 1998 حيث يرى هو الآخر أن الأمن هو العمل على التحرر من التهديد بمعنى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، فالتهديدات تبرز في أي منطقة من العالم سواء كانت تهديدات عسكرية أو غير عسكرية⁴.

¹ حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 19 - 20.

² روبرت ماكنامارا، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، مصر: الهيئة المصرية للتأليف والنشر، 1970، ص 125.

³ علاق جميلة، وبفي خيرة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008، ص 06.

⁴ Barry BUZAN, PEOPLE, STATES AND FEAR, The National Security Problem In The International Relations, Great Britain: Weathsheaf books ltd, 1983, p 218.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

كما يرى بوزان أن الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية¹.

وقد عرفه هنري كسنجر أنه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" ، وعرفه أرنولد وولفرز سنة 1952 في جانبين:

✓ جانب موضوعي: غياب التهديد ضد القيم المكتسبة.

✓ جانب ذاتي: غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم².

ويقدم ويفر waever مفهوما متخصصا للأمن وهو الأمن المجتمعي، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود... وغيرها، هذه الظواهر تحدد هوية المجتمعات لأنها تتنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح تحديث modernisation وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المختلفة لاسيما وان هذه القيم من منظور الدول المستقبلية لهذه الجماعات هي مصدر للعنف والاستقرار لذا فانه في سياق العولمة، والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية للأمن لا الدولة. (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت)³.

ويعتبر الجامعي الفرنسي darius pastisla تعريف Barry Bouzan للأمن تبسيطا لمعنى تعريف Arnold walfers لعام 1952 وهو أقدم تعريف للأمن نال من نوعا" من الإجماع بين الدراستين و يرى باري بوزان أن مقارنة أرنولد وولفرز لمفهوم الأمن أحسن مقارنة عرفت إلى الوقت الحالي ، فحسبه إن الأمن ، موضوعي الأمن يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، و بمعنى ذاتي هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم - لكن ماهي هذه "القيم المركزية" التي يتعين

¹ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، الكويت، 2008، ص 19.

² عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي،

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html> .

³ مسالي نسيم، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 10.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

حمايتها : بقاء الدولة ، الاستقلال الوطني ، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي ، الهوية الثقافية ، الحريات الأساسية ؟ و ماهو موضوع الأمن(وحدته المرجعة) الدولة، الأمة، الإنسانية ، الفرد ؟

وماهي التهديدات (عسكرية أو غير عسكرية) التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها ؟ هل هذه التهديدات موجودة "موضوعيا" أم ذاتيا" ؟ و عبر أي عملية سياسية و أي خطاب يصبح التهديد رهانا "أمنيا"؟

لقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة"الأمن" فعدته مرادفا للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر.ويتعلق استخدامها عادة بالتححرر من الخطر أو الخوف ،وهذه مفردات

ليست مترادفة ومدلول كل منها يختلف عن الآخر، فعملية التححرر تلك وصفها كل من بوث Ken Booth، و ويلر (wheeler) بأنه:"لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلى إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن أنه عملية تححرر¹.

وأن الأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين من مال بل أداء ما علينا من التزامات بنزاهة وصدق، وعموما فالأمن يتحقق صلاح الأمة وتتم نهضتها². ويرى بوزان أن الأمن مفهوم واسع وضيق في آن واحد، ضيق عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط، وواسع عندما تعني به قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي³.

والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني: "حماية الأمة من خطر الفقر على يد قوة أجنبية"

ومن وجهة نر هنري كسنجر يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء⁴.

¹ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق الذكر، ص 10.

² محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص 13.

³ صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة بسكرة، ص 288.

⁴ زكرياء حسين، الأمن القومي، مصر: أكاديمية ناصر العسكرية، ص 01.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن

1- مستويات الأمن:

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى إحداث تغييرات على مستوى بعض المفاهيم مما أدى إلى إعادة النظر فيها حيث أنها لم تصبح قادرة على تفسير الواقع الدولي ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم الأمن والذي أدت نهاية الحرب الباردة إلى توسيع وتعميق لهذا المفهوم: توسيع شمل القطاعات أو الأبعاد وتعميق شمل المستويات، كما يوضح الشكل التالي:

جدول رقم -01- يوضح: توسيع وتعميق مفهوم الأمن¹.

| قطاعات الأمن | | | | | توسيع | |
|--------------|---------|-------|-------|--------|---------|-----------------|
| بيئي | اقتصادي | سياسي | عسكري | مجتمعي | تعميق | |
| | | | | | النظام | مستويات التحليل |
| | | | | | الدولي | |
| | | | | | الأنظمة | |
| | | | | | التحتية | |
| | | | | | الوحدات | |
| | | | | | الوحدات | التحتية |
| | | | | | الأفراد | |

المستوى الوطني:

عادة ما يترجم العرب وخاصة الباحثون المشاركة كلمة "NATIONAL" من الانجليزية إلى الفرنسية إلى كلمة "قومي"، غير أنهم يستعملون هذا المصطلح من اجل التعبير عن بعد فوق وطني للظواهر، حيث تستعمل بعض الكتابات "الأمن القومي للدلالة على مفهوم الأمن الإجمالي" أي أمن الدول

¹ حمزة حسام، مرجع سابق، ص 34.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

العربية مجتمعة، وهذا قد يتسبب في الخلط بين المصطلحات، لذلك تم اعتماد مصطلح "وطني" كمقابل لكلمة "national" بالإنجليزية أو الفرنسية¹.

ويتركز الأمن في مستواه الوطني حول ركيزتين اثنتين: الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين:

✓ الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم.

✓ الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة على التحكم و السيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع.

والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات من اللا أمن مثل: فرضها احترام جميع القوانين و القواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح لمن لا يحترمها من خلال تسليط العقوبات المستحقة لأن أي تساهل قد يعرض الأمن الوطني للزعزعة وهذا لا يعني أن تقف السلطة و الدولة عائقا في وجه حرية التعبير، بل يجب هنا مراعاة رأي الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أن تكون في صالح أو متلائمة مع طلب الأغلبية من أفراد المجتمع" فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين.

ومن هنا يظهر ويتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين: تحقيق الأمن الحدودي والمقصود به درء أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتخترقها وبالتالي تهديد البنية الداخلية للمجتمع وكذلك تأمين المواطنين وذلك بمنع الأخطار التي قد تلحق بهم وكذلك توفير الحاجيات الأساسية لهم².

✓ المستوى الإقليمي:

¹ رداً طارق، الاتحاد الأوربي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، فرع العولمة والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 23.

² قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه- التحديات والرهانات- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 28.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

يعتبر الأمن الإقليمي أنه اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، كما يعرف أنه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم".

ولقد ذهب باري بوزان إلى استخدام مصطلح "المركب الأمني" Security complex لتسهيل التحليل الأمين في نطاق الإقليم، حيث اعتبره يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة. بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيًا بمعزل عن بعضها البعض، ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية و ليست عالمية، حتى وان تعاملت مع القضايا العالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، وعليه فان مصطلح "المركب الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل تنطلق منها القضايا الأمنية¹.

فالدول تسعى من أجل الحفاظ على أمنها أو تحقيقه إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى مجاورة أو غير مجاورة وذلك لتعزيز أمنها الثنائي (الداخلي و الخارجي)، وسعي الدول لتحقيق هذا المسعى تدخل في تحالفات إقليمية، ولا يشترط التواجد في نفس المحيط الجغرافي من أجل الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة².

✓ المستوى الدولي :

ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية ح ع 1 بزوال المركزية الأوروبية EURO CENTRISM، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي: إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية...

وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظر لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، و أصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر، حتى وان كانت خارج محيطها الإقليمي وهو ما أدى إلى جعل سياسات الأمن لا

¹ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 19-20

² قريب بلال، مرجع سابق، ص 30.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

تصاغ إلا بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية وذلك لأن مصادر الخطر أصبحت لا تهدد امن دولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد جميع وحدات النظام الدولي مثل، قضايا الإرهاب الدولي، التلوث، الهجرة السرية¹... وغيرها من التهديدات والتي سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة ويعرف نظام الأمن الدولي على أنه: النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية، وبرزت فكرة الأمن الدولي في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وأساسها هو وضع العدوان أمام قوى متفوق في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية، إضافة إلى رده. ويتخلص مفهوم الأمن الدولي في فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم و الأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم.

كما يجدر الإشارة أنه هناك اتجاهات تعتقد أنه لتحقيق الأمن الدولي لأبد من أن يكون هناك ترابط بين الأمن الوطني، الإقليمي والدولي فمرحلة الاستقطاب التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى طرحت نموذجاً للترابط الموجود بين تحقيق الأمن الدولي وضرورة تحقيق الأمن الوطني والإقليمي. فعلى الرغم من أن كل مستوى من مستويات الأمن يبدو منفصلاً على الآخر إلا أنه توجد علاقة بين كل مستوى وآخر² تشكل هذه العلاقة هرماً تسلسلياً.

كما هناك تقسيم آخر يضع خمسة مستويات للتحليل هي:

الأمن الفردي: هو شعور الفرد بالأمن والاستقرار، ولا تستطيع الدولة أن تكون مسؤولة عن كل فرد على حدا، ومع ذلك فإن إحساس الأفراد بالأمن على حاضرهم ومستقبلهم يكون إحساساً اجتماعياً عاماً بالأمن الوطني³، كما يتوقف الأمن الفردي على شعور الفرد بغياب التهديد على حياته أو ممتلكاته أو حرياته

الأمن الوطني: يفسر البعض أنه لا يتعدى حدود الدولة أو الوطن.

¹ رداق طارق، مرجع سابق، ص 26.

² قريب بلال، مرجع سابق، ص 35-37.

³ خير الدين العايب، الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص ص، 9-

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

الأمن القومي: قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، كما يتخذ الأمن القومي من الدولة كوحدة أساسية للتحليل¹.

2- أبعاد الأمن:

لقد ارتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة خلال القرن الماضي مضامين دقيقة لعل أبرزها ربط الأمن في الأساس بالقوة العسكرية لدولة، ويرجع هذا التقليد إلى زمن الوضعية الكلاسيكية والتي جسدت في متغير القوة كأساس الحكم والإمارة، واستمر العمل بهذه القاعدة الوضعية كقاعدة محددة لمفهوم الأمن والتي مفادها أن الأقوياء يفعلون ما تمكنهم قوتهم من فعله والضعفاء يتقبلون ما يتعين عليهم القبول به². إلى غاية بداية التسعينات من نفس القرن أي بعد نهاية الحرب الباردة إذ عرفت هذه الفترة نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظير و ممارسة باعتبار أن الأمن المعاصر أصبح يتصف بالشمولية³ حيث تولى عدد معتبر من الدارسين مهمة إخراج الأمن في المفهوم الضيق الذي لازمه إلى أبعاد أخرى لم تكن مدرجة سابقا، ويعتبر "باري بوزان" رائدا في هذا الاتجاه حيث عمل على مراجعة لمفهوم الأمن وكذا منهج الترتيب لمختلف الأبعاد التي تمس حقل الدراسات الأمنية تحت إطار توسيع المفهوم.

ويرى بوزان أن التهديدات العسكرية من طرف دولة ضد أخرى يقدم دائما كانشغال أساسي للحكومات، ولكن من المهم في نفس الوقت التأكيد أن الأمن الوطني يمكن أن يدعم في قطاعات أخرى مثل: القطاع الاقتصادي، السياسي، والبيئي⁴.

وعلى هذا الأساس طرح باري بوزان خمسة أبعاد للأمن فإلى جانب البعد العسكري يمكن إضافة البعد السياسي، الاقتصادي، البيئي والمجتمعي.

¹ خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع الدولي والعربي، ط1، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2009، ص 11.

² صالح زباني، مرجع سابق، ص 287.

³ ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 21.

⁴ خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص 24.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

✓ البعد العسكري:

كما سبق الذكر هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية، بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة¹.

يتضمن البعد العسكري مجموعة من الإجراءات، التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، من هذه الإجراءات نجد اعتماد منظومات أو برامج للتسلح، أين تعمل الدولة على زيادة قدر القوة، من حيث العدد (القوة البشرية، الأسلحة) ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي، مثل الأحلاف العسكرية سواء أكانت دائمة أو مؤقتة.

لكنه رغم التأكيد على أهمية البعد العسكري المشكل لمفهوم الأمن، إلا أنه لا يجب فصله عن الأبعاد الأخرى خاصة البعد الاقتصادي والسياسي، حيث يمكن القول أن البعد الاقتصادي يشكل عاملا تمويليا، أما الثاني فيلعب دور الموجه لاستعمال هذه الوسائل².

✓ البعد السياسي:

يدرس التهديدات التي تسبب إضرار بالاستقرار المؤسسي والتنظيمي للدول، أنظمة حكمها وشرعية الأيديولوجيات التي تتبناها. ومن أمثلة هذه التهديدات: التدخل، الدعاية والمؤامرة. ويشتمل البعد السياسي للأمن على عدة أوجه أو مظاهر منها مايتعلق بصلة أو علاقة الدولة بمواطنيها، ومنها مايتعلق بعلاقة الدولة على المستوى الخارجي أو الدولي، بعبارة أخرى يهدف الأمن

¹ مسالي نسيمية، مرجع سابق، ص 16.

² رداق طارق، مرجع سابق، ص 16.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

السياسي إلى الحفاظ على سيادة الدولة وعلى كيانها السياسي واستقلالها¹، ويتجسد من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة وبالتحديد السيادة والوحدة الإقليمية².

في إطار هذا البعد، فإنه يمثل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى عن الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية. وهكذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة كالحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية، بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا، وهذا يعني أيضا الاستقرار التنظيمي والمؤسسي للدول ونظم الحكومات والأيدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. كما يعني تبني سياسات من شأنها تحقيق الاستقرار في الدولة ووحدة شعبها وذلك بسن تشريعات تخدم هذا الهدف.

أما على المستوى الخارجي ويخضع الأمن الوطني إلى علاقة الدولة مع محيطها الإقليمي وكذلك علاقاتها بشكل عام وأن عدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجال أكبر من أجل حماية مصالحها وأمنها سواء بشكل انفرادي أو جماعي³.

وأما فيما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدول في شؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية، أو احترام القوانين الداخلية والخارجية للدولة دون تدخل أطراف خارجية في شؤونها الداخلية.

وعلى العموم فإن البعد السياسي للأمن الوطني يعني حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي في البيئتين الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي يكون من خلال ضمان احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي. فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها، أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها⁴.

¹ حسام حمزة، مرجع سابق، ص 32.

² زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ص 44.

³ مسالي نسيم، مرجع سابق، ص 17.

⁴ زغدار عبد الحق، مرجع سابق، ص 45.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

✓ البعد الاقتصادي:

يرمي هذا البعد إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب¹، وتحقيق التقدم والرفاهية للمواطنين²، ويعتبر هذا المجال مهما جدا بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بالمجالات الأخرى وأهميته في هذا العصر الذي يلعب فيه الاقتصاد الدور الأبرز في تحديد العلاقة بين الدول لأن التزايد الديمغرافي ومحاولة الوصول إلى الموارد والأسواق أدى إلى توجيه الاهتمام أكثر بقضايا الأمن والاقتصاد الدولي. كما أن نتائج التخلف كالفقر وغيره ليست مصدرا للأزمات الداخلية فقط ، بل يمكن أن تؤدي إلى مشاكل بين الدول وتوترات بينها، وتعتبر محاربة الفقر و البطالة وتحقيق الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه الدول في سعيها لتحقيق الأمن الشامل.

حيث أن الأمن الوطني أصبح يتجاوز المضامين التقليدية المركزة على الجوانب العسكرية، كما يرى عدد من المختصين مثل باري بوزان وجوزيف ناي فإن الدول أصبحت لا تعمل على إنهاء وجود دول أخرى وإنما تعمل على تعظيم منافعها من خلال السيطرة عليها بطرق غير مباشرة دون استعمال وسائل عسكرية، ولهذا يرى جوزيف ناي أن سياسات الأمن أصبحت تهدف إلى تحقيق مجموعة من القيم في مقدمتها القيم الاقتصادية التي بوجه عام زيادة الرفاهية الاقتصادية.

ويرى باري بوزان بأنه يراد من الأمن الوصول إلى الموارد الطبيعية والمالية والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل مقبول على مشتريات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة³، إضافة إلى ذلك نجد تعريف روبرت ماكانامارا الذي يعني حسبته تحقيق التنمية، والتي تضمن الاستقرار داخل الدولة فكلما نظمت الدولة مواردها الطبيعية والإنسانية لكي تمد نفسها بما تحتاج إليه وبما تتوقعه لحياتها، وكلما تعلمت كيف توفق سلميا بين المطالب المتعارضة فإن مقاومتها للإخلال بالعنف ستزداد بصورة مطردة⁴.

كما أن الأمن الاقتصادي ينتج مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب طريقة التوزيع، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء

¹ زكرياء حسين، مرجع سابق، ص 02.

² هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص 30.

³ زغدار عبد الحق، مرجع سابق، ص ص، 46- 47.

⁴ رداق طارق، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

والرفاهية والقضاء على الفقر والجوع والحرمان الاقتصادي¹، وبالتالي فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير الأطر المناسبة لتقدم وازدهار الشعوب².

✓ البعد البيئي:

يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن³، حيث يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية فيتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها المياه.

ويرى باري بوزان أن الأمن البيئي قضية مرتبطة بالجانب الاقتصادي عن طريق حساب التكاليف الناجمة عن التلوث، إلا أن هذه القضية تتطلب تعاونا دوليا وسياسات رشيدة للحيلولة دون وقوع التلوث بجميع أنواعه.

✓ البعد المجتمعي:

يعرف باري بوزان الأمن المجتمعي على أنه استمرار في ظل شروط مقبولة لتطور أنماط تقليدية للغة والثقافة وكذا الهوية والممارسات الوطنية والدينية لمجتمع من المجتمعات، ويعرفه أول ويفر ole weaver بأنه قدرة المجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية.

ويعتبر مفهوم الأمن المجتمعي واحدا من الإضافات الجديدة لمدرسة كوينهاجن إلى حقل الدراسات الأمنية انبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة وقد طور هذا المفهوم داخل مدرسة كوينهاجن خصوصا من طرف أول ويفر حيث يؤكد هذا الأخير أن العولمة الحالية أثرت على الدول لكن ليس بالدرجة نفسها التي أثرت بها على المجتمعات، فالدول عرفت تغييرا في وظائفها في ظل العولمة دون أن تلغي هذه الأخيرة من سيادتها أما المجتمعات فإن هويتها أصبحت على المحك في مواجهتها لمجموعة من الظواهر الجديدة كالاستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية⁴، وبالتالي يمكن القول أن الأمن في بعده المجتمعي يكون بحفظ ودعم الاستقرار الثقافي واللغة والهويات الموجودة في المجتمع.

¹ مسالي نسيمية، مرجع سابق، ص 19.

² حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 07.

³ زكرياء حسين، مرجع سابق، ص 03.

⁴ حسام حمزة، مرجع سابق، ص 33-34.

المبحث الثاني: تطور الأمن وفق المقاربات النظرية

يشير مفهوم النظرية أنها أحد العناصر الأساسية في توجيه وتحديد وصياغة المعارف العلمية، وتساهم في تحسين المعرفة العلمية وتحقيق التراكم المعرفي كما أنها محاولة لتفسير ظاهرة ما، هذا التفسير يحدد مجموعة من العوامل أو الشروط التي تحدد ظاهرة ما. وبالتالي يمكننا القول أنه للنظرية دور كبير في إيجاد وتحليل وتفسير الواقع الدولي خاصة ذلك الذي يتعلق بالعلاقات الدولية وباعتبار الدراسات الأمنية جزء من هذه الأخيرة فلقد اهتم الباحثون والمنظرون في هذا المجال بتطوير الأمن وذلك وفقا لمختلف النظريات في العلاقات الدولية والتي تعتبر محاولة لتفسير الأحداث على الساحة الدولية وفق منظور تفسيري معين يركز على جملة من المعطيات والمتغيرات كمفاتيح لفهم وتفسير الأوضاع وإمكانية التنبؤ بالمسارات المستقبلية التي تتخذها الظواهر الدولية، ويعرف أول هولستي نظرية العلاقات الدولية من حيث المضمون أنها تشمل دراسة فواعل ومجال وبيئة العلاقات الدولية، ضمن حدود معينة لهذا الحقل وضمن نموذج لتصور العلاقات الدولية، فكل نمط من الفواعل الرئيسية له بيئة ونموذج أساسي لتصور العلاقات الدولية¹.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية.

1. النظرية الواقعية:

الواقعية اسم أطلق على مقارنة نظرية معينة في دراسة العلاقات الدولية، ومن أوائل دعاة هذا النهج الفكري ميكيافالي وتوماس هوبز ، مع العلم أنها لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا مؤخرا، وتحديدا في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين وبداية الأربعينات². لقد ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة وستفاليا 1648، ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، ويرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره وهي:

¹ عبد العالي عب القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2009، ص ص، 06 - 05.

² غريفيش مارتين، وأوكالاهاان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص 453.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

- ✓ الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.
- ✓ النظام الدولي هو نظام فوضوي وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.
- ✓ تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين وبالتالي الحرب لا يمكن تفاديها.
- ✓ الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول.
- ✓ تتميز بيئة النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة، ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام.
- ومنه نجد أن الواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمامات وصلاحيات الدولة وحدها ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية¹.
- وينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب².
- ويعد هانس مورغانو وريمون آرون أهم رواد المقاربة الواقعية التي سيطرت على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية وذلك باختزالها للأمن في المجال العسكري، حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل صنّاع القرار والاستراتيجيين، كما نظر الواقعيون إلى الأمن باعتباره مشتقا من القوة³.

¹ جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 20.

² بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص 10.

³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص 15.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

في حين أن باري بوزان انتقد الاتجاه الواقعي الجديد فيما يخص الأمن من خلال ربط هذا الأخير بالقوة، وإهمال الجوانب الأخرى غير العسكرية، ومع ذلك يبقى بوزان كذلك ذو تفكير واقعي من خلال تبنيه لمسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وتسليمه بأن أساس قضايا الأمن هي الوحدات، ومن خلال ما قدمه بوزان يتضح أن الدولة هي الوحدات المسيطرة على الدراسات الأمنية.

بيد أن النقاشات الواقعية مهدت الطريق لظهور السمات الأولى نحو إعطاء مفهوم جديد موسع للأمن يتماشى والتحويلات الدولية التي مست دراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبح من غير الممكن الحفاظ على مفهوم الأمن في شقه التقليدي، بذلك بدأ التغيير يمس الدراسات الأمنية حيث بادر باري بوزان وغيره ممن رأى بأن واقع العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ليس كما في فترات سابقة، وهو ما أدى إلى تبني مفاهيم جديدة في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية كالأمن المشترك¹.

ثم جاءت الواقعية الجديدة والتي يركز أنصارها أمثال كينيث وولترز وجون ميرشايمر على استقلالية الحقل السياسي عن باقي الحقول الأخرى وتتفق الواقعية الجديدة مع الواقعية الكلاسيكية على أن الدولة وحدة تحليل وهي فاعل أساسي في العلاقات الدولية كما تتفق أيضا على أن اعتبار الأمن العسكري أولى أولويات ومسؤوليات الدولة، ففيه تستطيع الدولة أن تدافع عن نفسها من التهديدات العسكرية الخارجية غير أنهما تختلفان في المدى الذي من خلاله يفضلون الاستعداد العسكري على القدرة الاقتصادية، في الواقعية الجديدة يتفوق الاستعداد العسكري دائما على القدرة الاقتصادية إذا كان هناك تنافس بين العاملين الاقتصادي والعسكري.

¹ قريب بلال، مرجع سابق، ص 17

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

وسنعرض فيما يلي أهم الفوارق الجوهرية بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة:

| موضوع الاختلاف | الواقعية الكلاسيكية | الواقعية الجديدة |
|-------------------------------|--|--|
| متغير القوة | وسيلة وغاية | وسيلة فقط |
| الهدف | أقصى ما يمكن من القوة مرتبط بعنصر العنف | أقصى ما يمكن من القوة مرتبط بعنصر الخوف |
| سلوك الدولة | دراسة تصاعدية | دراسة تنازلية |
| الصراع الدولي | نتاج الغريزة العدوانية والشريرة | نتاج الفوضى |
| طبيعة النظام الدولي وبنيته | نظام التعددية القطبية | نظام الثنائية القطبية |

جدول رقم -02- : يوضح عناصر الاختلاف الرئيسية بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية

الجديدة¹.

ويعتبر الأمن أحد المفاهيم المركزية للواقعية الجديدة إضافة إلى النظام الدولي وتوازن القوى وهو هدف أسمى يسعى إلى تحقيقه الواقعيين الجدد على عكس الواقعيين الكلاسيكيين الذين يسعون إلى القوة. ورغم إقرار الواقعيين الجدد بالهدف الأمني إلا أن والتز وغيره من الواقعيين الجدد يعترفون بفكرة مفادها أن الدولة العقلانية هي التي تسعى إلى القوة عندما يكون الهدف الأمني قد تحقق، وفي هذا السياق ظهر المفكر ميرشايمر Mearsheimer وكأنه يناقض والتز في هذه الفكرة، معتبرا أن الدول تهدف بشكل أو بآخر إلى زيادة قوتها وبالتحديد قوتها العسكرية، ثم يعود ليعترف بأهمية الهدف الأمني على أن لا يكون ذلك على حساب هذه القوة، فالدول تسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن مع تدعيم قوتها العسكرية في نفس الوقت، وبالتالي فالواقعيون الجدد بزعامة ميرشايمر يصرون على أهمية القوة العسكرية كمحدد أساسي للتأثير على الدول الكبرى والتحكم في علاقاتها.

¹ جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 170-173.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

كما أن مفهوم الأمن عند الواقعيين الجدد اقترن بعنصر الخوف لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالة اللاأمن المنبثقة من الفوضى على عكس الواقعيين الكلاسيكيين الذين يربطون القوة بالغيرية العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية¹.

2. النظرية الليبرالية:

الليبرالية في العلاقات الدولية هي مجموعة من الأفكار والنظريات التي تدور حول أهمية الحرية في النظام السياسي وفي العلاقات الدولية، لذا فقد نشأت الليبرالية في بداية القرن التاسع عشر كمشروع فكري ترجع جذوره إلى فلاسفة الأنوار ومشروع سياسي إصلاحي يدعو إلى إصلاح النظم السياسية وفق قيم الجمهورية والفصل بين السلطات وتقييد السلطات "الملكيات الدستورية" وعلى المستوى الدولي طرح مفكرو الليبرالية مجموعة من القيم والتصورات القائمة على وضع حد للحرب، وضرورة قيام علاقات بين الدول قائمة على الدبلوماسية العلنية والمفتوحة، والتبادل التجاري بين الدول وقيام منظمات دولية تعمل على بلورة قانون دولي للسلام والتصور الأساسي الذي تنطلق منه الليبرالية هو إمكانية تطبيق مبادئ العقل والعقلانية في تطويع الطبيعة والمجتمع الدولي لخدمة المصالح الفردية والجماعية بما يسمح بتوسيع أفق الحرية والمساواة.

وجوهر الليبرالية كما يقول ستانلي هوفمان Stanly Hofman تدور حول التأكيد على أفكار السلام والتفاوض والتفاهم، وفي انتقادها للواقعية وتفسيرها للتاريخ ترى الليبرالية بأن مزاعم الواقعية في قوانين تحكم العلاقات الدولية قائمة على المصلحة والقوة وهي مجرد نتاج لأفكار لا لوقائع والأفكار بدورها خاضعة للتغيير، وأن هذا العصر يسمح بانتشار أفكار الليبرالية أكثر من أي وقت مضى، ولذا يرى ستيفن والتر أن ما يميز النظرية الليبرالية مقارنة بالواقعية هو أنها تطغى عليها النزعة التعاونية كحقيقة دولية يمكن بواسطتها تغيير سياسات الدول العدائية²، أما عن مفهوم الأمن لدى الليبراليين فهو أقل تركيبيًا منه لدى المدرسة الواقعية، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية أو هو لا يتمحور حول القوة القومية للدولة مقارنة بقوة الدول الأخرى، بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني ولا علاقة لثروات المجتمعات الأخرى بها وتركز هذه النظرية أيضا على إمكانية

¹ جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص 186.

² عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 24.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

التعاون وبالتالي توفير الأمن إذا ما لجأت الدول إلى أسلوب الاعتماد المتبادل أو تبادل المنافع والمصالح¹.

إن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبر من أهم تصورات الليبراليين للأمن حيث يستبدلون مفهوم "الأمن القومي" وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر وهو "الأمن الجماعي" عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول إذن وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي.

إن هذا التصور الليبرالي البديل للتصور الواقعي يقوم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر، والفاعل هنا قد تكون دول، منظمات، مؤسسات دولية وإقليمية، وحتى أفراد وجماعات كما يصطلح عليه عند الليبراليين الجدد بالمجتمع المدني العالمي والذي يتكون من منظمات غير حكومية متعددة المجالات والاختصاصات.

إن أول من دعا إلى هذا التصور هو الألماني "إيمانويل كانط" في القرن الثامن عشر عندما اقترح إنشاء فدرالية تضم دول العالم خاصة من العالم الغربي الديمقراطي (الجمهوريات الديمقراطية) للتصدي ومعاينة أية دولة أخرى تعتدي على دولة وهي نفس فكرة (وودرو ويلسون) الرئيس الأمريكي بإنشاء عصبة الأمم لحل النزاعات في العالم وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، لكن هذا النظام فشل (نظام الأمن الجماعي) وتراجع أمام الأمن القومي خاصة بعد حربين عالميتين².

كما أن الليبراليين أعادوا النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعاً وشمولية، من خلال انضمام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي. إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة" أكثر "ما دون الدولة" ليشمل العوامل المؤسسية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيراً من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمراً لا مفر منه³.

¹ طويل نسيم، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 48.

² حمدوش رياض، موجع سابق، ص 10.

³ جويذة حمزاوي، مرجع سابق، ص 26.

3. النظرية المثالية:

ظهر المنظور المثالي بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد مع إنشاء عصبة الأمم، ومبادئ وودرو ويلسون 14، من خلال إعلانه لعام 1916 وتشارك مع عدة أطروحات مع الفكر الليبرالي خاصة في قضية المجتمع المدني العالمي، ومن أبرز مفكريها: راؤول دندوران Rooul Dandurand .

ووفقا للتصور المثالي هناك نظام دولي مقنن ومنظم مبني على أسس وقواعد القانون الدولي تسوده العدالة، المساواة، السلم والأمن¹ والأساس الذي ترتكز عليه يتمثل في: "كيف يجب أن يتصرف السياسيون في المجتمع الدولي" وليس في: "كيف يتصرف السياسيون فعلا"² إذن فالمثالية تهتم بدراسة الظواهر مثلما يجب أن تكون عليه لا كما هي موجودة فعلا.

إن النظرة المثالية لمفهوم الأمن تتلخص في أربع نقاط هي:

- ✓ الأمن العالمي يتم عن طريق التخلي عن الحرب واللجوء إلى آليات التحكيم الدولي وإيجاد حلول قانونية وعدم تفضيل الدول للحل العسكري لحل المسائل الأمنية.
- ✓ القانون الدولي هو فوق الجميع وذلك يجعله قانون عالمي محترم من طرف جميع الأطراف وبالتالي يتم من خلاله احترام حقوق الدول، الشعوب، الأقليات، الأفراد، وكذلك تطبيق القانون الإنساني (الذي ينجر عنه التدخل الإنساني).
- ✓ نزع التسليح حيث يعتبر وسيلة مثلى للقضاء على النزاعات واستعمال القوة وبالتالي التخلص من المأزق الأمني.
- ✓ الاعتماد على الحركات السلمية عبر القومية كالمنظمات الدولية غير الحكومية (ONG) وتشكيل مجتمع مدني عالمي يكون موازي للدول مما يؤدي إلى بروز ثقافة سلمية عالمية وبالتالي تحقيق السلم عن طريق الشعوب والأفراد وليس عن طريق الدول وهذا طرح ليبرالي أيضا³.

¹ عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 116.

² جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 10.

³ رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 13.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة

إن أهم ما يميز فترة ما بعد الحرب الباردة هو النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي حيث يرى الأول أن الدولة هي وحدها مسؤولة عن الأمن وتحقيقه في حين يذهب الثاني إلى إعطاء الطبيعة التعاونية في العلاقات بين الدول كأساس من أجل تحقيق الأمن ولعل أبرز ما يميز هذه الفترة هو ظهور إشكالات جديدة تهدد أمن الدول كالكوارث الطبيعية، الأزمات الإقليمية، الفقر، والتلوث البيئي وهو ما أدى إلى ظهور نظريات جديدة كالبنائية، ما بعد الحداثة، والنقدية الاجتماعية وهو ما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن.

1- النظرية البنائية:

ينظر للبنائية في بعض الأحيان كاتجاه نظري جديد ولكنها في واقع الأمر اتجاه نظري قديم ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو Giambattista Vico الذي حسبته أن العالم الطبيعي هو من خلق الله، لكن العالم التاريخي historical world هو من صنع الإنسان فالبنائية هي فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي¹.
غير أن البنائية برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، وكان من أبرز دعاة البنائية بيتر كاتزنشتاين، فريديريك كراتوشويل، نيكولاس أوناف، والذي يعد أول من استعمل مصطلح "البنائية" في كتابه: "عالم من صنعنا" « world of our making » منتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة، وكذا ألكسندر واندت الذي لقب بأب البنائية والتي يعتبرها منهج للعلاقات الدولية، حيث يفترض ما يلي:

- ✓ أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- ✓ تذاثانية inter-subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- ✓ تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية

ضمن النظام.

وتركز البنائية على عنصر الهوية identity والذي تعتبره مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب

¹ عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 322.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

لمطالبها ولمؤسساتها¹، كما يقترح البنائيون تصورا يقول بأن العالم مبنى اجتماعيا أي أن الناس هم من يصنعون المجتمع ووجوده مرهون بكينونتهم، وبني المجموعة الإنسانية تحددها أساسا الأفكار المشتركة والمتقاسمة أكثر مما تحددها القوى المادية وبالتالي فإن البنية الاجتماعية تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية هي:

- ✓ معارف مشتركة.
- ✓ المصادر المادية تتخذ شكلها تبعا لتأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.
- ✓ ممارسات هؤلاء الفاعلين².

و تتلخص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في ثلاث نقاط أساسية تتمثل فيما يلي :

✓ بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية و الفوضى الدولية و البحث في القوة هي من تكوين صناعات القرار و ليس حقائق موضوعية و بالتالي فالدول هي التي تضع محيطها نتيجة إدراكها و منه فالفوضى ليس معطى موضوعي و لكنه تكوين و بناء ذاتي أدمجته الدولة منذ معاهدة وستفاليا في سلوكها و بالتالي فإن الإستراتيجيين لا يرون إلا ما هو موجود في نياتهم الداخلية و ليس الحقيقة .

✓ الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية و الاقتصادية و إنما هناك محددات أخرى كالقيم و المعايير الثقافية و الأيديولوجية و الهوياتية و هي قادرة أن تصبغ هوية النظام الدولي المستقبلي .

✓ تحقيق الاستقرار و تقليص الحروب و النزاعات و استتباب الأمن أمور يمكن تحقيقها إذا تم تغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول و بالتالي صناعات القرار .

فالبنائية إذا تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية و الخطاب السياسي و القيم الثقافية و الحقائق و إدراكات صناعات القرار و كل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي إن كان هناك ثمة تحول في حقيقة هذه المتغيرات³ ، كما و تري هذه النظرية أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي (تذاتاني) حيث انتقلت من الأمن من مستوي الدولة إلى مستوي الفرد و أن سوء

¹ عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 323-324.

² جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 43.

³ رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

النية أو الإدراك السيئ هو سبب النزاع، فبتغيير الإدراك يتحقق السلم و الأمن، و هو مرتبط بالفرد و إدراكاته¹.

2- النظرية النقدية الاجتماعية :

برزت النظرية النقدية الاجتماعية في قالب نظري نقدي يرمي إلى إعادة هيكلة و تقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها لطروحات أنطولوجية، إبستمولوجية، و منهجية تختلف إلى حد كبير عن تلك الأنساق الأنطولوجية، الإبستمولوجية و المنهجية التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية، و بالمقابل تعد النظرية النقدية الاجتماعية و التي تسمى في بعض أدبيات العلاقات الدولية بالگرامشية الجديدة -تطورا للفكر الماركسي، بل بإمكانها أن توصف بالماركسية الجديدة جاء بناءها النظري -المفهوماتي في شكل انتقادات اجتماعية و ثقافية ذات توجه ماركسي، و هي نتاج لفريق من منظري ألمان يعيش أغلبهم في المنفى بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد عرف هذا الفريق باسم مدرسة فرانكفورت (Frankfurt school)².

أهم رواد هذه النظرية: تيودور أدورنو، مريترماركيوز، و كذلك المفكر الألماني يورغن هابرماس و تركز هذه النظرية في جانبها النظري على الذي له صلة بحقل العلاقات الدولية هو تركيزها على دور التطور التاريخي و الاجتماعي في إفراز أشكال مختلفة من الهيمنة، و أن العلاقات الدولية لا بد أن توجه من قبل سياسات متحررة³.

تهاجم النظرية النقدية النظرية الواقعية حول بناءها لنظرية "موضوعية عمليا" و "حيادية معياريا"، حيث يري روبرت كوكس R.COX أحد أبرز المنظرين النقيدين أن عقلانية الواقعيين ما هي إلا معيارية مستترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة، و هو ما يتوافق مع المنطق النقدي لكوكس المرتبط بعبارته الشهيرة "النظرية هي دوما من أجل شخص معين و لهدف معين، نازعا بذلك كل موضوعية و علمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية، مقترحا بديل لذلك يقوم علي أساس المعيارية الذاتية⁴.

و تأسس البناء النقدي الاجتماعي علي مسلمتين مركزيتين :

¹ مسالي نسيمة، مرجع سابق، ص 31.

² عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 313.

³ عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 42.

⁴ بالة عمار، مرجع سابق، ص 31.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

- ✓ السياسة الدولية ينظر لها كبناء اجتماعي و ليس بناء مادي.
- ✓ سلوك الدول في التفاعلات الدولية يتبع الطريقة التي تفكر بها، أي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك¹.
- أما عن المنظور النقدي الاجتماعي للأمن فإن النقيدين يتقاسمون ثلاثة أفكار هي :
 - ✓ يرفضون الخطابات العقلانية حول الأمن .
 - ✓ يشككون في قدرة الدولة على ضمان أمن حقيقي أي أمن الأفراد .
 - ✓ يحددون و يعرفون موضوع الأمن بالوجود و الرفاه و حالة العيش في ظروف جيدة و الإنعتاق الإنساني وهو مفهوم غير دولاتي .
- و باعتبار النظرية النقدية الاجتماعية ترفض العديد من الافتراضات التقليدية حول مفهوم الأمن ،فإن النقدية تقترح تغييرات معيارية مهمة لمفهوم الأمن على النحو التالي :
- ✓ أعلنت القطيعة مع الدولة محولة اهتمامها إلى الأفراد الذين يعتبرون الهدف الرئيسي للأمن ،على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد.
- ✓ تركز على دور الخطاب في شرعنة سلوكات معينة و تبرير سياسات بعينها ، و تري أنه لإعادة تشكيل المقاربات المهيمنة حول الأمن لابد أولاً من تغيير الخطابات.
- ✓ الرهانات الجديدة للأمن خاصة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ،تضعف الدول و الأفراد ، و تحتتم قدر كبير من المسؤولية الشاملة.
- و بالتالي فالنظرية النقدية الاجتماعية تحاول إعطاء مفهوم جديد للأمن بعيدا عن الافتراضات الإقصائية و الحتمية للمدرستين الواقعية و الليبرالية.

3- نظرية ما بعد الحداثة :

نشأت من خارج حقل التنظير في العلاقات الدولية² و هي نظرية اجتماعية تجد أصولها عند مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين الذين رفضوا فلسفة الوجودية التي كانت مهيمنة في فرنسا في أواخر الأربعينيات و بداية الخمسينيات من القرن العشرين ، و لكن ولوج ما بعد الحداثة عالم العلاقات الدولية لم يتم إلا مع أواخر الثمانينات من القرن الماضي بعد ترجمة كتاب بعنوان "الوضع ما بعد الحداثي " لجون فرانسوا ليوتار إلي الإنجليزية عام 1984 و هي تمثل أحد النظريات الهامة و يطلق عليها رونالد بلايكر

¹ خالد ممري، مرجع سابق، ص 106.

² عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 46.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

صفة التحول الجميل ، كما أن مصطلح ما بعد الحداثة نشأ في بيئة متعددة العلاقات مع مفاهيم فلسفية أخرى مثل الحداثة ، ما بعد البنيوية ، التفكيكية¹ .

و يرى المفكر الفرنسي "ميشال فوكو" أن ما بعد الحداثة ، كمرحلة جديدة للفكر الإنساني يمكن تعريفها علي أنها مرحلة تهدف إلي تغير قيم التجانس العالمية ، و القيم المؤسسة لمفهوم الجماعة ، التنوع و التعارض .

و يعد كتاب " العلاقات التناسية الدولية " من تأليف كل من جيمس دار بريان ، و مايكل شابيرو جامعا لكل قراءات و أفكار ما بعد الحداثة للسياسة الدولية ، و من أبرز المساهمين في بلورة نظرية ما بعد الحداثة ، نجد كل من فوكولت Foucault ، دريدا Darida ، لاكان Lacan ، و تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطب و التناس ، و هي تري عقيدة التناس في دراستها للثالث المتكون من : المؤلف ، النص و القارئ بأن المؤلف يموت بمجرد كتابته للنص و ينتهي دوره ، بينما تقع غلى القارئ مسؤولية تأويله للنص و استيعابه ، و هي عملية التأويل التي تسمى بعملية التناس ، تريد من خلاله أن تتبني تصورا مغايرا لذلك الذي يدافع عنه الواقعيون الجدد و الليبراليون الجدد .

و يسعى ما بعد الحداثيون إلي بناء تصور مفيد للعلاقات الدولية ، يصلون من خلاله إلي الحقيقة « Truth » ، و التي تتشكل من خلال اللغة ، إن توظيف مفهوم التناس ، يعنى منح اللغة الدور المركزي في استيعاب و إدراك الواقع الدولي² .

تتحدى ما بعد الحداثة حقل العلاقات الدولية في مستوى جذوره الأكثر عمقا ، وذلك يطرح تساؤل "ماذا يعنى بالعلاقات الدولية" مع تأكيدها على أهمية طرح مثل هذه التساؤلات رغم انتقادات الاتجاهات النظرية الأخرى في إطار الاتجاه التفسيري ومن خلال عقيدة "التناس" تدعو ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية "أصواتا كثيرة ومتعددة" ، حيث أن توظيف هذه العقيدة يعنى إعطاء دور أساسي للغة في فهم وإدراك العالم الاجتماعي أو الواقع .

وعلى ها الأساس يعتقد ما بعد الحداثيون أن اللغة لا تعكس الواقع ، بل الواقع يبني ويصاغ من خلال استعمال اللغة في مسار لانهائي من التفسير³ ، حيث يقول جاك دريدا: "يستحيل معرفة الواقع خارج

¹ جمال درويش، الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 19.

² عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 331.

³ بالة عمار، مرجع سابق، ص 37.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه"، واستنادا للبناء النظري لما بعد الحداثة يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف أو على الأقل متناسب والأبعاد الابدستولوجية والأنطولوجية لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية، وانطلاقا من قيمة الخطاب فإن ما بعد الحداثيين يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، ولذلك فالدراسات الأمنية بحسبهم ما هي إلا دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة.

ونظرية ما بعد الحداثة قدمت منظورها الأمني انطلاقا من نقد الطرح الأمني الواقعي أو ما عبرت عنه بالخطاب الأمني للواقعية الذي يعكس دلالات سلبية بخصوص اتجاه ومضمون الدراسات الأمنية¹. ومن هنا يمكن أن نستنتج أن جل النظريات التي أعقبت النظرية الواقعية حاولت رسم تصورها للسياسة العالمية على خلفية نقد التصور الواقعي.

¹ خالد معمري، مرجع سابق، ص 111.

المبحث الثالث: تطور مفهوم المأزق الأمني

المطلب الأول: المأزق الأمني الكلاسيكي

المفهوم الآخر في تحليل جون ميرشايمر للواقعية الهجومية هو مفهوم المأزق الأمني، والذي يعكس المنطق الأساسي للواقعية الهجومية، بالإضافة إلى أنه من أكثر المفاهيم شيوعاً في تراث العلاقات الدولية، يكمن جوهر مفهوم المأزق الأمني في أن إجراءات الدولة المتخذة في زيادة أمنها عادة ما تنقص الشعور بالأمن لدى الدول الأخرى، والنتيجة هي أن حرص الدولة على زيادة فرصها في البقاء سوف يؤدي بالضرورة إلى تهديد بقاء الدول الأخرى، تؤدي إلى عمل هذه الأخيرة على تأمين نفسها كرد فعل.

كما يرى ميرشايمر أن أول من عرف المأزق الأمني هو جون هيرز John Herz في مقاله الذي نشره في حولية عالم السياسة 1950، بعد مناقشته للطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية، كتب حول الكفاح من أجل الحصول على الأمن عبر الهجوم، فالدول هي مدفوعة نحو اكتساب المزيد من القوة من أجل تجنب تأثير قوة الآخرين، وهذا بدوره يعطي الآخرين مزيداً من عدم الأمن ويجبرهم على الاستعداد للأسوأ، ومادام لا يوجد أحد يستطيع أن يشعر كلياً بالأمن في مثل العالم المتميز بتنافس وحداته، فإن المنافسة تنتج عن القوة والحلقة المفرغة للأمن وتراكم القوة وما إلى ذلك، باختصار مضمون تحليل هيرز مفاده أن أحسن طريقة بالنسبة للدولة في البقاء في ظل الفوضى هي انتهاز الفرصة عن الدول الأخرى واكتساب القوة لحسابها، كما أن أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم الجيد، ومثل هذا الوضع يؤدي إلى اندلاع المنافسة الأمنية.

لكن الملاحظة العامة حول المأزق الأمني هي أنه تحليل لا يشمل جميع حالات العلاقات الدولية، فهناك دول لا تعيش مثل هذا المأزق: كالدول الثانوية في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الدول الكبرى كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، وإذا ذهبنا إلى جنوب آسيا نجد المأزق الأمني حاضراً بشدة في العلاقة الهندية الباكستانية، لكنه غائب لدى بنغلاديش أو النيبال، هذه الملاحظة سوف تؤدي إلى الخلل المنهجي لدى الواقعيين الجدد، والمتمثل في ضعف تعميم نتائج التحليل على جميع مجتمع الدراسة (المجتمع الدولي).

من ناحية أخرى، يصف المأزق الأمني الجانب السلبي من العلاقات الدولية فقط، ولا يلتفت إلى الجوانب الإيجابية حتى بين الدول المتنافسة، فلقد ساعدت روسيا الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في حربها على الإرهاب، واحتواء المشكلة الكورية، بالطبع من وجهة النظر الروسية والأمريكية،

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

وهذا ما يفسر موقف روسيا من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في يوغسلافيا سابقا والبلقان عموما وأفغانستان والشرق الأوسط، وكذلك موقف الولايات المتحدة من تدخل روسيا في الشيشان¹.

ولأن العلاقات بين الدول تجري في وسط تغيب عنه سلطة مركزية، فإن كل دولة تجد نفسها على الدوام معرضة لخطر دولة أو دول أخرى قد تلجأ إلى استخدام القوة المسلحة ضدها، بعبارة أخرى فإن العلاقات الدولية تجري في وسط تطبعه حالة التأهب للحرب، وكل دولة لا يمكن -ولا يجب- أن تعتمد إلا على نفسها لتضمن أمنها، إنه مبدأ المساعدة الذاتية self-help، والتي تحدث عنه كينيث والتز رائد الواقعية الجديدة.

وبناء على مبدأ المساعدة الذاتية، فإن كل دولة مجبرة على زيادة قدراتها العسكرية لتلاقي كل خطر هجوم من طرف دولة أخرى، وإن تأهبها العسكري لمثل هذا الاحتمال يسبب الخوف والريبة لدى باقي الدول التي سيعتقد أن هذا التأهب موجه ضدها، فهي لا يمكن أن تثق في أن النوايا الحقيقية للدولة المتأهبة "دفاعية"، أي هي تعبير عن إرادة في ضمان بقائها في محيط عدواني وليست هجومية تخفي ورائها رغبة في تغيير الوضع القائم لصالحها، ويولد هذا التفاعل الاستراتيجي ما يسميه جون هيرز المعضلة الأمنية وهي واحدة من الإضافات الواقعية الجوهرية والأصيلة إلى حقل الدراسات الأمنية.

وبالتالي فحدوث معضلة أمنية بين الدول لا يتطلب بالضرورة وجود إرادة من دولة ما لتهديد دولة أخرى، لأن منشأ المعضلة بالأساس هو بيئة اللابقيين المتولد عن حالة الفوضى الدولية².

تحدث جون هيرز John Herz في خمسينات القرن العشرين عن المعضلة الأمنية Security dilemma بقوله:

"إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية، بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا"
أي أن تحقيق أمن دولة أ يؤدي إلى حالة لا أمن الدولة ب وذلك نتيجة تسلح الأولى وسباقها نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الثانية وانكشافها أمنيا لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة ، فتسعى هي

¹ عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008، ص ص،

57-58.

² حسام حمزة، مرجع سابق، ص 28-29.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

الأخرى بدورها إلى تحسين قدراتها الدفاعية وزيادة الإنفاق العسكري، مما يولد دوامة من الفعل ورد الفعل وازدياد مخاوف الطرفين، ثم إن الشعور بانعدام الأمن قد يؤدي إلى قيام الحرب¹.

المطلب الثاني: المأزق الأمني المجتمعي.

تعتبر مدرسة كوبنهاجن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان الناس الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية : The national Security problem in people states and fear international relations ومن أبرز مفكري مدرسة كوبنهاجن نجد: باري بوزان، أولي ويفر Ole Weaver، وجاب دوويلد Jaab De wilde، بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت

لواء معهد كوبنهاجن لدراسات السلام² Conpenhagen peace Research Institution وترى مدرسة كوبنهاجن أن أحد أكبر مصادر تهديد للأمن المجتمعي يتمثل في المعضلة الأمنية المجتمعية فعندما تقوم مجموعة ما بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي تتسبب في رد فعل في الجماعة الثانية بحيث هذا الأخير ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى، السبب في حدوث هذه المعضلة يعود إلى أن دافع الأمن لدى جماعة معينة يمكن أن يكون كبيرا جدا بحيث ينتج سلوكا شبه إباضي تجاه الجماعات المجاورة³.

فعندما تحس مجموعة باللا أمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه باري بوزان بالمأزق الأمني المجتمعي والذي قد ينعكس على مستوى التهديدات التي تستشفيها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها، ثقافتها، دينها، عاداتها، وهويتها بشكل عام.

لكن إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاد موارد نادرة (كالموارد الطبيعية، أو المخصصات الحكومية) إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية ولأن المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الطرف

¹ جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 21.

² بالة عمار، مرجع سابق، ص 40.

³ إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص 81.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات الإثنية، ويكسر ذلك أكثر بانهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الإثنية في المجتمع، ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو كيان قائم بذاته وموضوع متميز للأمن¹.

ويرى Muller أن المأزق الأمني المجتمعي قد يؤدي إلى غياب الأمن المجتمعي المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها.

كذلك يرى باري بوزان أن "المعضلة الأمنية المجتمعية" تتمحور حول الهوية حول ما يمكن الإشارة إلى نفسها بالضمير "نحن" (نحن أبناء المهاجرين في فرنسا، نحن الأكراد في تركيا، نحن الطوارق في جمهورية مالي)².

¹ عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الامنة و صناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011، ص 107

² عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي،

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html>، يوم 2014/05/25، على الساعة: 16:41.

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن

استنتاجات الفصل الأول:

- ✓ لقد شهدت الفترة التي تلت الحرب الباردة تحولا في مفهوم الأمن حيث أصبح هذا الأخير شاملا لعدة أبعاد أو قطاعات sectors، على غرار البعد العسكري والذي سيطر على الدراسات الأمنية في فترة ما قبل الحرب الباردة.
- ✓ ساهمت النظريات الكلاسيكية والحديثة للعلاقات الدولية في تطوير مفهوم الأمن وهذا حسب مرتكزات ورواد كل نظرية.
- ✓ تطور مفهوم المأزق الأمني الكلاسيكي ليصبح مأزق أمني مجتمعي، لأنه بعد توسيع مفهوم الأمن اتسعت دائرة الدراسات الأمنية، وخاصة بعد ظهور أنواع جديدة من التهديدات في مناطق مهمة من العالم مثل: منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو ما سنتطرق إليه من خلال الفصل الثاني لهذه الدراسة.

الفصل الثاني :

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

إن التحول في مفهوم الأمن صاحبه أيضا تحول في التهديدات، حيث ظهرت جملة من التهديدات والتحديات التي يصعب التحكم فيها، كما لا يتسنى لأي دولة مواجهتها منفردة مهما بلغت قوتها ونفوذها، وباعتبار منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية إستراتيجية كبرى فهي الأخرى تعاني من مجموعة من التهديدات الأمنية والتي سنتطرق لدراستها بالتفصيل في هذا الفصل.

المبحث الأول: أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط

يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المناطق الأكثر أهمية الأكثر، ليس فقط لتوسطه ثلاثة قارات (أوربا و شمال إفريقيا و غرب آسيا) و لكن بالأساس لكونه معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي، كما يشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج لأوربا و أمريكا الشمالية، خاصة وأنه كان دوما كذلك مع أنه حوض امتاز بالصراعات و الحروب و التنافس و التعاون أيضا¹

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط

يعود اسم البحر المتوسط الذي يستعمل حديثا إلى النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي وهو مركب من عبارة لاتينية تعني الذي يتوسط اليابس، واليابس هو قارات العالم الثلاث: إفريقيا، أوربا، آسيا². (أنظر الخريطة رقم -01-)

كما وقد عرف بتسميات تعددت بتعدد الحضارات والثقافات، فقد سما المصريون "الأخضر الكبير" وسماه الرومان "بحرنا"، و "بحر فلسطين" عند العبرانيين، و "البحر الأبيض" عند الأتراك، فهو يتوسط ثلاث قارات وينفتح على المحيط الأطلسي عبر "أعمدة هرقل" أو ما يعرف اليوم بمضيق جبل طارق وعلى البحر الأسود عبر مضيق البوسفور والدردينيل، وعلى المحيط الهندي عبر قناة السويس والبحر الأحمر.

¹ أمحمد برفوق، الإشكالات الجديدة للأمن في المتوسط، محاضرات بالمعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية، ص 02.

² سعادة إبراهيم، الجزائر والأمن الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص 212.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

تقدر مساحة البحر المتوسط ب: 2.5 مليون كلم² تقسم إلى حوضين كبيرين هما:

✓ الحوض الشرقي بمساحة: 1.65 مليون كلم².

✓ الحوض الغربي بمساحة: 0.85 مليون كلم².

وهناك من يقسمه إلى ثلاثة أحواض: شرقي، أوسط، وغربي لكن الشائع هو التقسيم الأول.

ويمتد من مضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مساحة 3800 كلم وعلى مسافة 800 كلم بين الجزائر العاصمة ومدينة جنوة، وعلى مسافة 140 كلم بين صقلية وتونس، وعلى 13 كلم بين إسبانيا والمملكة المغربية، ويبلغ أقصى عمقه 5150 كلم، ومتوسطه 150 م، ويتميز المجال المتوسطي بالتنوع وعدم التجانس، حيث تنتشر به الكثير من الجزر الصغيرة اليونانية والتركية، بالإضافة إلى جزر كبيرة كصقلية وكورسيكا وسردينيا، وشبه جزر كشبه جزيرة أيبيريا، وشبه الجزيرة الإيطالية، وشبه جزيرة البلقان¹.

وفي الفترة الفاصلة بين القرن الثامن والتاسع عشر أطلق الأوروبيون اسم La méditerranée باللغة الفرنسية و The mediteranean باللغة الإنجليزية على هذا البحر بعدما كان يعرف باسم هذا التحول في التسمية جاء بعد معرفة أوربا من جديد الأهمية التي أصبح يكتسيها البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد شق قناة السويس.

كما ويتميز البحر الأبيض المتوسط بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهميته الجيوستراتيجية، وتتمثل هذه الخاصية في وجود "نقاط الخناق" والتي تسمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية مما يكسبها أهمية عند رجال الإستراتيجية البحرية، وتمثل المناطق التالية: مضيق جبل طارق، مضيق البوسفور والدرديل، قناة السويس أهم نقاط الخناق إضافة إلى مضائق أخرى:

✓ مضيق صقلية بين جزيرة صقلية شمالا وتونس جنوبا.

✓ مضيق مسينا بين شبه الجزيرة الإيطالية وصقلية.

✓ مضيق أوترانتو بين إيطالي وألبانيا.

كما وتطل على البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين جزيريتين: في قارة إفريقيا توجد كل من مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب بينما قارة أوربا

¹ بن سعدون اليامين، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص ص، 45-46 .

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

فهناك كل من: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية، ألبانيا واليونان. أما في قارة آسيا فهناك: تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، وفلسطين. إضافة إلى الدولتان الجزيرتان: قبرص ومالطا، وبالتالي توجد 21 وحدة سياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط¹. ولقد جعل الموقع الجغرافي للمتوسط ذي الامتداد الطبيعي الأفقي منه فاصلا بين العديد من العوالم في نفس الوقت، فهو يفصل بين إفريقيا وأوروبا، وبين العالمين الإسلامي والغربي، وبين المستعمر والمستعمر... وبين الشمال والجنوب، على ما تحمله العبارات من دلالات رمزية ترمي إلى أبعد ما يمكن فهمه بمجرد مقارنة جغرافية طبيعية لما تخفيه من كناية التعبير عن التقدم والتخلف².

هذا التقارب والتواصل الجغرافي جعل من المنطقة منطقة إشعاع حضاري كبير وهذا عبر التاريخ البشري الطويل . فإن سهولة الاتصال بالإضافة إلى مساحتها الصغيرة جعل من سكان هذه المنطقة تعيش في تواصل واحتكاك مستمر مما أنتج لنا أعظم حضارات البشرية والتي كانت تأتينا دائما من على ضفاف هذا البحر³، كما أن البحر الأبيض المتوسط La méditerranée هو بحر محاط بالشعوب والحدود في نفس الوقت وهذا لعدة اعتبارات فحديثنا عن منطقة المتوسط ليس حتما كحديثنا عن منطقة أخرى من العالم⁴.

ويشكل المتوسط وخاصة في حوضه الغربي جزءا من خط النار أو خط الكوارث، ويقصد بذلك الزلازل والبراكين، فبالنسبة للبراكين، تنفرد بها الجزر الإيطالية كونها تحوي أهم البراكين النشطة (آيتنا، فيزوف، استرمبولي) وبالنسبة للزلازل، فالجزائر والمملكة المغربية لوحدهما سجلتا أغلب الهزات العنيفة،

¹ أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص ص، 12-16.

² منصور لخضاري، التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فكر ومجتمع، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 03.

ينون مصطفى، المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر³ والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008، ص 02.

⁴ José Antonio Alonso, L'Espagne et la sécurité en Méditerranée, 21 eme séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée, p 11

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

التي خلفت خسائر بشرية ومادية أكثر من أي جهة أخرى في غرب المتوسط¹. (أنظر الخريطة رقم -02-)

كما تمتاز المنطقة باختلافات على عدة أصعدة منها:

- ✓ غياب التوازن الاقتصادي بين دول شمال المتوسط ودول جنوب المتوسط حيث أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط تمثل 8% فقط من صادرات الإتحاد الأوربي و 6% من وارداته، في حين يمثل الإتحاد الأوربي 50% من صادرات بلدان المتوسط الشريكة (إلى غاية 2/3 بالنسبة للمغرب)، و 49% من وارداتها².
- ✓ انشاقات سياسية بسبب اختلاف أنظمة الحكم بين شمال المنطقة وجنوبها.
- ✓ عدم التوازن الديمغرافي بين سكان الضفتين (أنظر الخريطة رقم -03-)، والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ بن سعدون اليامين، مرجع سابق، ص 46.

² دراسة حول التقنيات المختلفة لدعم التجارة، Institut Européen d'Administration publique، ماي 2005، ص 07.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

جدول رقم -03-: معدل النمو الديمغرافي بين دول المتوسط 1990 - 2030¹

| | 1990 -1995 | 1995 -2000 | 2005 -2010 | 2025- 2030 |
|--------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| Méditerranée Nord | | | | |
| France | 0.48 | 0.48 | 0.23 | 0.03 |
| Italie | 0.07 | 0.02 | -0.18 | -0.39 |
| Espagne | 0.09 | 0.05 | -0.05 | -0.22 |
| Grèce | 0.71 | 0.45 | -0.01 | -0.18 |
| Portugal | 0 | 0.01 | 0 | -0.06 |
| Méditerranée Sud | | | | |
| Maroc | 2 | 1.81 | 1.59 | 1 |
| Algérie | 2.36 | 2.19 | 1.87 | 1.17 |
| Tunisie | 2.24 | 2.05 | 1.56 | 1.05 |
| Libye | 3.49 | 3.36 | 3.11 | 2.03 |
| Egypte | 1.93 | 1.65 | 1.43 | 0.9 |

✓ اختلال ثقافي بانعدام التكافؤ في تحصيل المعرفة في الضفتين²، حيث نجد أن 62% من سكان الإتحاد الأوربي يستخدمون شبكة الانترنت، بينما النسبة جد منخفضة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط تصل في بعض الأحيان إلى فرد واحد من كل 1960 مواطن³.

¹ <http://www.albankaldawli.org>، يوم 2014/05/25، على الساعة 23:25.

² جان فرونسوا كوستيار، الرهانات الاستراتيجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مناهج الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في المنطقة، قواسم دولية، العدد 02، 2009، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر، ص 05.

³ سمير فريد رضوان، دراسة إحصائية حول صناعة تقنية المعلومات في العالم، كلية المعلمين بمحافظة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ص 02.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط

يصنف البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق الإستراتيجية في العالم، أين تتركز رهانات ونزاعات وضغوطات لها وزن خاص في السلم العالمي، من بين هذه الرهانات العديدة هناك ثلاثة مسائل تجلب انتباهنا ويمكن اعتبارها كبيرة:

- ✓ مسألة الموقع الاستراتيجي لأوروبا في المتوسط.
- ✓ مسألة تركيا وعلاقتها مع الإتحاد الأوربي.
- ✓ مسألة الصراع الإسرائيلي-الفالسطيني خاصة بالنسبة للحدود¹.

وبالتالي فالمتوسط يندرج في عداد أبرز الأقاليم في العالم من حيث التنوع الثقافي والإيكولوجي، حيث تستقبل المناطق الساحلية 25% من السياحة العالمية مع وفود 175 مليون زائر إليها سنويا²، وهو أيضا بحر خاص يواجه تحديات فريدة وتحيط به شواطئ أوروبا والشرق الأوسط، وإفريقيا مما يضفي عليه طابعا سياسيا، واقتصاديا، وجغرافيا معقدا³.

ومن أجل دراسة المتوسط ينبغي التركيز عليه باعتباره وحدة كلية، وذلك على أساس أن سكان بلاد المتوسط كانت تجمعهم السمات العامة للاقتصاد والجغرافيا، بالرغم من اختلاف عقائدهم ولغاتهم وتقاليدهم⁴.

ويحتل البحر المتوسط مكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الإستراتيجية والجيواستراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية وحتى الوقت الحاضر، وسيظل كذلك طالما أنه ينفرد بموقعه الجغرافي، كونه يمثل منطقة الاتصال الرئيسية بين ثلاث قارات من العالم، كل واحدة لها أهميتها السياسية والاقتصادية، فهو لا يمثل الملتقى الجغرافي فحسب، بل الجيوسياسي والاقتصادي والعسكري والسياسي، فهو محور رئيسي في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة⁵.

¹ Alessia Bursi, **La Méditerranée horizons et enjeux du 21 ème siècle**, centres de recherches en sciences humaines sur la Méditerranée, 2009, p 17 .

² ساندرين بوجان، **البحر الأبيض المتوسط في أفق عام 2020**، إحصاءات باختصار، 2006 /15.

³ Klaus Toepfer ، إحساس بالملكية، مجلة أمواج المتوسط، العدد 55، مارس 2006، ص 02.

⁴ السيد ياسين، **البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006، ص 06.

⁵ قاسم نادية، ندوة برشلونة هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002، ص 31.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

كما ووصفت الباحثة الأمريكية "إيلين لايبسون" Elen Lipson البحر المتوسط بما يلي: "إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا، وآسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما، ومع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به، والدول التي تحيطه مرتبطة بعلاقة الجيرة، وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة، لها مبررات للتنافس على الموارد، ولها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعا".

وفي نفس السياق أيضا ذهب باحث أمريكي مشهور "مارتن كابن" Martan Kaplan إلى اعتبار أن: "مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا، على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط"¹

وهناك مقولة أخرى في نفس هذا السياق: "يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين، فضاء ذا أهمية حيوية... نجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق، بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق صقلية، أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي طيلة قرون، بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الاستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من إيطاليا إلى اليونان"².

ويمثل المتوسط منطقة إستراتيجية بالنسبة لأوروبا ليس فقط بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية بل أن حكومات دول ضفتي المتوسط يواجهون نفس التحديات والتهديدات في مجال الأمن والدفاع³.

كما أن أوروبا لم يعد لها مناطق نفوذ كبيرة في العالم، وإذا فقدت نفوذها في حوض المتوسط ستصبح أوروبا مجرد رقعة مغلقة تسيطر عليها أمريكا ، وفي نفس الوقت يمثل حوض المتوسط مشكل بالنسبة لأوروبا، لأنه يضم دول عربية، بالإضافة إلى إسرائيل وكيف ستتعاامل أوروبا مع هذا هل ستكون أكثر ليونة مع إسرائيل أم مع العرب، ولكل سياسة انعكاساتها، فإذا كانت أكثر ليونة مع إسرائيل هذا

¹ قاسم نادية، مرجع سابق، ص 33.

² بن صايم بولنوار، تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008، ص 03.

³ Joao Mira Gomas, **la présidence Portugaise de l'UE et la sécurité en Méditerranée**, 21 eme séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée, p 15.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

يعني أن العرب سيتجهون نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت أكثر ليونة مع العرب فستخسر حليف استراتيجي قوي، وهو إسرائيل¹.

ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته أثناء تفحص خريطة المتوسط، والاهتمام بأهم التفاعلات الإستراتيجية التي عرفتها هو تشكل المتوسط من محاور أساسية تعد مركزية للتحكم فيه ويعد عدم التحكم بكل هذه المحاور مرة واحدة تعددا للقوى الإستراتيجية في المتوسط، وتتمثل هذه المحاور في:

✓ شبه الجزيرة الأيبيرية والمغرب.

✓ شبه الجزيرة الإيطالية بما فيها صقلية.

✓ مصر.

✓ تركيا.

ويعد التحكم بهذه المحاور إمساكا بغرب وشرق المتوسط ووسطه أيضا، ويختل هذا المعيار إذا ما اختلت وحدة منها واستقلت بهويتها الإستراتيجية، أو إذا ما خضعت لقوة مهيمنة أخرى، ويتشكل بذلك وضع خاص في كل محور متجها نحو السيطرة على محيطه أو السيطرة على محور من المحاور الأخرى، وتعد شبه الجزيرة الإيطالية أفضل هذه المحاور جميعا للتحكم الداخلي في المتوسط، بينما يشكل المحور التركي والمصري وأيضا الإيبيري المغربي أفضلها للتحكم الخارجي في المتوسط².

كما وحظي البحر الأبيض المتوسط مكانة متميزة مع بداية القرن العشرين بعد أن أصبحت قناة السويس عملية مما جعل البحارة ينتقلون عبرها بدل من المرور عبر رأس الرجاء الصالح. كما كان هذا الحوض مجالا للتنافس في ظل الحرب الباردة، بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي التي تنافستا حول هذه المياه الدافئة بشكل يجعل عدد من المفكرين الاستراتيجيين أمثال سبيكمان يعتبرون هذه المنطقة و ما حذاها قلب العالم النابض Strategic heartland³.

¹ محمد الأمين بن عيشة، حوض المتوسط أوروبا والقوى العالمية، 2011، ص 01-02.

² كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص ص، 74-75.

³ أمحنند برقوق، مرجع سابق، ص 02.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط و أهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية¹، وهو ما زاد من أهميته الكبرى² مقارنة بباقي البحار، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا و الجزائر و تونس) و الخليج العربي (العراق و دول مجلس التعاون الخليجي) و كذا منطقة بحر قزوين (إيران، أذربيجان، تركمنستان و كزاخستان) و هنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن و حاملات النفط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة مروراً عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق .كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاثة : الأطلسي، الهندي و الهادي، يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو " بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية"³ (أنظر الخريطة رقم -04-).

فمنطقة بحر المتوسط تكتسي أهميتها الاقتصادية من كونها معبراً أساسياً و هاماً للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية .فهي تنشط و تسهل في الآن نفسه، عمليات التصدير و الاستيراد و تصريف البضائع .هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة الدولية إكتسها بحر الأبيض المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة⁴.

كما وتعتبر منطقة جنوب المتوسط امتداداً للفضاء الأوربي بجميع أبعاده وخاصة الأمنية والاقتصادية لأن أغلب دول هذه المنطقة، كانت مستعمرات أوروبية، ففي الوقت الذي كانت في كلاً من مصر، قبرص، مالطا، فلسطين والخليج العربي تحت السيطرة البريطانية، انفردت فرنسا وإيطاليا بدول

¹ زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورو-متوسطية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 16.

² برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009، ص 59.

³ أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص 20.

⁴ برد رتيبة، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

المغرب العربي وبذلك ازداد الإدراك الأوروبي¹ حول رسوخ فكرة التبعية لمنطقة جنوب المتوسط والتصدي لأي منافسة قد تؤثر على النفوذ في هذا الفضاء ولم تكن أهمية جنوب المتوسط وليدة الظروف التاريخية فقط وإنما ترجع بالدرجة الأولى إلى ما تزخر بها هذه الدول من ثروات طبيعية وجغرافية حيث نجد أن ما يقارب % 42 من الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي، يتمركز بالضفة الجنوبية للمتوسط موزعة بين كل من الجزائر، ليبيا، تونس إضافة إلى البترول، الحديد، والفوسفات. ويعتبر الشريط البحري للمتوسط ممراً رئيسياً لنقل المحروقات إلى أوروبا والو.م.أ حيث أن 65% من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر هذه الممرات ومع العلم أن احتياطي النفط والغاز في المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط مقارنة مع الاحتياطي العالمي كما قدره الإحصائيون سنة 1994، يبلغ نسبة % 60 بالنسبة للأولى و%20 بالنسبة للثانية وتمثل نحو % 25 من إجمالي التجارة الخارجية لهذه البلاد على أن التجارة داخل الحوض المتوسط، تخص الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا.

جدول رقم -04-: التدفق التجاري بين بلدان الإتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين (25) وبلدان

المتوسط العشرة (10)².

| | فرنسا | هولندا | ألمانيا | إيطاليا | بريطانيا | إيرلندا | الدنمرك | اليونان | البرتغال | إسبانيا | بلجيكا | لوكسمبورغ |
|---------|-------|--------|---------|---------|----------|---------|---------|---------|----------|---------|--------|-----------|
| الجزائر | 33,7% | 3,4% | 7,6% | 25,5% | 1,6% | 0,1% | 0,1% | 0,8% | 3,3% | 13,8% | 8,1% | 0,0% |
| قبرص | 10,0% | 4,7% | 10,8% | 11,6% | 15,8% | 0,5% | 1,2% | 16,8% | 0,5% | 3,6% | 2,4% | 0,0% |
| مصر | 8,8% | 6,4% | 16,3% | 27,2% | 20,1% | 0,6% | 0,8% | 2,6% | 0,5% | 5,6% | 3,9% | 0,1% |
| الأردن | 12,7% | 7,1% | 27,2% | 13,6% | 12,0% | 1,6% | 1,6% | 0,9% | 1,0% | 5,5% | 4,8% | 0,0% |
| لبنان | 19,9% | 4,3% | 16,4% | 25,2% | 9,4% | 0,2% | 1,3% | 1,3% | 0,4% | 7,3% | 6,6% | 0,1% |
| مالطة | 17,7% | 2,5% | 22,7% | 26,4% | 17,2% | 0,5% | 0,8% | 0,7% | 0,8% | 3,1% | 2,1% | 0,0% |
| المغرب | 35,9% | 3,6% | 7,8% | 9,3% | 0,8% | 0,8% | 0,4% | 0,4% | 1,5% | 24,7% | 4,0% | 0,3% |
| سوريا | 16,2% | 2,3% | 27,8% | 27,8% | 4,1% | 0,3% | 0,5% | 2,1% | 0,6% | 3,1% | 5,8% | 0,2% |
| تونس | 40,3% | 2,6% | 11,3% | 25,2% | 4,2% | 0,2% | 0,1% | 0,3% | 0,7% | 6,6% | 5,3% | 0,1% |
| تركيا | 12,6% | 6,5% | 27,5% | 14,0% | 11,0% | 0,5% | 1,2% | 2,5% | 0,6% | 7,0% | 6,0% | 0,1% |
| المجموع | 20,0% | 4,7% | 19,4% | 20,7% | 8,8% | 0,4% | 0,7% | 2,2% | 1,0% | 9,6% | 5,3% | 0,1% |

¹ حاج محمد فضيلة، إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،

تخصص دراسات أوروبية ومتوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص 76.

² دراسة حول التقنيات المختلفة لدعم التجارة، مرجع سابق، ص 08.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

| | قبرص | سلفينيا | الجزر | سلوفينيا ج.تشيك | بولونيا | لتوانيا | لتونيا | استونيا | مالطة | النمسا | فنلندا | السويد |
|---------|------|---------|-------|-----------------|---------|---------|--------|---------|-------|--------|--------|--------|
| الجزائر | 0,0% | 0,2% | 0,1% | 0,0% | 0,1% | 0,4% | 0,0% | 0,0% | 0,0% | 0,6% | 0,3% | 0,5% |
| قبرص | 0,0% | 0,1% | 0,3% | 0,3% | 1,0% | 1,0% | 0,1% | 0,0% | 0,1% | 0,6% | 1,1% | 2,4% |
| مصر | 0,1% | 0,4% | 0,3% | 0,1% | 0,6% | 0,1% | 0,1% | 0,0% | 0,1% | 0,9% | 1,6% | 2,2% |
| الأردن | 0,6% | 0,0% | 1,1% | 0,1% | 0,8% | 1,6% | 0,3% | 0,0% | 0,1% | 1,0% | 3,3% | 3,2% |
| مالطا | 1,0% | 0,1% | 1,9% | 0,2% | 0,2% | 0,3% | 0,1% | 0,0% | 0,3% | 0,5% | 0,6% | 0,5% |
| المغرب | 0,0% | 0,0% | 0,2% | 0,1% | 0,2% | 0,9% | 0,1% | 0,0% | 0,0% | 0,7% | 0,2% | 0,7% |
| سوريا | 0,0% | 0,2% | 0,4% | 0,0% | 3,4% | 0,4% | 0,0% | 0,0% | 0,0% | 1,1% | 0,6% | 1,8% |
| تونس | 0,0% | 0,2% | 0,1% | 0,1% | 0,2% | 0,9% | 0,0% | 0,1% | 0,0% | 0,5% | 0,5% | 0,7% |
| تركيا | 0,0% | 0,4% | 1,1% | 0,4% | 1,0% | 2,3% | 0,3% | 0,1% | 0,1% | 2,4% | 0,8% | 1,7% |
| لبنان | 0,6% | 0,1% | 1,2% | 0,2% | 0,8% | 0,2% | 0,0% | 0,0% | 0,0% | 0,0% | 1,0% | 0,9% |
| المجموع | 0,1% | 0,3% | 0,6% | 0,2% | 0,7% | 1,6% | 0,2% | 0,0% | 0,1% | 1,4% | 0,7% | 1,2% |

وتمثل المبادلات الأوروبية العربية نحو ثلث تجارة حوض المتوسط وتشمل المقام الأول النفط والغاز ومن جهة تعتبر دول الضفة الجنوبية للمتوسط سوقا كبيرا سواء للسلع الاستهلاكية أو للخدمات بتعداد سكاني يقارب 187 مليون نسمة.

قدر في الثمانينيات من القرن 20 أن البحر المتوسط ينقل يوميا عبر مياهه أربعة مليون طن، كما يقدر عدد السفن المارة فيه يوميا التي تزيد حمولتها على مئة مليون طن بنحو 2500 سفينة تجارية وحوالي 500 سفينة صيد، ويعتبر صيد السمك التجاري على نطاق واسع قليل الأهمية في البحر الأبيض المتوسط لكنه يبقى مصدرا هاما لإطعام السكان في المنطقة، كما يستخدم البحر الأبيض المتوسط بوصفه طريقا مهما يربط أوروبا بالشرق الأوسط وآسيا فتستخدم السفن قناة السويس طريقا بين البحرين المتوسط والأحمر¹.

ويستقبل 30% من مجمل عمليات الشحن البحري الدولية بصورة عارضة أو مفتعلة، يبلغ التلوث النفطي نسباً فائقة للغاية. كما لا يخضع الأسطول المتوسطي إلا لمراقبة ضعيفة رغم أنه غالباً ما يستخدم لنقل مواد خطرة (20% إلى 25% من الشحن البحري للنفط)².

ويعتبر البحر الأبيض المتوسط أيضا الطريق البحري الأقصر و الأسهل للنقل و التنقل بين الشرق و الغرب، و هو الأسرع لنقل النفط من الدول المنتجة و المصدرة له شرقا و الدول المستوردة له غربا¹

¹ حاج محمد فضيلة، مرجع سابق، ص 77.

² ساندرين بوجان، مرجع سابق، ص 01.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

وبالتالي يمكن اعتبار المتوسط همزة وصل بين مناطق إنتاجية ومستهلكة، خاصة بعد اكتشاف النفط في السنوات الأولى من القرن 20 في إيران والعراق، ثم في الثلاثينات في شبه الجزيرة العربية، وأخيرا في شمال إفريقيا في الخمسينات تدافعت القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا) إلى المنطقة للتنقيب عن النفط وتكريره وتأمين نقله نحو بلدانها وكذلك بيعه بأسعار ملائمة لصالحها²، أي أن المتوسط أصبح مركزا رئيسيا لنشاط أهم الشركات العالمية التي تقوم بإدارة السوق النفطية في داخل وخارج البحر الأبيض المتوسط³.

دون أن ننسى أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر مورد هام للثروات والطاقات فنجد أن الثروات الاقتصادية و الإستراتيجية التي تحتويها المنطقة مثل الجزائر التي تتوفر على 2.73% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي وهو ما أعطى بعدا آخر للاهتمام بالمنطقة من حيث اعتبارها شريان اقتصادي للقوى الكبرى⁴.

¹ برد رتيبة، مرجع سابق، ص 60.

² أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 21.

³ قاسم نادية، مرجع سابق، ص 36.

⁴ يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 39.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

المبحث الثاني: تحولات ما بعد الحرب الباردة

لقد خلّفت نهاية الحرب الباردة ردود أفعال كبيرة لدى صناع القرار من جهة و منظري العلاقات الدولية من جهة أخرى، فقد شكل الصراع الدائر بين الشرق والغرب العامل المركزي في الشؤون الدولية طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 1945-1990، و ما نتج عنه من استراتيجيات التسابق نحو التسلح¹. ولعل أبرز التحولات التي شهدتها العالم بعد الحرب الباردة يمكن تقسيمها إلى خمسة مستويات نجملها فيما يلي:

المطلب الأول: على مستوى هيكل النظام

التي ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي، وانعكست على الجغرافيا السياسية بزوال الاتحاد السوفياتي، وتفكك الكتلة الشرقية، ثم توسيع الاتحاد الأوربي والحلف الأطلسي وإعادة طرح مسألة الحدود من جديد².

حيث شهد العالم بعد الحرب الباردة تحولا في بنية النظام الدولي الذي يعرف على أنه: " مجموع التفاعلات المترابطة في نطاق حركة وحدات المجتمع الدولي"³، كما ويعرف أيضا أنه: "مجموعة من عدد كاف من الوحدات السياسية بقوى متدرجة، يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى"⁴، إذ تحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام القطبية الأحادية في السياسة الدولية وفي نفس الوقت تعددية إقتصادية مثل: NAFTA, ASEAN, UE، وذلك لأن التحولات التي جرت في الاتحاد السوفياتي وأدت إلى انهياره عززت أهداف ومركز الولايات المتحدة الأمريكية في العالم⁵، و هو ما تم التعبير عنه بمصطلح الوضع الدولي الجديد كما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش

¹ مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أفريل 2008، ص 02.

² مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، أكتوبر 2002، ص 162.

³ وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، ط1، الجزائر: مؤسسة الشروق والإعلام والنشر، 1994، ص 45.

⁴ سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000، ص 37-38.

⁵ سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 15.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

الأب في نهاية سنة 1989، أثناء دعوته لإقامة نظام عالمي جديد يحل محل نظام الاستقطاب الثنائي السوفيتي-الأمريكي، إلا أن مفهوم النظام الدولي الجديد عرف نوع من التضارب حول معناه الحقيقي، و في هذا الإطار رأى المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي أن النظام الدولي الجديد يقوم على أساس سيطرة ثلاث قوى على الاقتصاد العالمي، و سيطرة قوة أحادية في المجال العسكري على العالم.

احتفظ النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة بخاصية الفوضى Anarchy، و التي تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية، و يرى البعض أن الفوضى تعني ضمناً غياب أية مؤسسات ذات سلطة أو قواعد أو معايير فوق الدولة ذات السيادة، وهذا الرأي يقود إلى الافتراض بأن العلاقات الدولية هي بشكل دائم في "الحالة الطبيعية" وهي بحد ذاتها "حالة حرب الجميع ضد الجميع"، و هو ما يعكس الرؤية الواقعية لتوماس هوبز (1588-1679) Thomas Hobbes، و هو ما يجعل مخاطر المعضلة الأمنية مستمر، حيث يرى Raymond Anon أن طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للدول الحق الشرعي في استعمال القوة، فقديمًا كانت أعظم الحضارات تعتبر علاقات القوة و العنف هي العلاقات الطبيعية الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة، و في هذا الإطار يقول كينيث والتز K.Waltz أن "الأمن في حالة الفوضى هو الهدف الأسمى"، فالدول لا يمكن أن تفكر في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، و هي تشعر أنها مهددة و أمنها غير مستقر، خاصة في ظل نظام فوضوي، و لذا نجد الدول في بحث دائم عن القوة و طرق زيادتها و هو ما يجعل حالة اللاأمن قائمة بصورة دائمة¹.

وفي نفس السياق يرى هنري كسنجر في كتابه: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا أن انتهاء الحرب الباردة حفز أكثر على إعادة تشكيل المحيط الدولي حسب المنظور الأمريكي حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت القوة العظمى الوحيدة القادرة على التدخل في أي جزء من المعمورة وحسبه فإن الوضع الدولي الجديد سيبزغ ليجيب على ثلاث أسئلة هي:

- ✓ ما هي اللبنة الأساسية للنظام الدولي؟
- ✓ ما هي وسائلها في التفاعل؟
- ✓ ما الأهداف التي تتفاعل هذه اللبنة لبلوغها²؟

¹ Jean-Jacques Roches, **Théories des relations internationales**, 5eme édition, Paris : Montchrestien, 2004, pp, 96-105.

² هنري كسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري، ط1، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص 527.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

وبين التأييد والمعارضة لمشروع النظام الدولي الجديد، تبلورت جملة من البدائل لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تتمثل في:

- ✓ نظام أمريكا فوق الجميع: وهو الخيار الذي يوطن أمريكا قطبا أحاديا مهيمنا.
- ✓ نظام أمريكا أولا: تركيز الاهتمام بالداخل الأمريكي الاجتماعي والاقتصادي أولا.
- ✓ نظام اللانظام العالمي الجديد: حيث أن تشكل النظام العالمي مرهون بتشكل

الأقطاب، وفي

حالة انتقاء الأقطاب تحل الفوضى السياسية وينعدم لذلك النظام العالمي.

- ✓ نظام الواحد للجميع والجميع للواحد: وهو يتصور تعددية الأقطاب والقيم

الإنسانية المشتركة

من السلم والأمن العالميين¹.

المطلب الثاني: على مستوى الفواعل

و يقصد بالفاعل أي كيان يقوم بدور محدد في العلاقات الدولية، كما أن استعماله يتضمن الإشارة إلى الشخصيات والمنظمات والمؤسسات التي تقوم بدور في الوقت الراهن، فالبابا والأمين العام للأمم المتحدة وشركة بريتيش بتروليوم وصندوق النقد الدولي كل هؤلاء فاعلون، تؤكد أغلب الدراسات تراجع مكانة الدولة من خلال مزاحمتها من قبل عدد جديد و متزايد من الوحدات، فالدولة في العالم المعاصر تواجه حالة ضغط من الأعلى ممثلة في المنظمات الدولية، أما من الأسفل فان الضغط يتمثل بالثقافات الفرعية و الجماعات الهوياتية الضيقة.

تعدد الفواعل في عالم ما بعد الحرب الباردة ساهم في تفعيل النقاش النظري حول مركزية الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، كما اعتبرته الواقعية طيلة عقود من التنظير، و مدى إمكانية إشراك فواعل أخرى من غير الدول، كالمؤسسات و المنظمات الدولية التي صارت تؤدي أدوارا فاعلة على المستوى الدولي خاصة في قضايا حفظ السلم و إدارة المفاوضات، و كذا قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية و الحكم الرشيد، و هذا ما دفع بمنظري العلاقات الدولية لإعادة النظر في وحدوية الدولة، فمثلا Held و Keohane و Nye أكدوا على الدور المتصاعد لبعض المنظمات و الهيئات الدولية

¹ السعيد لوصيف، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 53.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

مثل الأمم المتحدة، كما أكدوا على ضرورة دراسة العلاقات القائمة بين مختلف المنظمات، و هذا ما تجسد من خلال الأطر النظرية لكل من نظرية الاعتماد المتبادل و نظرية الليبرالية المؤسساتية. في حين رأى هولستي Holsty بضرورة التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية، بحيث يشمل النوع الأول السياسة العليا المقتصرة على الدول فقط و تتناول قضايا السلم و الحرب ،في حين يضم النوع الثاني السياسة الكلية، التي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم و الحرب، و يشترك فيها كل الفواعل من دون الدولة، و في هذا إهمال لدور المنظمات الدولية في قضايا تصنف ضمن السياسة العليا، خاصة تلك المتعلقة بقضايا النزاع و السيادة الحدودية¹.

إن انفتاح المجتمعات والاقتصاديات ساهم بداية في توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، هذا الأخير كان متصورا انطلاقا من هيمنة الدولة وأولويتها فالمجال السياسي يهيمن على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية، فالملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية وكذا التداخل المتصاعد يوم بعد يوم لشبكات الاتصال والمعلومات، بالإضافة إلى تحسن وسائل النقل كلها تمثل ظواهر تساهم في تطور العلاقات العابرة للحدود التي تتجاوز رقابة الدول، فإلى جانب العلاقات الدولية تتطور علاقات عبر قومية Transnational تتجاوز رقابة الدولة إلى نتيجتين:

✓ اعتبرت الدولة سابقا الفاعل المركزي في العلاقات الدولية وبالمقابل لها يتحدد باقي الفاعلين في الساحة الدولية (المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية) هؤلاء الفواعل تم اعتبارهم في السابق ثانويين، ولم يكن بمقدورهم التشكيك في أولوية الدولة وأولويتها، لكن اليوم أصبح من المسلم به أنهم يمتلكون عدد كبير من الفرص للخروج والتقلص من وصاية الدولة.

✓ أدوات تنظيم الحياة كانت متصورة من زاوية سياسية محضة، غير أن التأهيل المتزايد للفواعل من غير الدول يفرض الأخذ بعين الاعتبار زوايا ورؤى أخرى لذلك نلاحظ أن الفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا (الدبلوماسية، مسألة الأمن، الإستراتيجية) والمجالات الدنيا اليومية أين تدخل الاعتبارات السياسية في تنافس مع أولويات وطرق مغايرة للتفكير بدأ يتراجع ويزول.

¹ جصاص إبنى، المتغير الأمني و آثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، <http://www.ssrcaw.org> ، 28-

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

كما أن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي شجعت تعددية الفاعلين¹.

المطلب الثالث: على مستوى القيم

انتشار قيم حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، القيم الليبرالية، فبعد سقوط الأنظمة الشيوعية برزت نظريتان حاولتا تقديم منظور شامل لتوجيه العمل، الأولى نظرية "نهاية التاريخ" فوكوياما، والتي تؤكد أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي يمكن تجاوزه، بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات "هاننتغتن" والتي حاولت إيجاد عدو جديد من خلال تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ساد خلال الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات².

عندما نتكلم عن المتغير الثقافي الاجتماعي بعد الحرب الباردة لا نقصد بذلك أنه كان غائبا أو غير موجود خلال الحرب الباردة، لكن كل ما في الأمر أنه كان لا يظهر بفعل حدة الصراعات الإيديولوجية بين الكتلتين والتي اختصرت العالم في ثنائية شيوعية - رأسمالية، وفسرت على أساسها كل النزاعات.

الواقع يكشف أن النزاعات تقوم على أساس المصالح أكثر مما تقوم على أساس الإيديولوجية، ولكن يجري إخفاء الأولى بالثانية، غير أن هذا لا يعني التقليل من دور العامل الإيديولوجي في الصراع خلال الحرب الباردة، لكن لا يجب أن تخفى الرهانات الحقيقية التي تمثل الجانب الجيوسياسي (الأمن)، السوسيواقتصادي (التمية والاستقرار).

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي برز توجه لإحلال الإسلام محل الشيوعية من أجل ضمان التماسك، وهذا بتوظيف مسألة الهوية أو الحضارة للتأكيد على أن الخطر الأكبر في المستقبل هو القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب وبين المسيحية والإسلام، والمأساة في البوسنة وكوسوفو بينت حدة التناقض القائم الذي وصل إلى حد التصفية العرقية.

كما سعى برنارد لويس Bernard Lwis في كتابه "الإسلام والغرب"، إلى مناقشة نظرية صدام الحضارات مطبقة على ظروف البحر الأبيض المتوسط، تم من خلالها التأكيد على وجود شواهد توحى

¹ مصطفى بخوش، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الراهنة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03، ص ص، 91-92.

² مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 162.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

باكتساب المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط، خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحضارات المسيحية اليهودية في الشمال والإسلام في الجنوب¹.

كما أن استقرار أكثر من تسعة ملايين مسلم في أوروبا يطرح مشكلة الاغتراب وعدم الانسجام، وهو ما يطرح مسألة الهوية وغيرها من مفاهيم الأصيل والدخيل ومسائل الاندماج والاستيعاب والمواطنة².

المطلب الرابع: على مستوى المتغيرات

ظهور دور العوامل والمتغير الاقتصادي علي حساب المتغير العسكري حيث تمثل العولمة مسارا تراكميا في تاريخ النظام الرأسمالي الذي تطور من رأسمال تجاري إلى زراعي ثم إلى صناعي لتليه مرحلة الرأسمال النقدي، ومن أهم الملاحظات أن خطاب العولمة لم ينتشر إلا بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا لما كان يشكله الاتحاد السوفياتي من عوائق لانتشار النظام الرأسمالي في العالم، لكن بعد الحرب الباردة ومع انهيار المعسكر الاشتراكي، وجدت الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ظروفًا أكثر ملائمة لنشر هذا النظام³.

يؤكد الدكتور "حسن حنفي" أن الدولة الوطنية أصبحت مهددة بجملة من الأخطار، وفي سياق شرحه للأخطار التي تزد من المستوى الخارجي، يشير إلى العولمة في تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ففي عالم ما بعد الحرب الباردة يصعب فصل الداخل عن الخارج أو الوقوف عند حدود سياسية أو فصل التشابك بين المجتمعات⁴.

لقد شهد النظام الاقتصادي خلال العشرية الأخيرة، تغييرات هائلة كانت لها أثر كبير في تحديد الخريطة الجيوسياسية للنظام الدولي خلال العقدين القادمين، حيث أنه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، شاع الحديث عن زوال أهمية القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية، لكن حرب الخليج أكدت على أن العنصر العسكري عامل محدد وحاسم في قوة الدولة، وأن الذي حدث يعبر فقط عن إعادة هيكلة عناصر القوة في النظام الدولي، فبعدما كانت الأولوية تعطى للعامل العسكري، أصبح اليوم التركيز أكثر على

¹ مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 170.

² مصطفى بخوش، المرجع نفسه، ص 171.

³ تاحي طارق، مفهوم الأمن بين الفرد والدولة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص 18.

⁴ السعيد لوصيف، مرجع سابق، ص 54.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

العامل الاقتصادي، وهو ما يعكس تدني منفعة القوة العسكرية مقارنة بالمرحلة السابقة، فانتهاء الحرب الباردة أنهى مركزية لعبة الردع النووي أو التقليدي الكثيف، فيما حصل صعود دور القوة الاقتصادية¹. وبما أن العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة عرفت تغييرا جذريا تمثل أساسا في إعادة ترتيب عوامل القوة، حيث لم تعد القوة العسكرية هي الأساس في تحديد قوة الفاعلين الدوليين بل أصبح هذا التحديد أكثر تعددا، إذ أصبحت تدفقات العولمة بين الفاعلين هي المحدد الأساسي و الضابط لقوة التأثير في العلاقات الدولية، و قد صيغ هذا التحول ميزة المنافسة الشرسة و محاولة تعطيل منطق قوة الدولة...وغلبة منطق القوة و الاستغلال في تحصيل المصالح والحرب من أجل المعلومة، من أجل امتلاك العلم والتكنولوجيا و تبلور التجسس الاقتصادي كمفهوم جديد في عالم الاقتصاد الدولي بعد الحرب الباردة.

فقد عرفت هذه العلاقات تحولا أيضا باتجاه مفهوم الاعتماد المتبادل، فقد طالت عدوى التحولات "المؤسسات الاقتصادية الدولية" فبعد أن كانت تتسم بالتقليدية وتميل نحو الانغلاق وعدم المرونة الهيكلية، باتت تجنح نحو مزيد من الاعتماد المتبادل والتشابك نظرا للتداخل الشديد بين هذه الأطر المؤسسية من حيث العضوية، فمندی الآسيان بالكامل جزء من التجمع الأوروبي - الآسيوي، وكذلك الانفتاح الواضح بين الأطر التقليدية ذات الطابع المؤسسي القانوني- الاتحاد الأوروبي نموذجا -والأطر عبر الإقليمية ذات المؤسسة المرنة- الآيك نموذجا- فلكل هذه الأطر أجندتها، وأهدافها الخاصة لكنها تكمل بعضها بعضا، على نحو يكرس من ظاهرة التشبيك في العلاقات الدولية Networking والاعتماد المتبادل Interdependency بين الأقاليم على المستويات الاقتصادية والأمنية. وبالإضافة إلى تبنيتها نظام السوق فقد اندمجت الإقتصادات العالمية خصوصا الصناعية اندماجا عميقا أوجد اعتمادا كبيرا متبادلا فيما بينها و نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، مما جعلها تتأثر اقتصاديا سلبا وإيجابا بشكل سريع مع بعضها البعض و الأزمة المالية الأخيرة خير مثال على التأثير و التأثير المتبادل، وذلك من ناحية سرعة انتقال تغير الأسعار - سواء أسعار السلع والخدمات أو أسعار الأسهم والسندات و أسعار الصرف الأجنبي - أو تغير التوقعات - وذلك في حالات الانتعاش والتشغيل الكامل أو في حالة الركود والبطالة والأزمات الاقتصادية بشكل لم يسبق له مثيل².

¹ مصطفى بخوش، المرجع نفسه، ص 166.

² بازغ عبد الصمد، بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة، <http://www.ahewar.org>، 2014-04-24، 13:43.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

المطلب الخامس: على مستوى المواضيع

التحول الذي حدث في طبيعة الفواعل على المستوى العالمي، أثر بشكل كبير في طبيعة موضوعات العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، فلم تعد الدراسات مقترنة فقط بالجوانب الأمنية العسكرية، وإنما امتدت لتشمل المتغيرات الاقتصادية و كذا الاجتماعية، وهو ما تبلور بصورة واضحة مع مسلمات المنظور البنائي.

كما أنه في إطار العولمة أصبح من الصعب الفصل بين القضايا الداخلية و الخارجية فالقضايا المتعلقة بارتفاع درجة حرارة الجو ،و ثقب الأوزون ،تلوث البيئة ،الأمراض، التدفقات الخاصة بالهجرة و الجريمة المنظمة و المخدرات، و كذا الفقر أصبحت كلها قضايا لا يمكن معالجتها إلا في إطار عالمي و ليس في إطار محلي¹

ظهور مواضع أخرى تجعل الأجندة الدولية مثل الأمن الإنساني، البيئة، الفقر، التلوث، بعدما كانت مواضع الأمن القومي هي التي تحتل الصدارة.

هذا الجانب الذي يمثل محتوى العلاقات الدولية، بحيث ساعدت العولمة على صعود مواضيع جديدة على الأجندة الدولية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي فيتراجع مفهوم القوة العسكرية تراجعت معه العديد من المفاهيم الأمر الذي جعل من المواضيع التقليدية التي كانت مطروحة أمام أجندة الدول أثناء الحرب الباردة من القوة العسكرية وميزان القوى والردع النووي لم يعد لها الأهمية ذاتها، أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي التي تعدت الحدود التقليدية للدول: البيئة، الهجرة السرية، المخدرات، تبييض الأموال... الخ، بعبارة أخرى فإن هذه الرؤية لا تركز على تحليل الاهتمامات الأمنية العسكرية فقط والتي سبق وسيطرت على السياسات الدولية خلال الخمسينات والستينات، ولكن تهتم بموضوعات وقضايا جديدة، الانفجار السكاني، أزمة الغذاء العالمي، الموارد الطبيعية، التجارة الدولية، المعونات، التلوث . تفجرت على نحو يمثل تحديا للمجتمع الدولي المعاصر، وأضحى فهمها وما تثيره من مشكلات ضرورة أساسية لفهم العلاقات الدولية المعاصرة، وما يمر به النظام الدولي من تطورات أو تحولات في هيكل علاقات القوة وذلك تحت تأثير متغيرات اقتصادية جديدة².

¹ جصاص لبنى، المتغير الأمني و آثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، <http://www.ssrcaw.org>، 04-28-

13:30، 2014

² خديجة بوريب، مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 97.

المبحث الثالث: تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة على أمن المتوسط

أثبت الواقع الدولي بعد فترة الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم نظرا لتغير طبيعة العلاقات بين الدول بشكل نوعي، مما أدى لإعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، حيث أصبح العالم يعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السيادية، والتي تُعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي، المخاطر البيئية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة عبر الدول... وغيرها من المشاكل التي أصبحت لا حدود لها ولا يمكن التحكم فيها، والتي أثرت سلبا على بعض المناطق عبر العالم كالساحل الإفريقي و المغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط¹ ولقد ألقى السيد ألبيرتو بنين محاضرة تناول فيها التهديدات الجديدة التي تمس الأمن والاستقرار وكذا إستراتيجية وتصور حلف الناتو والتي تعرض فيها إلى أنه من أجل أي تصور استراتيجي جديد للحلف يجب مكافحة الإرهاب وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل والتي تمثل مشكلة عويصة على جميع الأصعدة بالإضافة إلى الدول المغلوبة على أمرها والتي تخلق عوامل الاستقرار والتي تمس الجميع² كما أنها لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم، إذ أصبح المفهوم التقليدي للأمن المبني على قدرة الدولة في حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أيّ غزو خارجي غير قادر على احتواء هذه المخاطر الجديدة، وبالتالي القدرة على تفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانات لمواجهتها، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن³، وتشمل هذه التهديدات عدة جوانب والتي سنتطرق لدراستها بالتفصيل من خلال هذا المبحث والتي قسمت على أساس أبعاد الأمن الخمسة التي جاء بها باري بوزان.

¹ ساحل مخلوف، من أجل مقارنة شاملة لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة في الفضاء المغاربي، مداخلة في ملتقى بالمعهد العسكري للتوثيق والتقييم والاستشراف، الجزائر، 2014، ص 01.

² ألبيرتو بنين، التهديدات الجديدة التي تمس الأمن والاستقرار وكذا استراتيجية وتصور حلف الناتو، قواسم دولية، العدد 01، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2010، ص 17.

³ بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص 85.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

المطلب الأول: التهديدات العسكرية

إن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل، وإن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، والتهديد في مفهومه الإستراتيجي "هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والاجتماعي، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر¹"، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة²، وعلى أساس طبيعة التهديدات يمكن أن ندرج التهديدات التالية تحت الطابع العسكري:

✓ الإرهاب الدولي.

✓ انتشار أسلحة الدمار الشامل.

✓ النزاعات الداخلية.

✓ مشكلة الأقليات.

الإرهاب الدولي:

بات مصطلح الإرهاب Terrorisme من أكثر المصطلحات شيوعا واستخداما إن لم يكن أكثرها على الإطلاق، وبالرغم من فرط استعمال هذا المصطلح وشيوع استخدامه إلا أنه من الصعوبة تحديد تعريف جامع ومانع للإرهاب، كما أن الإرهاب قديم الحضور في المجتمعات الإنسانية وذلك باعتباره استعمال العنف لأغراض سياسية قديم في التاريخ، بل هو أقدم حتى من النزاعات المسلحة³، ويضع الفقيه "واسيورسكي" تعريف الإرهاب باعتباره "منهج عمل يقوم الفاعل بواسطته ببث الرعب لفرض الهيمنة"⁴.

ويعرف الإرهاب على أنه كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع يتسبب في حالة من الخوف أو الرعب بقصد تحقيق تأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره

¹ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 28.

² سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 27.

³ منصور لخضاري، استراتيجيات الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، مرجع سابق، ص 114.

⁴ عصام مفلح، مفهوم الإرهاب والموقف الدولي: إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات، مجلة الفكر السياسي، ص 148.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

وصولاً إلى هدف معين، يسعى الفاعل "الفرد أو الجماعة الإرهابية" إلى تحقيقه، كما أن العمل الإرهابي يتكون من عناصر رئيسية لا بد من توافرها مثل: استخدام أو التهديد باستخدام العنف على وجه غير مشروع أو غير مألوف ويقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو من الدولة ذاتها، ويوجه ضد فرد أو مجموعة من الأفراد أو ضد المجتمع بأسره، ويهدف إلى خلق حالة من الرعب والفرع، وبيث رسالة ما ويخلق تأثير نفسي معين، يسمح بالتأثير على المستهدفين من العمل الإرهابي، وعادة ما يتجاوز العمل الإرهابي حدود الهدف المباشر الذي لا يكون له أدنى علاقة بقضية الإرهابيين¹.

وظهر الإرهاب الدولي مع مطلع التسعينات من القرن الماضي كنمط من أنماط الإرهاب الجديد وتظهر المنطقة الأورو-متوسطية من المناطق الأكثر استهدافاً من قبل الإرهاب لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي، وموقع إستراتيجي وثروات.

كما شكلت أحداث 11 سبتمبر نقلة نوعية في نمط الإرهاب، حيث انتقل من إرهاب داخل الدول إلى إرهاب عبر-وطني، وقد كان في كلمة لرئيس الوزراء البريطاني السابق " توني بليز (2004) " أن قال فيها " :نحن يجب أن نكون متيقظين كلياً تجاه التهديد لأن كل البلدان الرئيسية حول العالم تواجه نفس التهديد في إشارة منه إلى عالمية التهديدات خاصة التهديد الإرهابي².

فقد صَنف الإتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة³، خاصة تلك المتعلقة بهجمات 11 مارس 2004 بمدريد، و 07 جويلية 2005 بلندن، واللذان تعدان اعتداء مباشر على أمريكا وأوروبا⁴.

والإرهاب كظاهرة لم يأخذ بجدية رغم جرائمه في الجزائر وفي مصر، ولم يذكر الإرهاب من بين التهديدات والمخاطر التي يواجهها الأمن إلا في المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي في

¹ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربه في العالم المعاصر، ص ص، 12- 13.

² جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص ص، 74- 76.

³ جمال ساسي، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29- 30 أبريل 2008، ص 06.

⁴ Pierre du Bois, **Anciennes et nouvelles menaces :Les enjeux de la sécurité en Europe**, Relations internationales, 2006, n 125, p 07.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

قمة واشنطن في أبريل 1999، حيث أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح الإرهاب يمثل تهديد استراتيجي بالنسبة للغرب¹.

ووفقا لمعيار النطاق يتم التمييز بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي، فالأول تتم ممارسته داخل حدود دولة معينة من قبل أفراد أو قوى محلية لا تحصل على مساعدات أو دعم خارجي ويكون ضحاياه محليون في الغالب. وللإشارة فهذا النوع من الإرهاب لا يثير مشاكل دولية، خاصة وأنه يخضع للاختصاص القضائي الجنائي الداخلي. أما الصنف الثاني فيستمد صفته الدولية هاته من اختلاف وتباين جنسيات المشاركين في العمليات واختلاف جنسيات ضحاياه وتتوع مدى نطاقه الذي لا يخضع بالضرورة لسيادة الدولة التي ينتمي إليها الجاني أو الجناة، ناهيك عن نتائجها الدولية (خطف الطائرات، تفجيرات...) وغالبا ما يتم ذلك بتحريض أو بدعم من جهات أجنبية، وعلى خلاف النمط الأول، فهذا النوع من الإرهاب لا يخضع للاختصاص القضائي الداخلي وإنما تحكمه مقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ما يبين بعد ظاهرة الإرهاب الذي يتعدى حدود الدولة الواحدة.

لم تكن منطقة البحر الأبيض المتوسط لتحديد عن التعرض لهذا الخطر الأمني الذي اجتهدت لإيجاد أطر للتنسيق والتعاون الأمني لمواجهته حيث اتخذت دول المتوسط عدة مقاييس ضرورية من أجل إقصاء أو إزالة ظاهرة الإرهاب في كل أشكالها (سوف نتطرق لدراسة مختلف المبادرات في هذا المجال في الفصل الثالث من هذه الدراسة)، فجعلت منه المحور الرئيسي لمختلف سياسات الشراكة والتعاون، ومع ما للمنطقة من أهمية إستراتيجية في الملاحة البحرية، وما تشهده من حركية بشرية واقتصادية فإن المتوسط لم يشهد عمليات قرصنة ولا هجمات إرهابية في عرضه، غير أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى تعرض عدد من الدول الأوروبية لتفجيرات وعمليات إرهابية كان لمنفذيها امتدادات عبر وطنية بين ضفتي المتوسط كتلك التي شهدها ميتررو باريس 1995².

ولعل المفارقة التي تشد النظر عند دراسة "الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط" هي عدم نقل الجماعات الإرهابية النشطة في جنوب المتوسط، والتي باتت تسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لعملياتها الإرهابية إلى الدول المتوسطية على الرغم من اعتبارها "أعداء تستوجب الضرورة

¹ Saoudi Badis, les variétés sécuritaires et leurs impacts sur la souveraineté des Etats de la méditerranée, Séminaire international : « l'Algérie et la sécurité dans la méditerranée Réalité et perspectives », L'université de Mentouri-Constantine, le 28-29 avril 2008, p 04

² مهيبوب غالب احمد، العرب والعولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 134.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

الشرعية" كما يراها ويصورها هذا التنظيم الإرهابي حريهم لا سيما بعد أن خص "أيمن الظواهري" الرجل الثاني في تنظيم القاعدة التنظيم الفرعي في بلاد المغرب الإسلامي بتاريخ 03 نوفمبر 2007 بخطاب يحرضهم على ضرورة محاربة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا¹.

انتشار أسلحة الدمار الشامل:

حددت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية مجموعة من التهديدات والتحديات التي تواجه مصالحتها الأمنية ومن بين هذه التهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل حيث اعتبرته أكبر خطر على أمن الإتحاد الأوروبي²، بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها أسلحة الدمار الشامل (WMD) على المستوى البشري والمادي والبيئي وامتداد تأثيراتها الزمانية والمكانية، تعتبر خطرا يفوق في حدته ومظاهره الإرهاب الدولي. ولذلك فقد وضعت على قمة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبطه على المستوى الدولي والإقليمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية العلمية، وانعكاساتها خاصة من جانب امتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي³.

السيناريو المخيف أكثر هو ذلك الذي تحصل فيه جماعات إرهابية على أسلحة دمار شامل. في مثل هذه الحالة، فانه يمكن لمجموعة صغيرة أن تحدث أضرارا على مستوى كان في السابق ممكنا فقط إحدائه من قبل الدول والجيوش⁴.

وقد يكون من الصعب تقدير التهديدات، وذلك أولا بسبب السرية بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل، أما السبب الآخر فهو أن التهديدات غالبا ما تكون مبالغيا فيها أو يتم تجاهلها كجزء من لعبة عسكرية- سياسية بين الدول، أو في النشاط السياسي فيما بينها، والسبب الثالث هو أنه قد يتشكل تهديد

¹ منصور لخضاري، التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص 04.

² تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية،

³ جريدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 76.

⁴ علي محمد علي، " أوروبا أمنة في عالم أفضل"، <http://haras-naseej.com/Detail.asp>.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

ما ليس فقط من قدرة وإنما من نية قد تتغير مع مرور الزمن، وتظهر صعوبة خاصة عند تقييم تهديدات ذات احتمالية ضئيلة ولكن تتطوي على عواقب كبيرة¹.

وتشكل هذه الأسلحة تهديدا حقيقيا للأمن الدولي، كما أن الإجراءات التي أقرتها المعاهدات الدولية والتدابير التي تخصص مراقبة الصادرات سمحت من تخفيف انتشار أسلحة الدمار الشامل وكذا متعلقاتها، إلا أننا نشهد مرحلة جديدة وخطيرة من التسابق نحو التسلح خاصة في قارة آسيا، والشرق الأوسط، والقارة الإفريقية، والتي تعد كلها مناطق جد حساسة، ثم أن التقدم الذي قد يتحقق في مجال العلوم البيولوجية خلال السنوات القادمة، من شأنه الرفع من قدرة الأسلحة البيولوجية، من جهة أخرى فإن الهجمات الكيميائية والإشعاعية تشكل أيضا تحد آخر، كما أن انتشار التكنولوجيا الباليستية يعد هو الآخر بمثابة عنصر إضافي لعدم الاستقرار والذي بإمكانه تهديد عدة مناطق في العالم².

النزاعات الداخلية:

بعد حرب الخليج ازدادت حدة النزاعات الداخلية في جنوب حوض المتوسط و تعود أسباب ذلك إلى تعدد القوميات خاصة بعد أن بدأت العديد من الأقليات من داخل الحوض تطالب بالانفصال عن دولها .و التي تأثرت بموجة الانفصال التي عرفتها الجمهوريات السوفياتية التي تحتوي على عدة قوميات و ديانات امتد داخلها النزاع العرقي الذي ساهم في عودة الصراع القديم الذي كان بين القوميات الثلاث الصربية، البوسنية و الكرواتية حيث أرادت آل قومية تأسيس كيان سياسي خاص بها، لكن الصرب رفض كل الصيغ السلمية التي جاءت من أوروبا و منظمة الأمم المتحدة اللتين ساندتا فكرة إنشاء جمهورية إسلامية في البوسنة و الهرسك ما صعب من مهمة هذه المساعي لإيقاف الحرب، هذا إضافة إلى النزاعات القائمة التي لا تزال تهدد أمن و استقرار المنطقة، كالصراع العربي الإسرائيلي و النزاع التركي اليوناني و النزاع في غرب المتوسط بين المغرب الأقصى و جبهة البوليزاريو . هذه النزاعات أدخلت المتوسط في حالة من عدم الاستقرار الأمني الذي بدوره يهدد القارة الأوروبية بالتخوف من امتداد ظاهرة الانفصال إلى أراضيها³.

¹ اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل WMDC، أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، ط، 1 مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2007، ص 39.

² محمد معيوف، الأمن الدولي تحديات وتهديدات، مجلة الجيش، العدد 594، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2013، ص 42.

³ يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية، مرجع سابق، ص 72.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

مشكلة الأقليات:

إن عالم ما بعد الحرب الباردة لم يودع النزاعات فهذه الأخيرة لم تزول وإنما تغيرت طبيعتها، فالكثير من النزاعات وقعت داخل حدود الدولة الواحدة، ومست بالوحدة السياسية والتربية للدولة، من خلال مطالبة بعض القوميات والأقليات بالاستقلال والانفصال عن الدولة الأم، وبالتالي تقسيم وتقنية هذه الدول المتعددة الإثنيات وهو ما يشكل تحدي آخر للأمن والسلام في العديد من مناطق العالم.

لم تخلو منطقة البحر المتوسط من النوع من التهديد، وإن كان مشكل الأقليات لا يطرح بحدّة في منطقة المغرب العربي، فإن بعض دول جنوب المتوسط تعاني منه كمشكلة الأكراد في تركيا وإمّدادتها الجهوية، وكثيرا ما تجد بعض الدول ذريعة للتدخل في بعض المناطق بحجة حماية بعض الأقليات المضطهدة، وهذا تكريسا لمبدأ حق التدخل و واجب التدخل لدواعي إنسانية، ويكمن مصدر قلق وتخوف دول الضفة الشمالية في احتمال انتقال موجة المطالبة بالانفصال والاستقلال إلى الكثير منها باعتبار مجتمعاتها غير متجانسة فهي مزيج وخليط للعديد من القوميات والأعراق¹.

المطلب الثاني: التهديدات الاقتصادية

عرف العالم بعد نهاية الحرب الباردة وكما سبق الذكر في المبحث السابق عدة تحولات من بينها التحول في مفهوم الأمن والذي نتج عنه توسيع هذا المفهوم ليصبح يشمل عدة أبعاد على غرار البعد العسكري الذي كان مقتصرًا عليه في السابق ، ومن بين الأسباب التي أدت إلى توسيع مفهوم الأمن تغير طبيعة التهديدات حيث أصبحت هذه الأخيرة تعرف أشكال جديدة سنتطرق لها فيما يلي:

الجريمة المنظمة:

لقد لوحظ في القرن العشرين المنصرم وبدايات القرن الحادي والعشرين الميلادي انتشار أنواع من الجرائم الدولية، أطلق عليها تسمية الجرائم المنظمة عبر الحدود والقارات، فضلا عن جرائم الإرهاب الدولي².

وتعتبر الجريمة الوطنية عبر الوطنية ظاهرة حديثة تهدد الأمن والاستقرار في المجتمعات البشرية، ولقد سارع الباحثون وكذا المنظمات الدولية والإقليمية لمحاولة إيضاح مفهوم هذه الجريمة ووضع تعريف

¹ جمال ساسي، مرجع سابق، ص 07.

² محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، ط1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009، ص 84.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

لها، حيث عرفها المؤتمر الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف سنة 1975 بأنها: الجريمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، بهدف تحقيق ثراء للمشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم ضد الأشخاص وتكون مرتبطة في معظم الأحيان بالفساد السياسي. وفي سنة 1994 وضعت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوربي تعريفا للجريمة المنظمة بأنها: جماعة مكونة من أكثر من شخصين تمارس مشروعاً إجرامياً ينطوي ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي بهدف تحقيق الربح¹.

وفي ماي 1988 عقدت ندوة بفرنسا حول الجريمة المنظمة حول الإجراء المنظم بمقر الأنتربول حيث عرفت الجريمة المنظمة بأنها: كل تنظيم أو تجمع أشخاص يمارسون نشاطا محددا لغرض تحقيق الربح بصفة أساسية دون التقيد بالحدود الوطنية².

كما عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو لعام 2000م) الجريمة المنظمة على النحو التالي: هي الجريمة التي ترتكبها جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري للجرم، ولا يلزم أن يكون لأعضائها أدوار محددة رسميا أو أن تكون عضويتهم مستمرة أو أن تكون بنيتها متطورة، وهذه الجماعة مكونة من ثلاثة أشخاص فأكثر ومستمرة لفترة من الزمن، وتقوم هذه الجماعة بالتخطيط والتدبير لارتكاب جريمة خطيرة أو جريمة من الجرائم المقررة وفقا للاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو مادية أخرى³.

وتعد الجريمة المنظمة من بين الجرائم الخطيرة لأنها تنطوي على استخدام العنف في سبيل تحقيق غاياتها، والمقصود بالخطورة هنا هو أن تكون هذه الأفعال يعاقب على ارتكابها بالحرمان من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات⁴.

¹ حسينة شرون، العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 54-56.

² أحمد فاروق زاهر، العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008، ص 07.

³ محمد فتحي عيد، الإرهاب والمخدرات، ط1، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005، ص 14.

⁴ يوسف حسن يوسف، الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011، ص

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

تشمل النشاطات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية في السنوات الأخيرة عدة مجالاتٍ من أهمها : غسل الأموال ذات المصدر غير المشروع، وجرائم الحاسوب من قرصنة واختراقٍ غير مشروع لأنظمة الغير وبرامجهم، من خلال تقليد البرامج أو نسخها أو تدميرها، وجرائم النصب والتزوير، والاتجار بالأشخاص، والنشاطات الإرهابية، والاتجار بالأسلحة المحظورة أو بالمخدرات وتهريب الآثار، والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، وخطف السيارات، وغير ذلك من الجرائم .التي ترتكبها الجماعات الإجرامية¹.

كما وتعتبر تهديد آخر عابر للحدود، امتدت شبكاته إلى منطقة المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطان الدولة . ويخشى المحللون والخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي، وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمه².

المخدرات:

لقد طغى ملف المخدرات بشكل كبير خلال التسعينات من القرن الماضي على الشرح الأكاديمي والسياسي على المستوى الدولي، وبالذات بعد نهاية الحرب الباردة، نتيجة ما أفرزته ظاهرة العولمة من قضايا أخذت أبعادا أمنية جديدة تستلزم التنسيق والتعاون بين الدول أكثر من وقت الحرب الباردة وجهود بحثية مطردة من طرف الباحثين صوب إدراك وإيجاد الحلول الملائمة لمشكلة المخدرات جراء ما تحمله من آثار خطيرة على الأمن القومي.

ونظرا لما تعرفه منطقة المتوسط من خطر المخدرات التي أصبحت مشكلة أمنية، فقد زاد اهتمام الدول الأرو-متوسطية من خلال جيو-سياساتها كمحاولة منها لمعالجة هذه المشكلة، وعليه أضحى الاهتمام بهذه المشكلة من جميع الدول المطلة على البحر المتوسط أكثر من أي وقت مضى، وفي إطار مشترك بين الدول المعنية.

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي في سنة 1998 أن حوالي 2 % من الناتج الإجمالي العالمي يستعمل في أعمال غير مشروعة كالنشاط في الإنتاج والاتجار بالمخدرات ، وهذا ما يعني أن مشكلة

¹ مايا خاطر، الجريمة المنظمة لعابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق، المجلد 27، العدد 03، 2011، ص 510.

² جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 78

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

المخدرات لا تقتصر على تكاليف الإنفاق على الإدمان فقط وإنما تشمل أيضا برامج التوعية وغيرها من البرامج الرامية إلى الوقاية من هذه المشكلة، وتكاليف العلاج في المستشفيات وهي مكلفة جدا إذا أخذنا بعين الاعتبار طول مدة العلاج، ناهيك عن ثمة تكلفة أيضا تتعلق بالمكافحة الأمنية للإدمان والتعاطي والاتجار بهذه السموم سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى الدولي.

أصبحت قضية مكافحة تجارة المخدرات كتحدي بالنسبة للدول، على رغم جهود الدول المعنية بهذه الظاهرة في مكافحة تجارة انتشارها، وهو ما يعني استمرار تأثيرها السلبي على الأمن الاقتصادي للمجتمعات المعنية¹.

كما وأصبحت ظاهرة المخدرات توصف بالسرطان الجديد وبآفة العصر الحديث وهي بالفعل مصيبة كبرى تقلق كل دول العالم، ويتطلب التصدي لها تعبئة كل طاقات المجتمع وتوظيفها بحكمة في إطار خطة وطنية ودولية واضحة المعالم وتوفر لها الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية، ومما يزيد من خطورة المخدرات أنها مرتبطة بجرائم كبرى أخرى، كالفساد والإرهاب وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة وكذا الهجرة السرية².

الفقر:

ويعد الفقر تهديدا آخر غير عسكري يستحق مناقشته ومعالجته. وهناك العديد من الأسباب الهيكلية العالمية وراء استمرار الفقر وتفاقمه. ومن الأمثلة على ذلك إقرار 'اتفاق واشنطن' في دول أمريكا اللاتينية. لقد أدى اعتماد السياسات الاجتماعية والاقتصادية المستمدة من 'اتفاق واشنطن' إلى الدفع بالعديد من هذه الدول إلى أزمة عميقة. وعلى أرض الواقع، فقد كان ذلك يعني الحد من دور الدولة في ممارسة أنشطتها الاقتصادية التقليدية، وتوظيف اقتصاد احتكار القلة، وانعدام الاستثمار في البنية التحتية الأساسية، وخفض ميزانيات التعليم والصحة وخصخصة هذه القطاعات، وتزايد حجم الديون الخارجية،... الخ. واقترن ذلك بغيبية التمثيل الديمقراطي، وانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والفساد على نطاق واسع، وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والسياسية وكلها تمثل عوامل إضافية لانعدام الاستقرار الأمني للشعوب. إن دور الدولة ينبغي أن يعود لتكون هي المنسقة للمنظومة الاجتماعية، والمسؤولة عن توفير

¹ ز غدار عبد الحق، واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة المفكر، العدد 8، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص، 254-257.

² عيسى القاسمي، التعاون الدولي القانوني في مجال مكافحة المخدرات، ندوة علمية حول التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر، 2005، ص ص 04-05.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

السلع العامة، والمنظمة للعمل وعلاقات اتحاد العمال بصورة ديمقراطية متوازنة .كما أن تخصيص الموارد وتحديد الأولويات لا يمكن أن يترك تحت رحمة آليات السوق¹.

المطلب الثالث: التهديدات الثقافية

يقول دومينيك ولتون في كتابه العولمة الأخرى (L'autre Mondialisation)، إذا كانت العولمة الإعلامية في سياق ثورة الاتصالات تلغي المسافات المادية فأنها قد توجد في المقابل مسافات وحدوداً ثقافية. وعليه فإن الواقعية الأساسية لنهاية القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين هي انبثاق ما يسميه المؤلف بالمثلث الجهني للهوية والثقافة والإعلام. ويشير إلى التخوف الرئيس من مفهومين نقيضين: من جهة أولى الإمبريالية الثقافية التي تقول بوجود ثقافة عالمية موحدة تكون الهيمنة فيها للقوة المهيمنة عالمياً من المنظور الاقتصادي والتقني والعالمي، ومن جهة ثانية الأصولية الثقافية التي تفترض أن العالم مؤلف من جزر ثقافية مغلقة يندم التواصل في ما بينها ولا تخضع لقانون التطور وتبادل التأثير والتأثر، وتلك هي حال الأصوليات الدينية، لا سيما الإسلامية منها اليوم، كما الأرثوذكسية بالأمس، والكانتوليكية ما قبل الأمس. هذا التناقض بين المفهومين سوف يؤدي مستقبلاً إذا لم يتم احتواؤه، إلى انفجار المثلث الجهني².

يعكس بروز هذا البعد الثقافي في الاهتمامات الأوربية الجماعية الخارجية جزءاً من ظاهرة أكبر وأشمل. فإن التطورات العالمية والوطنية قد أفرزت، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي إطار تشكيل نظام عالمي جديد، أفرزت اهتماماً عارماً على صعيد الفكر وعلى صعيد الحركة بالأبعاد الثقافية الاجتماعية للتفاعلات الدولية يفوق ما كانت تحوزه من قبل³.

¹ أهارون زوهار وآخرون، تقرير عن مجموعة العمل الخامسة التهديدات غير العسكرية للأمن، المؤتمر السنوي السابع والخمسون تصورات حول نزع السلاح، الحوار والمشاركة: الاستقرار في منطقة البحر المتوسط، إيطاليا، أكتوبر 2008، ص 03.

² <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26155> في 2013/05/11 سا 16:30 .

³ نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأوربية- المتوسطية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي "نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأبيض المتوسط"، القاهرة، 2004، ص 04.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

المطلب الرابع: التهديدات البيئية

إن الكوارث والمشاكل في عالم اليوم ينظر إليها على أساس أنها تشكل مخاطر أمنية على جميع الدول والشعوب، بعدما كانت في السابق ذات مفعول محلي، ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في وسائل الاتصال، تقليديا كانت الحروب بين الدول أو الحروب الأهلية مصدر للمخاطر الأمنية، بينما تمثل اليوم الكوارث الطبيعية مثل الزلازل ومشاكل البيئة تهديدا حقيقيا للأمن العالمي. كما أن التنافس والسباق نحو الاستحواذ على الموارد الطبيعية كالمياه مثلا والتي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاعات وحروب بين الدول وهو ما يهدد الأمن الدولي.

تواجه منطقة البحر المتوسط مشاكل بيئية مرتبطة مباشرة بالأمن تمثل مصادر للتوترات والنزاعات بين الدول وتشكل في الوقت نفسه رهانات كبرى باعتبار ان البيئة مسألة عالمية، فأى حدث تشهده نقطة من العالم ستكون له انعكاسات على بقية مناطق العالم، فلا يمكن لأي مجتمع أن يساهم في تدهور البيئة أو استعمالها لغايات تهدد السلم والأمن الدوليين.

فعلى غرار مناطق أخرى من العالم، تعرف منطقة البحر المتوسط تدهورا كبيرا في البيئة يهدد الأمن فيها، ويجعل من حوض المتوسط فضاء يغيب عنه السلم والتنمية والاستقرار، ويتعلق الأمر بتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تشهد فيه الموارد المائية وإنتاجية الأراضي الزراعية انخفاضا وهو ما يدفع بالسكان إلى الهجرة نحو مناطق أخرى بحثا عن شروط البقاء، وهذا من شأنه أن يهدد أمن الدول المستقبلية لوفود المهاجرين واللجئين، و هذا يجرنا للحديث عن التوزيع غير العادل للدخل والثروة بين الدول والفئات المختلفة في نفس الدولة، ويجب العمل على تقليص هذا التفاوت من خلال تمكين الفئات المعوزة من تلبية حاجياتها الأساسية، وهو ما يتطلب إدخال تعديرات عميقة ووضع قيم جديدة تسمح بضمان بيئة سليمة لأجيال الحاضر والمستقبل.

إن التدهور البيئي الذي شهدته العشريات الأخيرة خلف أضرارا معتبرة في البحر الأبيض المتوسط بحيث تعرض لمشكلة التلوث، كما تأثرت هذه المنطقة كثيرا من جراء تقلص مساحة الغابات والتغيرات المناخية، هذه الأخيرة تتسبب في تقلص الموارد من خلال إتلاف المساحات المزروعة التي كثيرا ما تغمرها مياه الفيضانات أو تساهم في تفاقم مشكلة الجفاف، الشيء الذي يهدد ملايين من البشر بالمجاعة والأمراض الفتاكة والأوبئة، وبالتالي محاولة الهجرة إلى أماكن أخرى أكثر أمنا، وهذا يحول دون تحقيق

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ويزيد من حدة الصراعات والتنافس على الموارد المحدودة ويؤجج النزاعات المسلحة بين الدول وبين فصائل تنتمي إلى دولة واحدة.

إن المساس المتواصل بالبيئة أخذ أبعادا خطيرة خاصة في دول الجنوب وهذا مرتبط بنظام التجارة العالمية والعلاقات الدولية غير العادلة والتي هي في صالح دول الشمال، بحيث تعاني دول الجنوب من تدهور لشروط تجارتها مع بقية دول العالم، بالإضافة إلى تراكم الديون عليها وبالتالي أصبحت عاجزة عن الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف والفقر، كما أن دول الجنوب التي تتميز بالضعف والهشاشة تبقى عرضة أكثر من غيرها للتقلبات المناخية وكل ما يترتب عن التدهور البيئي، فهي لا تملك مناعة ضد هذه المخاطر والتهديدات الجديدة¹.

يعتبر تغير المناخ والتدهور البيئي من أهم التهديدات الرئيسية للأمن²، ففي عام 2003 حددت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التداعيات الأمنية للتغير المناخ. بعد خمسة سنوات، أصبح هناك ضرورة جديدة لذلك في آذار عام 2008 ، قدم الممثل الأعلى واللجنة تقريرا للمجلس الأوروبي وصف تغير المناخ بأنه "عامل مضاعف للتهديدات" الكوارث الطبيعية ، تدهور البيئة والتنافس على المصادر تزيد من النزاع ، خاصة في حالات الفقر ونمو السكان، ولذلك تداعيات إنسانية وصحية وسياسية، ومن ضمنها زيادة الهجرة. يمكن لتغير المناخ أن يؤدي أيضا إلى نزاعات حول طرق التجارة، المناطق البحرية والموارد التي كان الوصول إليها صعبا في السابق³.

¹ جمال ساسي، مرجع سابق، ص 04.

² أهارون زوهار وآخرون، مرجع سابق، ص 03.

³ تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، مرجع سابق، ص 05.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

المطلب الخامس: التهديدات المجتمعية

يعتبر المؤشر الديموغرافي من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث و الموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا¹، وتعرف الهجرة أنها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للاستزراق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر².

وتتعدد طرق الهجرة وقنواتها، فقد تأخذ اتجاهها عموديا عادة ما يكون من الجنوب نحو الشمال كما هو مثال الهجرة من إفريقيا نحو أوروبا ومن أمريكا اللاتينية وصولا إلى الشمالية...، وقد يكون من الشمال إلى الجنوب وهو ما شهد أوجه مع الحملات الاستعمارية وما رافقها من عمليات استيطانية، وقد تأخذ اتجاهها أفقيا كما هو مثال الهجرة من شرق أوروبا نحو غربها، ومن أوروبا نحو أمريكا.

ويبقى المجال المتوسطي من أكثر الفضاءات استقطابا للهجرة، بسبب القرب الجغرافي وثقل العلاقات التاريخية بين ضفاف المتوسط التي لم تخل يوما من كثافة الحركة والتنقل بين شعوبه، وقد شهدت السنوات الأخيرة تناميا كبيرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي باتت تشكل مصدر قلق مشترك تقاسمته الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين مع الدول المستقبلة فضلا عن الدول المستعملة كحمرات للعبور³، فمثلا: يستوطن أوروبا عدد كبير من المهاجرين من شمال إفريقيا فعلى سبيل المثال : تشير التقديرات إلى أن حوالي 15% من سكان المغرب يعيشون في أوروبا⁴.

لقد أصبح موضوع الهجرة يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف اللقاءات والدراسات الأكاديمية، ويشكل محورا أساسيا في السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول مثل العلاقات بين شمال و جنوب المتوسط، فقد أدت التحولات التي شهدتها العالم خلال السنوات التي تلت

¹ منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أفريل 2008، ص 06.

² فضيل دليو وآخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 33.

³ منصور لخضاري، التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص ص 06-07.

⁴ طويل نسيم، سياسة الجوار الأوربي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة المفكر، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 218.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

الحرب العالمية الثانية إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية الأكثر نموا.

كما أن الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا وان قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا¹ ترى مفوضية الاتحاد الأوروبي، أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوروبي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة، لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي ولا يحصلون على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد، ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة وكون المهاجر السري والذي يعرف بأنه ينتمي واقعا إلى واحد من الأنواع المعروفة للهجرة (مهاجر اقتصادي، لاجئ، أو حتى سائح) ، لكنه لا يلتزم بشروط الدولة المتواجد بها².

وتعتبر قضايا الهجرة وما يتصل بها من حقوق الإنسان مسألة مهمة أخرى ضمن نماذج الأمن غير التقليدي. فالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين العاملين وأفراد أسرهم، التي صدرت في وديسمبر 1990 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا تضمن لكثير من المهاجرين العاملين وأفراد أسرهم أن يتمتعوا بحماية القواعد والأحكام الوطنية. وهذه القضايا ينبغي معالجتها بواسطة المجتمع الدولي.

ويتعرض المهاجرون غير الشرعيين لانتهاكات لحقوقهم بأكثر مما يتعرض له المهاجرون الشرعيون، بالرغم من أن العمال المهاجرين الشرعيين ليسوا بمنأى تماما من أن تنتهك حقوقهم. والأدهى من ذلك، أن هناك تمييزا بين الجنسين في مدى انتهاك حقوق الجاليات المهاجرة، إذ تعاني المرأة بدرجة

¹ غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر أنموذجا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص 54.

² غربي محمد، التحديات ، مرجع سابق ص 52.

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط

أكبر من غوائل الفقر وانتهاك الحقوق وحتى الاعتداء الجنسي. ولذلك فيجب حث حكومات الدول الغنية كي تضع في اعتبارها هذه الاهتمامات الإنسانية عند صياغة السياسات المتعلقة بالعمالة المهاجرة¹.

¹ أهارون زوهار وآخرون، مرجع سابق، 2008، ص 3.

استنتاجات الفصل الثاني:

- ✓ تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة إستراتيجية هامة تحظى باهتمام وأطماع مختلف الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية والتي تحتاجها دول العالم المتقدم في تطوير صناعاتها.
- ✓ لقد عرف العالم بعد الحرب الباردة عدة تحولات وفي مجالات عدة وهو ما أدى إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم ومنها مفهوم الأمن.
- ✓ ومن بين العوامل التي أدت إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن بروز تهديدات أمنية جديدة غير التي كانت قبل تلك الفترة، وبما أن التهديدات الجديدة مست دول ضفتي المتوسط وهو ما أدى إلى ضرورة التعاون والتحالف من أجل احتواء هذه التهديدات وهو ما نتطرق له في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الفصل الثالث :

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

الفصل الثالث: آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

منذ نهاية نظام الثنائية القطبية بانتهاء المعسكر الشيوعي، تخلت الدول عن النمط التقليدي في بناء الأمن الإقليمي و العالمي الذي تشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والمتمثل في المعاهدات والأحلاف العسكرية الإقليمية، لأنها أصبحت وسيلة غير ناجعة الاستعمال بسبب تطور مفهوم الأمن فالدول لم تعد مهددة من قبل دول بذاتها؛ بجيوشها وأسلحتها بل أصبحت مهددة من قبل نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية وهذا ما أدى بها إلى اعتماد ميكانيزمات جديدة من أجل الحفاظ على أمنها تماشياً مع هذه المعطيات ، ولعل ترتيبات الشراكة الأمنية تأتي في مقدمة هذه الميكانيزمات والتي أخذت أشكالاً مختلفة بمسارات متعددة مثل الشراكة "الأورو-متوسطية"، وهي ميكانيزم يعتمد من أجل بناء الأمن الإقليمي ضمن مجموعة من الدول التي تتميز بالانقسامات والاختلافات ذات الطابع الصراعى، مع امتلاكها بالمقابل استعداد لإدارة أزماتها وخلافاتها بإجراء اتصالات وتفاعلات كثيفة فيما بينها¹.

وبما أن مفهوم الأمن أصبح واسعاً، ويعد في حد ذاته الهدف الأول والدائم للسياسة الخارجية لأي دولة، كما عرف موضوع الأمن تفسيرات جديدة في العلاقات الإقليمية والعلاقات بين الدول عموماً، إذ لم يعد الأمن مرتبطاً بالخوف من الحرب الدولية فقط، ولكن أيضاً بالخوف من الحرب الداخلية، وعدم قدرة الدول على تحقيق حاجياتها والحفاظ على أمنها دون التواصل مع الآخرين، وهذا يفسر لنا العلاقات القوية بين دول المتوسط والتي تجاوزت الجوانب التجارية أو الاقتصادية إلى جوانب أخرى خاصة الأمنية منها من أجل مواجهة التهديدات المشتركة بين دول ضفتي المتوسط، وذلك عبر مبادرات وحوارات أمنية من أجل احتواء هذه التهديدات التي أصبح من الصعب على كل دولة مواجهتها منفردة، وبالتالي خصصنا هذا الفصل لدراسة مختلف المبادرات الأمنية في هذا الفضاء وكذا مدى نجاحها في احتواء تهديدات المنطقة.

¹ منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008، ص 09.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

المبحث الأول: الشراكة في الفضاء الأورومتوسطي (مسار برشلونة)

لقد تعددت المبادرات الأمنية بين دول صفتي المتوسط وهذا دائما بهدف توحيد جهود الدول المتوسطية من أجل احتواء تهديدات المنطقة من إرهاب، وهجرة غير شرعية، وجريمة منظمة، وغيرها من التهديدات التي باتت تفرض نفسها في عالم ما بعد الحرب الباردة، و هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

مسار برشلونة 1995

أنتجت التغييرات الجيوسياسية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وما أفرزته من ضرورة تحقيق الأمن في مبادرة "مسار برشلونة" المتأسس في "الندوة الأورو-متوسطية" المنعقدة بمدينة برشلونة الإسبانية بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995، بموجب إعلان برشلونة الذي شكل منطلقا للشراكة الأورومتوسطية والتي شكلت بدورها إطار للحوار بين دول الإتحاد الأوربي، والدول المتوسطية الإثنا عشر غير الأوربية: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل (من أهداف الشراكة هو الدفع نحو التطبيع)، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، السلطة الفلسطينية، تونس، تركيا، وسوريا¹.

تزامن إعلان برشلونة 1995 مع ظروف دولية جديدة أثرت على وضع كافة الدول المتقدمة والنامية خاصة من ناحية توجهاتها الاقتصادية أو تدابيرها الأمنية أو مكانتها الإستراتيجية على الساحة العالمية، ويمكن استخلاص ثلاث ظروف دولية مؤثرة تمثلت في:

- ✓ ميلاد المنظمة العالمية للتجارة التي شهد العالم ميلادها في **جانفي 1995**.
- ✓ تحول مضمون الحرب الباردة بين الشرق والغرب- نتيجة تفكك الإتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية -إلى حرب مواقع اقتصادية بين التكتلات العالمية وخاصة أوروبا، أمريكا، آسيا قصد السيطرة على أسواق المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية وغيرها من المناطق.
- ✓ بروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة تحاول الهيمنة المطلقة على العالم عن طريق إعادة التموقع في مناطق النفوذ الحيوية في العالم، وكذلك عبر التدخل في عدة مناطق

¹ منصور لخضاري، التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص 09.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

من العالم باسم نشر الديمقراطية والمساعدات الإنسانية وتنشيط المبادلات التجارية عبر الشركات المتعددة الجنسيات¹.

ولقد تضمن مسار برشلونة ثلاثة أبعاد للشراكة وهي:

✓ البعد السياسي والأمني: خلق منطقة سلام وأمن مشترك عن طريق تقوية الحوار السياسي والأمني.

✓ البعد الاقتصادي المالي: خلق منطقة تبادل حر.

✓ البعد الاجتماعي، الثقافي، والإنساني: العمل على التقارب بين الشعوب والثقافات لدول المنطقة، وكذا تبادل الآراء بين مؤسسات المجتمع المدني².

المطلب الأول: البعد السياسي والأمني

لقد أوضح الأستاذ: كارلوس إيتشيفيريا جيسوس في محاضرة له بالمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة بالجزائر أنه فيما يخص البعد السياسي والأمني فأول إشكالية تتعلق بمفهوم الأمن وعدم الاستقرار، وسبل التعاون في مجاليهما³.

اعتبر الإعلان أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول الحوض وحدد الالتزام بين الدول بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وأهمها تسوية الخلافات البينية بالطرق السلمية، عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة واحترام حقوق الشعوب في المساواة وتقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على المستوى القطري، بتسيخ قيم الحرية والديمقراطية ودولة القانون، واعترف في

¹ ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص 70.

² Le processus de Barcelone à l'origine du partenariat euro-méditerranée ,

http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/documents/eu_morocco/doc1_fr.pdf, visité le 17-05-2014, 01:48.

³ Carlos ECHEVERRIA JESSUS, **Le Processus de Barcelone : bilan et perspectives**, Institut national d'études de stratégie globale, Alger, 2/2003, p 57.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

الوقت نفسه بخصوصيات ثقافية واجتماعية للدول تعطيها الحق في اختيار الأسلوب الذي يمكن من خلاله تحديد مضامين هذه القيم وطريقة وضعها موضع التطبيق، ووضع الإعلان خطة عمل وآليات لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال آليات محددة حددها على النحو التالي:

- ✓ حوار سياسي منتظم بين دول المنطقة.
- ✓ جهاز للإنذار المبكر يسعى لتشخيص وتحديد مصادر الخطر والتهديد واقتراح أساليب إجهاضها ومواجهتها وعلاجها.
- ✓ ابتكار صيغ ملائمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحد من سباق التسلح، ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وغسيل الأموال ولتحقيق التعاون في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى¹.

كما يؤكد الإعلان احترام وحدة أراضي كل الدول الأطراف، والامتناع عن التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية للآخرين، أو اللجوء إلى القوة والتهديد، كما يجري تعزيز التعاون في منع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والعمل على الحد من التسلح، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويؤكد على جعل منطقة حوض المتوسط منطقة سلام واستقرار.

ولقد كان هناك خلاف بين الجانبين على التعريف الدقيق للإرهاب، حيث أصر الوفدين السوري واللبناني على التمييز بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال الأجنبي كما هو الحال في جنوب لبنان، بينما أصرت إسرائيل على تعريف آخر للإرهاب يسري على الأعمال التي تحدث في جنوب لبنان، وتم التفاهم على أن يستخدم مصطلح الإرهاب للإشارة على استخدام القوة ضد سلامة أراضي الغير، وهو الأمر الذي قبله الطرفان².

كما تضمن إعلان برشلونة مخطط موجه من أجل جعل المنطقة آمنة أين تتعاون جميع الأطراف من أجل تحقيق الأمن (الأمن التعاوني)، ومن أجل:

¹ جعفر عدالة، توسيع الإتحاد الأوربي وتأثيره على الشراكة الأوربية- المغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008،

ص 103

² شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية -حالة دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص، 102- 103.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

✓ وضع إجراءات الثقة بين دول ضفتي المتوسط.

✓ التحكم في التسلح.

✓ إجراءات الوقاية وإدارة النزاعات¹.

وينبغي أن تقوم الشراكة السياسية والأمنية على الإرادة السياسية المشتركة للدول الواقعة على ساحلي البحر الأبيض المتوسط بالتصدي للتحديات المشتركة بروح من التضامن من خلال احترام المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، وبخاصة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام السيادة. ومن شأن هذا أن يساعد في تعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون والقضاء على الأخطار الجديدة التي تهدد السلام والأمن، وفي طليعتها آفة الإرهاب والجريمة الدوليين المنظمين. واتسع نطاق هاتين الاتفاقيتين حتى أصبحتا تشكلان تهديدا جديا للسلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط لا سيما أمن الساحل الجنوبي.

ويتوقف أيضا الأمن والاستقرار في البحر المتوسط على المعركة الشرسة ضد التجارة غير

المشروعة في الأسلحة الخفيفة التي تؤدي إلى تفاقم الصراعات وتشجع الإرهاب والجريمة الدوليين.

وترى الجزائر أن السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط شرطان جوهريان للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية. وأي تدبير لبناء الثقة، يرمي إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة

يقتضي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمنازعات، واحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وتسوية

المنازعات بالوسائل السلمية، واتخاذ تدابير عملية فعالة لترع السلاح.

وتتضمن مبادئ إعلان برشلونة تعزيز الأمن الإقليمي باتخاذ إجراءات لعدم انتشار أسلحة

الدمار الشامل، عن طريق الانضمام لاتفاقات ذات طبيعة دولية لنزع السلاح وضبط التسلح وتنفيذها

مثل: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة

¹ Nora MENIAOUI, **De l'obsession sécuritaire européenne au besoin de prospérité maghrébin : plaidoyer pour un réel dialogue euro-maghrébin**, Thèse en vue de l'obtention du Doctorat de Droit public, Institut de recherche en Droit Public, Faculté des sciences juridiques, politiques et sociales, Université LILLE 2, p 83.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وذات الطبيعة الإقليمية (المناطق الخالية من الأسلحة)¹.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي المالي

تنقسم منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى عالمين مختلفين: عالم صناعي متقدم وعالم آخر سائر في طريق النمو حيث أنه في سنة 2006 كان يقدر متوسط الدخل الفردي للمواطن في دول الضفة الجنوبية للمتوسط بين 1186 أورو في مصر و 2718 في الجزائر، فيما وصل إلى 4307 أورو في تركيا و 9600 أورو باعتبار ليبيا تملك موارد هامة في مجال المحروقات، أما في دول الضفة الشمالية بلغ متوسط الدخل الفردي للمواطن في فرنسا 26500 أورو، و 17500 أورو في البرتغال.²

كما يجب على الأوروبيين التكيف مع دول جنوب المتوسط وهذا حفاظا على مكانتهم في المنطقة خاصة وأن 30% من التجارة البحرية، و 25% من التجارة العالمية للمحروقات تتركز في هذه المنطقة.³

ويهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو في أوروبا و دول المتوسط خاصة إضافة إلى تحقيق التكامل و تشجيع التعاون بين المنطقتين، و هذا من خلال:

- ✓ الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة.
- ✓ تحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف و تخفيض فوارق التنمية الكبيرة التي تعانيها دول المتوسط.

¹ الجمعية العاملة للأمم المتحدة، تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 03 جويلية 2001، ص 03-08.

² Pierre Bocquillon, Pascal Confavreux, et Olai Voionmaa, **L'Union Pour la Méditerranée, une vraie chance pour le sud de l'Europe?**, Association pour la politique à l'ENS, p 05 sur le lien : <http://www.pollens.ens.fr/>

³ Pierre RAZOUX, **Vers une nouvelle Equation Stratégique en Méditerranée**, Institut de Recherche Stratégique de l'école Militaire, Janvier 2013, www.defense.gouv.fr/irsem, p 02.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

✓ ترقية التعاون و التكامل الجهوي.

و لتحقيق هذه الأهداف فلقد ركز المشاركون في المؤتمر على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تتلخص في:

✓ إنشاء منطقة للتجارة الحرة: يهدف مؤتمر برشلونة من خلال اتفاق الشراكة بين

الاتحاد الأوروبي و الشركاء المتوسطيين من جهة، إلى إقامة منطقة تبادل حر مع الأخذ بعين

الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري و المتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة و قد

تقرر تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر ب:

- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق و تكامل الاقتصاد الوطني، مع أخذ بعين

الاعتبار حاجات و مستويات النمو.

- تحديث و تعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع

الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لاقتصاد السوق.

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، و حماية الملكية الفكرية و الصناعية و

الحضارية.

- تشجيع نقل التكنولوجيا.

✓ تحديد أوجه التعاون المالي: إن تحقيق منطقة التجارة الحرة و نجاح الشراكة

الأورو-متوسطية يرتكزان على رفع حجم القروض التي يمكن أن يمدّها بنك الاستثمار

الأوروبي، و المعونات التي يمكن للدول الأوروبية مدها للدول الأوروبية مدها للدول في جنوب

المتوسط عبر برنامج "ميديا" لدفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول¹.

واعتبر هذا الجانب كمحدد لنجاح إستراتيجية الشراكة الأورو-متوسطية، وهذا انطلاقاً من

المسلمة القائلة: "الاستقرار السياسي يحدده الازدهار الاقتصادي"²

ويشير إعلان برشلونة أيضاً إلى أهمية التعاون المالي لنجاح الشراكة في كل جوانبها، وضرورة

زيادة المعونات المالية وزيادة القروض من البنك الأوربي للاستثمار، إضافة إلى معونات ثنائية من

الدول الأوروبية، وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية وتعبئة القدرات الاقتصادية¹.

¹ زكري مريم، مرجع سابق، ص 54-55.

² ختو فايزة، مرجع سابق، ص 99.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

ويهدف إعلان برشلونة بصفة أساسية إلى خلق منطقة تجارة حرة، ومنطقة من الرفاهية المشتركة، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي أن تكون هناك حركة تجارية ودعم مالي واستثمارات، فبالنسبة للتجارة تأتي دول البحر المتوسط ضمن الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأوربي، وتعتمد معظم دول البحر المتوسط على الأسواق الأوربية لتصريف أكثر من 50% من صادراتها (75% بالنسبة إلى تونس)، ونتيجة لذلك يتمتع الاتحاد الأوربي بفائض كبير يبلغ حوالي سبعة مليارات دولار. ولا شك أن هذا الخلل في الاعتماد المتبادل يرجع إلى عدة أسباب مثل معدلات النمو السكاني التي تفوق كثيرا معدلات النمو الاقتصادي في المناطق الجنوبية والشرقية من حوض البحر المتوسط².

ويشمل التعاون الأورو-متوسطي المجال التجاري من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر في آفاق (2010-2015) لكن إتفاقيات الشراكة تبقى ناقصة بالنظر إلى الاحتياجات في مجال التنمية خاصة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط³.

¹ شريط عابد، مرجع سابق، ص 109.

² آر كيه رامازاني، الشراكة الأوربية- المتوسطية: إطار برشلونة، دراسات عالمية، العدد 22، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 25.

³ مايا ساحلي، الرهانات الجيواقتصادية، الجيوثقافية والجيوستراتيجية للحوار المتوسطي، مجلة الجيش، العدد 536، مارس 2008، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، ص 62.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

جدول رقم -05-: وزن الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية لدول جنوب المتوسط

(1995).

| العمليات الدول | الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي | الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي |
|-------------------|---|----------------------------------|
| الجزائر | 56 | 63.5 |
| قبرص | 51.7 | 34.7 |
| مصر | 38.9 | 45.8 |
| إسرائيل | 52.4 | 32.3 |
| الأردن | 31.3 | 5 |
| لبنان | 43.6 | 15.8 |
| مالطا | 72.8 | 71.4 |
| المغرب | 51.3 | 61.4 |
| سوريا | 31.7 | 56.7 |
| تونس | 69.1 | 79.0 |
| تركيا | 47.2 | 51.2 |

المصدر: سكيمة حملاوي، واقع التكتلات الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورو-متوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 129.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي، الثقافي، والإنساني

اعتبرت الشراكة في الميدان الاجتماعي والثقافي والإنساني أساسية فالتقاليد الثقافية والحضارية في كلتا جهتي المتوسط، الحوار بين الثقافات والمبادلات الإنسانية العلمية والتكنولوجية هي بمثابة عامل أساسية في تقارب الشعوب وذلك اعتمادا على:

- ✓ دعم الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان كشرط ضروري للتقارب بين الشعوب.
- ✓ تنمية الموارد البشرية في ميادين التربية والتكوين والتشديد على أهمية التنمية الاجتماعية.
- ✓ تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية دولة القانون والمجتمع المدني، مع التأكيد على دور هذا الأخير في دعم التعاون غير المركزي وبين الضفتين.
- ✓ إقامة تعاون في ميدان الهجرة واتخاذ إجراءات مناسبة للوقاية من الإرهاب وكافة الآفات الأخرى كالمخدرات، الجريمة الدولية، ومظاهر العنصرية، وكره الأجانب.
- ✓ المشاكل السوسيو-سياسية وإفرازاتها نتيجة الركود التنموي بالإضافة للبطالة والفقير.
- ✓ العمل على الإصلاح المباشر والشامل لقطاع التكوين المهني¹.

كما جاء في إعلان برشلونة أن المشاركين يقررون بأن لكل الثقافات والحضارات في جميع أنحاء منطقة البحر المتوسط تقاليدھا الخاصة، وأوصى بإجراء حوار بين هذه الثقافات، وأضاف أن التبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتقني عامل جوهري في التقريب بين الشعوب وتعزيز التفاهم بينها وتحسين صورة كل منها عند الشعب الآخر²، وركز هذا الإعلان على خلق مؤسسات مشتركة خاصة

¹ هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2010، ص 267.

² آر كيه رامازاني، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية، وإنشاء قاعدة للحوار بين الثقافات، كما كانت هناك عدة مبادرات حيث شارك شعوب الضفتين في عدة منظمات غير حكومية خاصة بصفتي المتوسط¹.

ولقد أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي وقعت في كل من نيويورك وواشنطن وعيا متزايدا داخل الاتحاد الأوربي ومؤسساته المختلفة بضرورة استبعاد أطروحة "صدام الحضارات" والبدء فعليا في اتباع سياسة نشطة ومثمرة في مجال الحوار بين الثقافات والحضارات، من هذا المنطلق فقد أعلن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوربي في قمتهم المنعقدة عقب وقوع الأحداث ضرورة العمل على منع أي إرهاب قادم من العالمين العربي والإسلامي وضرورة تشجيع الحوار بين الطرفين في منطقة المتوسط في إطار صيغة برشلونة².

كما وأصبحت نقاشات "الهوية" قضية حالة على جانبي المتوسط وليس في جنوبه فقط، حيث برزت إشكاليات قضايا الاندماج، الاستيعاب، والتعددية الثقافية في صميم هذه النقاشات حول "الهوية الأوربية" وتأثير الوجود المسلم المتزايد عليها من ناحية، فضلا عن تأثير توسيع الاتحاد الأوربي شرقا عليها من ناحية أخرى³.

ويعتبر مجال الشراكة الثقافية من أهم مستويات الشراكة حيث أن هذا المجال يمثل مجال حقيقي للتقارب وتطوير الإدراك المتبادل بين دول المتوسط بصفتيه الشمالية والجنوبية ولقد جاء هذا المؤتمر ليؤكد على مجموعة من المبادئ من الممكن التوصل إليها عن طريق العمل المشترك بين كافة الأطراف وهذا من أجل تحسين الصورة الكاذبة التي يحملها كل طرف عن الآخر، أضف إلى هذا التصدي لكل أنواع وأشكال العداة الإنساني المتمثلة أساسا في العنصرية والتعصب والتمييز⁴.

¹ Roberto Aliboni, George Joffe et autres, Union pour la Méditerranée : Le potentiel de l'acquis de Barcelone, Institut d'études de sécurité de l'Union Européenne, novembre 2008, n 03, p 09 sur le lien : <http://www.iss.europa.eu/uploads/media/ISSreport03.pdf>

² هشام صاغور، مرجع سابق، ص 268.

³ نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأوربية - المتوسطية الدوافع، الأهداف، المسار: رؤية نقدية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي: "نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط"، القاهرة، 2004، ص 21.

⁴ سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط: (1995-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

ومما تقدم ذكره يمكن أن نستنتج أن البعد الأمني لمسار برشلونة مسألة حيوية خاصة أن دول المغرب العربي كانت تعيش ظروف سياسية معقدة مع مطلع التسعينات، وبالتالي فالشراكة الأورو-متوسطية تضع المسألة الأمنية في سلم أولوياتها بما يعني ذلك محاربة ما تسميه الإرهاب، كما وتعتبر الانفجار الديمغرافي، والهجرة من أهم مصادر الخوف الأوربي ومن هذا المنطلق تضع الشراكة السياسية والأمنية قبل الشراكة الاقتصادية والثقافية، كما أن الشراكة الأمنية تندرج في سياق تحقيق "مفهوم الأمن الغربي الشامل" والذي تنصده الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

المبحث الثاني: المبادرات الأمنية في الفضاء الأورو-متوسطي

لقد ركز مسار برشلونة على الشراكة وخاصة في الجانب الاقتصادي، ولقد جاءت عدة مبادرات بعده والتي نذكر منها مايلي:

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الفكرة التي طرحت في ديسمبر 2002 خلال اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن، ومفادها: على الاتحاد أن يغتنم الفرصة التي أتاحتها التوسع، من أجل تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة، ودعا المجلس إلى تأسيس علاقات تستند إلى القيم المشتركة مع البلدان التي تقع في الجهتين الجنوبية والشرقية من المتوسط¹، حيث أنه بعد توسع الإتحاد الأوربي نحو الشرق ومن أجل مواجهة التحديات الجديدة وفي إطار دعم الإستراتيجية الأوربية للأمن، قرر مجلس أوربا إضافة مبادرة جديدة في ديسمبر 2003 وهي: السياسة الأوربية للجوار والتي دخلت حيز النفاذ في 2004.

إن سياسة الجوار الأوربية جاءت لتنظم العلاقات بين الإتحاد الأوربي والدول المجاورة له، مع إدراج أوربا الشرقية والشركاء المتوسطيين، ولم تكن لتحل محل مسار برشلونة وإنما كمكملة له من التطور نحو الأفضل للعلاقات الأورو-متوسطية²، وتقتصر السياسة الأوربية للجوار معالجة العلاقات بين الإتحاد الأوربي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المحاادية لها³.

إن الهدف المنشود والمعلن عنه هو إقامة منطقة استقرار، أمن، وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والسياسي، وينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم الحدود التي يدخل "الجيران" في حيزها، وعلى بناء علاقة بين الأطراف المختلفة.

¹ طويل نسيم، سياسة الجوار الأوربي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة المفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 217.

² Sarah BOCHUD, **Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage : quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région ?**, travail de Master, Département d'économie politique, Faculté des sciences économiques et sociales, Université de Fribourg, 2008, pp, 20- 21.

³ زهير بوعمامة، السياسة الأوربية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 242.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

كما أن سياسة الجوار الأوروبية جاءت في إطار بلورة الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط، لأنه لا يمكن للأمن الأوربي أن يكون منفصلا عن الأمن منطقة جنوب المتوسط¹.

وتركز سياسة الجوار الأوروبية بصفة أكثر على ضرورة تطوير التعاون الثنائي بين الإتحاد الأوربي وجيرانه من الدول المتوسطية، خاصة في مجالات الطاقة (مع الجزائر والمغرب)، الهجرة، والأمن، لكن هذا التطور في العلاقات جعل من الصعب التكامل الجهوي بين دول الضفتين لأن كل دولة من دول جنوب المتوسط أصبحت تبحث عن مصالحها منفردة².

ويمكن إيجاد العناصر المؤسسة للسياسة الأوروبية للجوار في الإستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003، حيث ارتكزت على أن العدوان على دولة أوروبية مستبعد في المقابل فإن التهديدات الأساسية هي الإرهاب، والنزاعات الإقليمية، وفشل وانهيار الدول والجريمة المنظمة، وترى أن الدول الضعيفة حيث الجريمة المنظمة منتشرة، والمجتمعات الفاشلة والتي تشهد نموا ديمغرافيا مرتفعا تشكل في حد ذاتها مشكلات، كما أن حل النزاع الإسرائيلي- العربي تبقى أولوية إستراتيجية بالنسبة للطرفين³، ولقد عرفت سياسة الجوار الأوروبية حسب ما دار من نقاش في المجلس البرلماني الأوربي كالتالي:

يسعى الإتحاد الأوربي إلى خلق فضاء للازدهار والجوار الجيد، هذا الجوار يتميز ب: علاقات وثيقة تسعى إلى السلام، ومؤسسة على تعاون محترم ل: الحريات الأربعة⁴ (*).

في عام 2006 قامت اللجنة بالتوصية بتعزيز سياسة الجوار الأوروبية وإضافة مزيد من الحوافز ل "الشركاء المميزين"، وتشمل سياسة الجوار الأوروبية بلدان الجزائر وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا

¹ سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص، 346-347.

² Jean-François Jamet, **Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée**, questions d'Europe, n 93, 2008, p 03.

³ كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 56.

⁴ علالي حكيم، البعد الأمني في السياسة الخارجية - نموذج الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 224.

(*): الحريات الأربعة: حرية تنقل الأشخاص، السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

ومصر وجورجيا والأردن وإسرائيل ولبنان وليبيا ومولدافيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وسورية وتونس وأوكرانيا كشركاء.

أما فيما يخص العلاقة بين سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأوروبية المتوسطية قد تطورت بحيث أصبحت سياسة الجوار الأوروبية خارطة الطريق لتأسيس النهج للاتحاد الأوروبي في حين أن الشراكة الأوروبية المتوسطية أصبحت شبكة لتنفيذ التعاون¹.

تعالج سياسة الجوار الأوروبي أربعة قضايا مفتاحية وهي:

✓ ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق على كلا من الجانبين في الحدود المشتركة والمساعدة على ترقية الازدهار والأمن على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، تهدف برامج الجوار والشراكة الأوروبية إلى مساعدة الفاعلين الأساسيين من القطاع العام والخاص لإتاحة فرصة النمو الاقتصادي بهذه الدول.

✓ العمل سويا من أجل معالجة التحديات المشتركة في مجالات مثل البيئة والصحة العامة ومنع ومكافحة الجريمة المنظمة، وستواجهه هياكل الاتحاد الأوروبي على الحدود الشرقية له تحديات من نوع خاص ناجم عن التدهور البيئي الناتج عن إعادة الهيكلة الاقتصادية والإهمال التاريخي للقضايا البيئية.

✓ تأمين وضمان حدود آمنة، ما زالت حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية تواجه

تحديات

فيما يتعلق بالبنية التحتية الأساسية للحدود والإجراءات المتعلقة بإدارة عمليات عبورها من وإلى الاتحاد الأوروبي.

✓ تحاول برامج الجوار الأوروبي تفعيل الاتصال بين المجتمعات المدنية، والعمل

في

المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية وكذلك تدعيم الاتصال عبر الحدود بين

جماعات

المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مما سيدعم ترقية الحكم المحلي والديمقراطية.

¹ ز غدار عبد الحق، مرجع سابق، ص 102.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

كما تعمل دول الإتحاد الأوربي على محاربة التهديدات التي وردت في وثيقة صادرة عن الاتحاد الأوربي بعنوان "إستراتيجية الأمن الأوربي" ولقد تم تقسيم هذه التهديدات إلى خمسة تهديدات أمنية رئيسية وهي: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والصراع الإقليمي، ولعل الأحداث الإرهابية التي وقعت في 11 مارس 2004 في مدريد زادت من الهاجس الأمني لدى الأوربيين¹. ومن وجهة نظر الاتحاد الأوربي، فإن سياسة الجوار تمثل عرض جريء لأنها تهدف خاصة إلى:

العمل مع الجيران لخلق فضاء مزدهر وقيم متبادلة تتأسس على الاندماج الاقتصادي المتنامي، والعلاقات السياسية والثقافية الأكثر قوة، وتقوية التعاون العابر للحدود، والعمل بصورة مشتركة لتجنب النزاعات.

كما أن الاتحاد الأوربي يلزم نفسه بمهام يتعهد بإنجازها:

✓ مشاركة أكثر حيوية في البحث عن حل للخلافات المتعلقة بالقضية

الفلسطينية، والصحراء الغربية.

✓ تكثيف التعاون الثقافي والتفاهم المتبادل، والمساهمة في تطوير مجتمع مدني

مزدهر.

✓ تسهيل إدارة موجات الهجرة.

✓ تكثيف التعاون في مجال منع ومكافحة كل التهديدات للأمن المشترك،

والمكافحة الفعالة للجريمة المنظمة، والمساهمة في الحد من التلوث².

وقد كان للجانب الأمني والسياسي مكانة من بين مجالات التعاون بين دول ضفتي المتوسط

وذلك من أجل:

✓ دراسة تهديدات الأمن المتبادل والتي تشمل انتشار الأسلحة النووية، أو الهجرة

غير الشرعية، الإرهاب، والجريمة المنظمة.

¹ طويل نسيمية، سياسة الجوار الأوربي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مرجع سابق، ص ص، 218-219.

² بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، ت: سليمان

الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2010، ص ص، 174-175.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

- ✓ دعم عمليات التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وخصوصا أن دول الجوار ليس لها خبرة في الحكم الديمقراطي وسجل ضعيف في مجال حماية حقوق الإنسان.
- ✓ التأكيد على الأثر السلبي للصراعات في عملية التنمية السياسية والاقتصادية.
- ✓ أهمية دور الإتحاد الأوربي في منع الأزمات وإدارتها، مثل قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية¹.

المطلب الثاني: حوار 5+5 دفاع.

تعود الفكرة في أصولها إلى مبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميثيران خلال زيارته للرباط سنة 1983 عندما اقترح مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط²، وضمت الدول العشر الواقعة غرب المتوسط، منها خمس دول مغاربية هي: الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس وخمس دول من الإتحاد الأوربي وهي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا والبرتغال، غير أنها لم تتجسد سوى خلال الاجتماع الوزاري للشؤون الخارجية، الذي تميز بالمصادقة على إعلان روما في أكتوبر 1990 والذي أبرز الطابع الشامل للحوار 5+5 وأبعاده الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وقد اعتمد إعلان الجزائر في أكتوبر 1991 خلال اجتماع وزراء الشؤون الخارجية، حيث شدد هذا المسعى على ضرورة ترقية العلاقات بين دول الأعضاء وتوفير الشروط الضرورية للحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليميين. واستمررا لتجديد هذا المسعى، عقدت أول قمة لرؤساء دول وحكومات مبادرة الحوار 5+5 بتونس في 5 و 6 ديسمبر 2003 تضمن بيانها الختامي التوجيهات المشتركة في مجال الحوار السياسي والأمني والاندماج الاقتصادي والتبادل المشترك وحوار الثقافات، وتشكل المحاور الخمسة التي تم التطرق إليها خلال هذه القمة البنية القاعدية لشراكة إستراتيجية، كما انعقدت قمة أخرى بمالطا

¹ هشام صاغور، مرجع سابق، ص 184.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، النشر و التوزيع، 2005، ص 99.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

في 5 و 6 أكتوبر 2012، توجت بالمصادقة على إعلان هام، تضمن دعم وتجديد مختلف المبادرات المتعددة ضمن إطار الحوار 5+5¹

وللحفاظ على تواصل الحوار وحيويته، يلتقي وزراء الخارجية مرة كل سنة في اجتماعات تكون دورية، وتقوم على ميزة عامة بدمج المعطيات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية، الإنسانية، والبيئية:

✓ تشجيع التنمية الاقتصادية والحوار الثقافي والسياسي والأمني بين دول الحوار العشر.

✓ تبادل الرؤى والمعلومات التي تقود الحوار والنقاش السياسي وبرامج التعاون لضمان التماسك والفعالية.

✓ التعاون في غرب المتوسط يتطلب المشاركة الفعلية للمؤسسات، الشركاء الاجتماعيين، المسييرين الخواص، الجماعات المحلية، والمؤسسات الثقافية، وتلتزم الحكومات بتوفير المناخ السياسي الملائم، وتشجيع التعاون الاقتصادي، الثقافي والعلمي.

✓ ترقية الحوار للمساهمة في حل المسائل السياسية والأمنية ذات المكاسب المشتركة².

كما تبنت الجزائر جملة من المبادئ أهمها: الحفاظ على أمن دول المنطقة والمساهمة في توطيد استقرارها، وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار تضامني لتقليص الفوارق بين ضفتي المتوسط الغربي، لكن ما أشار إليه إعلان الجزائر والذي يبدو مميزا إلى حد ما، هو دعوة الجزائر دول المجموعة 5+5 إلى التمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وحل النزاعات سلميا دون اللجوء إلى القوة، واحترام سيادة كل دولة، ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية³.

وإلى جانب اجتماعات وزراء الخارجية، شهدت اجتماعات مجموعة 5+5 توسعا ليشمل قطاعات تعاون أخرى، أهمها اجتماعات وزراء الداخلية في تونس 2002 ، والمملكة المغربية 2003،

¹ محمد بوكبشة، مبادرة 5+5 فضاء للتشاور والتعاون الفعال، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 594، جانفي 2013، ص 18.

² بن سعدون اليامين، مرجع سابق، ص 134.

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 99.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

والجزائر 2004 واجتماعات رؤساء المجالس البرلمانية بطرابلس 2003 ، وباريس 2004، وما يكاد يلمس في معظم هذه الحوارات واللقاءات التي سقفت طموحاتها وغاياتها بالاستقرار والأمن في المتوسط الغربي، والتنمية الاقتصادية والاندماج المغاربي، والتبادل الإنساني والهجرة، هو التقاء الرؤى بين أطراف الحوار في شمال غرب المتوسط وجنوبه.¹

وتتسم مبادرة 5+5 بالبراغماتية حيث أنها تمس جوانب معينة من الشراكة، مثل 5+5 دفاع ولقد شجعت هذه الصيغة من الشراكة على توسيع الحوار إلى باقي الإتحاد الأوربي في إطار المبادرة الجديدة 27+5، حيث تشبث الأوروبيون بفكرة أن أمن أوروبا لدولها الـ 27 يبقى مرهونا باستقرار العتبة الجنوبية للحوض المتوسط خاصة أن 65% من واردات البترول والغاز الطبيعي تنتقل عبر حوض المتوسط.²

تتيح المجموعة فرص تنسيق مختلف جهود مواجهة التحديات الأمنية المشتركة في المتوسط، واعتبرت مسألة مكافحة الإرهاب الأولوية الواجب مراعاتها في مختلف مجالات التنسيق الأمني، فإن ذلك لم يمنع من أن تمتد أواصر التعاون إلى مواجهة غيره من التهديدات الأمنية الأخرى وبخاصة منها محاربة الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة...، وتعد مجموعة 5+5 اجتماعات دورية على مستوى وزراء: الخارجية والدفاع والداخلية للبلدان العشرة، لتؤمن بذلك ما يمكن اعتباره لقاءات خبراء لدراسة المستجدات وتبادل الخبرات انطلاقا من حقيقة القواسم المشتركة للتهديدات الأمنية التي تستلزم ضرورة التنسيق لمواجهتها في ظل انعدام وجود أطر إقليمية جهوية.³

¹ Aomar Baghzouz, **les relations Europe-pays du Maghreb, mutations ,enjeux et implications, bilan d'un demi siècle (1956-2006)**, thèse Pour l'obtention du Doctorat d'Etat es Sciences politiques, Option Sciences des Organisations, Faculté des sciences politiques et de l'information, Université d'Alger, 2007, p 297.

² آيت عميرات مليكة، **الفضاء الأورو-متوسطي أي مستقبل؟**، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 533، ديسمبر 2007، ص 36.

³ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص ص، 09-10.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

المطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط.

طرح نيكولا ساركوزي فكرته الأولى حول مشروع الاتحاد المتوسطي في حملته الرئاسية في ماي 2007، والذي يركز على حلم كبير فيما يخص إحلال السلم والحضارة بين شعوب ضفتي المتوسط¹، ووعده الفرنسيين بأنه في حالة وصوله إلى قصر الإليزيه سيبدل كل جهده لتحقيق الأمن الجماعي في البحر الأبيض المتوسط من خلال تجسيد مشروع الاتحاد المتوسطي الذي يعد في نظره ضروريا لعدة أسباب موضوعية، أهمها: فشل الحوار الأورو-متوسطي، الذي انطلق ببرشلونة في سنة 1995، في تحقيق أهدافه، كما اقتصر التعاون الأورو-متوسطي على التجارة مبعدا كل المجالات الأخرى، وكان الفشل متوقعا حسب ساركوزي لأن مسار برشلونة أخذ طابع الحوار شمال-جنوب وهو ما عمق من التباينات والتناقضات بين الضفتين في شمال المتوسط وجنوبه، وللخروج من هذه الدوامة السياسية اقترح ساركوزي على البلدان المتوسطية أن تحدد مصيرها في منطقة جغرافية مشتركة من خلال مشروعه السياسي الذي يجب أن يقوم على مبدأ المساواة بين أعضائه.

ولقد أوضح السيد نيكولا ساركوزي في خطابه في طنجه في 23 أكتوبر 2007 قائلا: "أدعو رؤساء الدول والحكومات لدول حوض البحر الأبيض المتوسط للاجتماع في فرنسا خلال جوان 2008 لوضع لبنات إتحاد سياسي، اقتصادي، ثقافي قائم على المساواة بين الأمم. أدعو جميع الدول التي ليست طرفا في الحوض المتوسطي ولكنها مهتمة بما يحدث فيه أن تشارك كملاحظة في القمة الأولى وتساهم في نجاحها"²

كما أكد فشل مسار برشلونة من خلال تقرير الأمم المتحدة لبرامج التطور حيث أن نسبة النمو في دول الضفة الجنوبية للمتوسط بلغت 4 % في الفارة الممتدة من 2001 إلى 2006 وهذا غير كافي لتساوي الطرفين وهذا رغم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بلغت 7 مليار دولار سنويا من

¹ Dorothee Schmid, **Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : changement de nom ou de fond ?**, Questions internationales, mars/avril 2009, Institut Français de Relations Internationales, p 01.

² خطاب السيد نيكولا ساركوزي، 23 أكتوبر 2007، طنجه،

http://www.ambafrance-jo.org/spip.php?page=mobile_art&art=696، إطلع عليه بتاريخ 22-05-

2014، على الساعة 12:50

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

1991-2000، و14 مليار دولار سنويا من 2001-2005، و50 مليار دولار لسنة 2006 وتعلقت الاستثمارات خاصة بمجال الطاقة، الاتصال، السياحة، العقار، ولم يأخذ مجال الصناعة سوى القليل، وبلغت مشاريع الاستثمار 54 مشروع بأكثر من 500 مليون دولار سنة 2006، مقارنة ب 30 مشروع سنة 2005¹.

ركز ساركوزي في نداءه لبناء الاتحاد المتوسطي على الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط وسماها على التوالي: فرنسا، البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، اليونان، وقبرص، وفكرته في ذلك أن يعيد محاكاة تجربة الوحدة الأوروبية التي انطلقت بعدد قليل من الدول وبمشاريع نفعية محددة²، كما ويعتبر الإتحاد من أجل المتوسط أكثر شراكة من مسار برشلونة وهذا بفضل الرئاسة المزدوجة له من طرف دولة من دول الإتحاد الأوربي وأخرى من دول الضفة الجنوبية للمتوسط وهذا ما يسمح بملائمة أهداف الإتحاد مع أهداف الضفة الجنوبية للمتوسط، و يقدم الإتحاد من أجل المتوسط تعاوننا ملموسا وهذا من خلال الإجراءات التي اتخذها الطرفان خاصة تلك المتعلقة بالمواطن والمجتمع المدني³.

وعقب اجتماع المجلس الأوربي في 13 و 14 مارس 2008، أعلن رؤساء دول 27 عضو اتفاهم عن ميلاد: الإتحاد من أجل المتوسط والذي أعلن عنه رسميا في باريس بتاريخ: 13 جويلية 2008، هذه المبادرة الفرنسية جاءت من أجل استكمال مسار برشلونة كرسية في تجديد طموحات الشراكة الأورو-متوسطية⁴، وكرغبة كذلك في إعادة فعالية دور العلاقات الأورو-متوسطية في التطور الجهوي من خلال زيادة البراغمانية والواقعية في هذه العلاقات، ولأن الإتحاد من أجل المتوسط يسعى إلى هيكلة جديدة عبر إضافة مؤسسات جديدة، كما أن رئاسة الإتحاد مزدوجة بين دول الإتحاد الأوربي

¹ Denis Bauchard, l'Union pour la Méditerranée : un défi européen, **politique étrangère**, 1 :2008, p 52.

² مصطفى صايح، الاتحاد المتوسطي، مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية الجزائر، العدد الأول، مارس 2008.

³ M. Siroën, L'Union pour la Méditerranée, sur le lien

<http://www.dauphine.fr/siroen/REI/issa.pdf>, p 08.

⁴ Jean-François Jamet, **op.cit.**, p 01.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

والدول الشركاء المتوسطيين، وهذا منذ دخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في 2010، والتي جاءت بتغيير أساسي وهو: خلق وظيفة ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك¹.

ويقوم الإتحاد من أجل المتوسط على أربعة محاور هي:

✓ إقامة نظام أمني مشترك.

✓ تشجيع تنمية مؤسسة على:

تقاسم التكنولوجيا، المعرفة والمهارات.

تأسيس بنك متوسطي للتنمية.

تأسيس سياسة طاقوية ومائية مشتركة، وفي هذا الإطار يوضح الجدول التالي استثمار الشراكة

الأورو-متوسطية في مجال الطاقة بين 2007 و 2013:

¹ Senén Florensa, *l'union pour la méditerranée : enjeux et ambitions*, Med.2010, www.iemed.org/anuari/2010/fsumari.php , pp, 61-62.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

جدول رقم -06-: استثمار الشراكة الأورومتوسطية في مجال الطاقة بين 2007 و 2013.

| الدول الأطراف | الأجل | التكلفة | المشاريع |
|--|-------------|--------------------|--|
| الجزائر والمغرب وتونس. | 2010 - 2007 | 4,9 ملايين أورو | تطوير سوق كهرباء مندمجة |
| مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وتركيا. | 2013 - 2010 | 5 ملايين أورو | مشروع السوق الأورو عربية للغاز |
| مصر والمغرب والأردن والجزائر وتونس والأراضي الفلسطينية ولبنان وسوريا وتركيا وإسرائيل. | 2010 - 2007 | 4,1 ملايين أورو | التعاون في ميدان الطاقة -MED- CMIP |
| الدول نفسها باستثناء تركيا. | 2013 - 2009 | 5 ملايين أورو | الفعالية الطاقية في قطاع البناء MED-ENEC 2 |
| الدول نفسها +تركيا. | 2013 - 2010 | 500.000 أورو | تنظيم الطاقة MED-REG 2 |

المصدر: كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم

ناشرون، 2013، ص 206

خلق جامعات متوسطية مشتركة.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

- ✓ إقامة مشاريع خاصة ب: البيئة، التربية، الطاقة، الصيدلة...
- ✓ إقامة فضاء قضائي مشترك من أجل: محاربة الفساد، الجريمة المنظمة، والإرهاب¹.

ومع إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط، قام رؤساء الدول والحكومات بتحديد المجالات ذات الأولوية الستة التالية:

- ✓ إزالة التلوث في البحر المتوسط
- ✓ الطرق السريعة البحرية والبرية
- ✓ الحماية المدنية
- ✓ الطاقات البديلة: خطة المتوسط الشمسية
- ✓ التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة الأورومتوسطية
- ✓ مبادرة أعمال المتوسط²

و لعل أهم ما يميز مشروع الاتحاد المتوسطي حسب اعتقاد ساركوزي أنه يقوم على أساس **وظيفي نفعي**، بحيث يعمق من التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل من التناقضات والتباينات الحاصلة في حوض المتوسط، وأن يقوم الاتحاد على أساس تقاسم التكنولوجيا، والمعرفة، والخبرات والدواء بين البلدان، وهي أقطاب تنافسية مغرية للتعاون المشترك، بحيث تدفع نحو إنشاء مخابر مشتركة وجامعات مشتركة³.

مع العلم أن كل المبادرات أرادت أن تجعل من المتوسط فضاء للسلم والاستقرار والرفاهية، وكلها اعتبرت أن استقرار المنطقة يمر عبر التبادل الحر، إلا أن الحصيلة كانت قليلة بكل المقاييس، فمساهمة دول جنوب وشرق المتوسط في المبادلات العالمية في تراجع بلغ حوالي 4% والاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود 2%، ومعظمها من دول الخليج العربي.

أما الاستثمارات المخصصة للبحث العلمي فهي أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام، فيما المبادلات الإقليمية هي الأضعف عالمياً، أي أقل من 12% مما نتج عنه استمرار الفقر وضعف دخل

¹ علالي حكيمة، مرجع سابق، ص 225.

² أنترنيت الاتحاد من أجل المتوسط

³ صايح مصطفى، مرجع سابق، ص 04.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، واتساع دائرة البطالة والتي أصبحت تمس حاملي الشهادات العليا، مع استمرار هجرة الأدمغة، وهذا ما يجعل الأمن والاستقرار الاجتماعي في هذه الدول محل تساؤل، ولتفادي هذا الوضع فإن الدراسات تجمع على أنه يتوجب على هذه الدول أن تحقق نموا سنويا بين 6 و7% وحسب تقرير لمعهد المتوسط، فإنه يجب على هذه الدول خلق حوالي 22 مليون فرصة عمل من الآن إلى عام 2020، وذلك فقط لتفادي ارتفاع معدل البطالة، فيما تقدر الوكالة الفرنسية للتنمية بأن على هذه الدول خلق 90 مليون فرصة عمل في السنوات العشرين المقبلة، إذا أرادت المنطقة وقف موجة البطالة¹

¹ عبد العالي حور، حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية، دراسات إستراتيجية، العدد 143، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص ص، 73، 74.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

استنتاجات الفصل الثالث:

إن الاهتمام بالفراغ في المجال الأمني في المتوسط كان وراء إطلاق عدة مبادرات، وبالطبع كل أصحاب هذه المبادرات يصرون على أنها متكاملة وتعزز كل واحدة منها الأخرى ، وقد يكون تعدد هذه المبادرات الإقليمية جيدا بالنسبة للمنطقة، من حيث أنها تعكس اهتماما جديدا بالفضاء المتوسطي ومن حيث اتسامها بتقسيم العمل، لكن هذا التعدد في الوقت ذاته تنجر عنه مجموعة من المخاطر يمكن أن نجملها في:

تجاهل أو غض النظر عن الصراع العربي-الإسرائيلي والحديث عن الأمن الإقليمي بمعزل عنه لكن كيف يمكن البحث عن الأمن بتجاهل أكبر بؤرة توتر وعدم استقرار في المنطقة؟
كما أن مختلف المبادرات لم تلقى نجاحا كبيرا بسبب وجود بؤر توتر بين دول هي في نفس الوقت شريكة في هذه المبادرات الأمنية، وتسعى هذه المبادرات لترسيخ الحوار المتوسطي في إطار ديمقراطي يمنحه بعد برلماني.

كما أنه لا توجد بنية متوسطة بمعنى الكلمة ففي الشمال توجد عدة منظمات فعالة مثل: اتحاد أوروبا الغربية، الإتحاد الأوربي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بينما يفتقر الجنوب إلى أية هندسة إقليمية في مجال الأمن، إذ يفتقر الفضاء المتوسطي- الشرق أوسطي لمنظمة متخصصة وهذا راجع إلى الصراع العربي الإسرائيلي، لكن وإن كانت المبادرات متكاملة، فإن هندسة أمنية شاملة في المتوسط لن تتحقق إلا عبر مسارات متعددة الأطراف مغاربية ومتوسطية.

كما أن كل المبادرات تعالج قضايا الأمن مما يعكس الأهمية التي يوليها الأوروبيون لهذه المسائل، وذلك دون التفكير في أمن متوسطي بصفة عامة بل نجد أمن إتحاد أوروبا الغربية في المتوسط، أمن الإتحاد الأوربي في المتوسط، أو أمن منظمة الأمن والتعاون في المتوسط، وليس أمن المتوسط.

الأمر الآخر الذي تجدر بنا الإشارة إليه هو أن دول الضفة الجنوبية تعمل كل واحدة على حدى في حين دول الضفة الواحدة يعملون كإتحاد وبالتالي كدولة واحدة.
كذلك تعاني دول الضفة الجنوبية من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، خلافات سياسية، غياب الديمقراطية، في حين تعرف دول الضفة الشمالية للمتوسط نوعا من الاستقرار.

الفصل الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء الأورومتوسطي

كذلك نلاحظ أن كل المبادرات المتوسطة هي مقترحة من طرف دول الشمال في حين دول الجنوب تبقى طرفا منفذا فقط.

الختامة

الخاتمة:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من أثر المناطق أهمية على جميع المستويات والجوانب، فموقعها الجغرافي، ومواردها الحيوية جعلت منها منطقة ذات قيمة كبرى خاصة في التجارة الدولية. لقد برزت إشكالية الأمن في المتوسط بعد الحرب الباردة وما نتج عنها من تحولات أدت إلى بلورة أشكال جديدة من التهديدات الأمنية التي تعاني منها منطقة المتوسط، ككتامي ظاهرة الإرهاب الدولي وتفاقم الجريمة المنظمة العبر وطنية، كل هذه المعطيات وأخرى جعلت البعد الأمني يحتل الصدارة في معظم المبادرات التي طرحت في الفضاء الأورو-متوسطي، يعد هذا البعد أحد المحاور الأكثر أهمية في العلاقات الأورو-متوسطية.

ويعتبر الإتحاد الأوربي منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط مناطق ذات أهمية استراتيجية، ولهذا يسعى في كثير من مبادرات الشراكة والتعاون إلى السيطرة على هذه المناطق خاصة أنها تعتبر كمصدر للمواد الأولية التي تحتاجها الدول الأوربية في صناعتها.

إن القضاء على التهديدات الأمنية التي تعاني منها منطقة المتوسط، لن يكون بالاهتمام بجانب الأمني فقط، بل يجب الرجوع إلى جذورها الحقيقية المتمثلة في تراجع اقتصاديات دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وتدني المستوى المعيشي وعليه فلا بد من الاهتمام بالجانب التنموي في هذه الدول.

يتمتع الإتحاد الأوربي بقيمة اقتصادية وسياسية هامة نظرا لكونه المستورد الأول للموارد الموجودة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وكذا المصدر الأول لأسواق هذه الدول، كما أن معظم دول الضفة الجنوبية كانت في السابق مستعمرة من طرف دول الضفة الجنوبية، مثل: الجزائر في السابق كانت مستعمرة فرنسية، لكن الشيء الملاحظ هو ظهور منافسين له على الضفة الجنوبية مثل، الصين والتي سارعت في الآونة الأخيرة إلى الاستثمار في دول جنوب المتوسط.

تعددت التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط، فمن الإرهاب الذي عرف نقاشات كثيرة لأجل التوصل إلى تعريف موحد لتسهيل دراسته، إلى الجريمة المنظمة والتي أصبحت أكثر خطورة وتطورا بسبب التكنولوجيا، وتطور الاتصال والمواصلات، مما جعل محاربتها والحد منها مسألة صعبة، كذلك الهجرة غير الشرعية والتي ينظر إليها من الطرف الأوربي على أنها تهديد للهوية والقيم.

إن إدراك الدول المتوسطية لحجم التهديدات التي تهدد أمنها واستقرارها دفعها للتفكير في الطريقة الأنسب لمواجهة هذه التهديدات، واتجهت نحو التكتل من أجل مواجهتها، لكن هناك اختلاف في الرؤى حول التهديدات فدول الضفة الشمالية ترى أن مصادر التهديد هي في الضفة الجنوبية، رغم أن بعض استراتيجياتها في مواجهة التهديدات تزيد منها مثل: التدخل الفرنسي في مالي أدى إلى زيادة عدد المهاجرين إلى أوروبا والذين يمرون عبر الجزائر والمغرب الأقصى خاصة من أجل العبور إلى الضفة الشمالية.

وبعد تحديد الدول المتوسطية للتهديدات التي تواجهها، ووضع بعض الاستراتيجيات لمعالجتها، يتضح وبعد سنوات أنه لا زال أمامها الكثير من أجل تحقيقه، خاصة أن التهديدات مازالت موجودة في المنطقة وبدرجات أكبر في بعض الأحيان.

كما أن الدول المتوسطية لم تتفق بعد على الإستراتيجية التي تتبناها لمواجهة تهديدات المنطقة، وهو ما يفسر تعدد المبادرات في هذا المجال، وتعتبر مجمل المبادرات هي أوروبية، أي مقترحة من دول الضفة الشمالية، وما على دول الضفة الجنوبية سوى التطبيق، فبالتالي فالعلاقات غير متكافئة بين الطرفين طرف رابح ممثل في دول الضفة الشمالية، وطرف آخر خاسر ممثل في دول الضفة الجنوبية.

الملاحق

خريطة رقم -01- : موقع البحر الأبيض المتوسط



المصدر:

http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/d/d8/Mediterranean_Sea_political_map-en.svg/300px-Mediterranean_Sea_political_map-en.svg.png

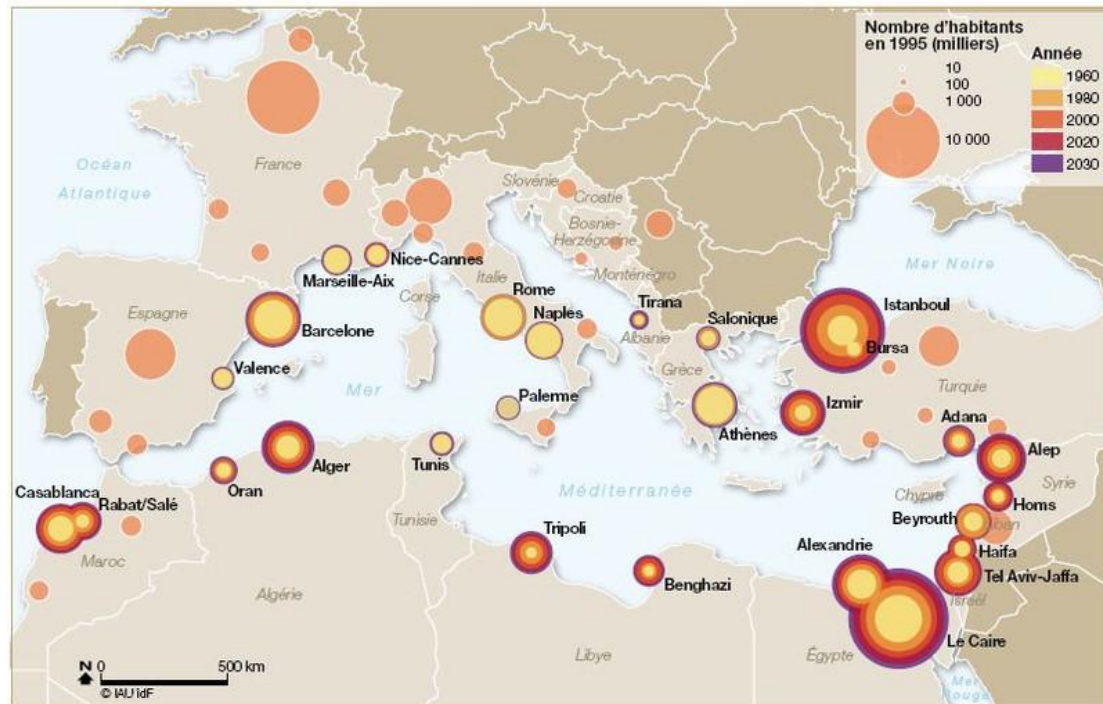
خريطة رقم -02- : أهم مناطق الزلازل والبراكين في العالم



المصدر: http://www.israj.net/vb/uploaded/20_17121.jpg

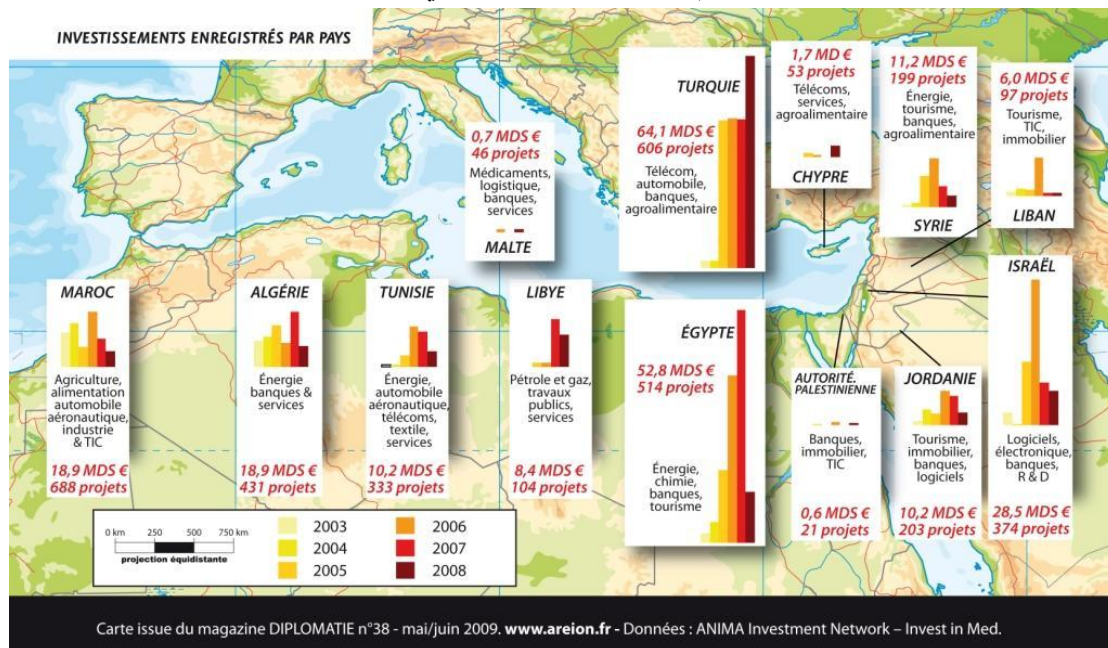
خريطة رقم -03- : عدد السكان في المتوسط

Projections de population à 2030 dans 24 agglomérations



المصدر : <http://www.iau-idf.fr/typo3temp/pics/905f6cf68b.jpg>

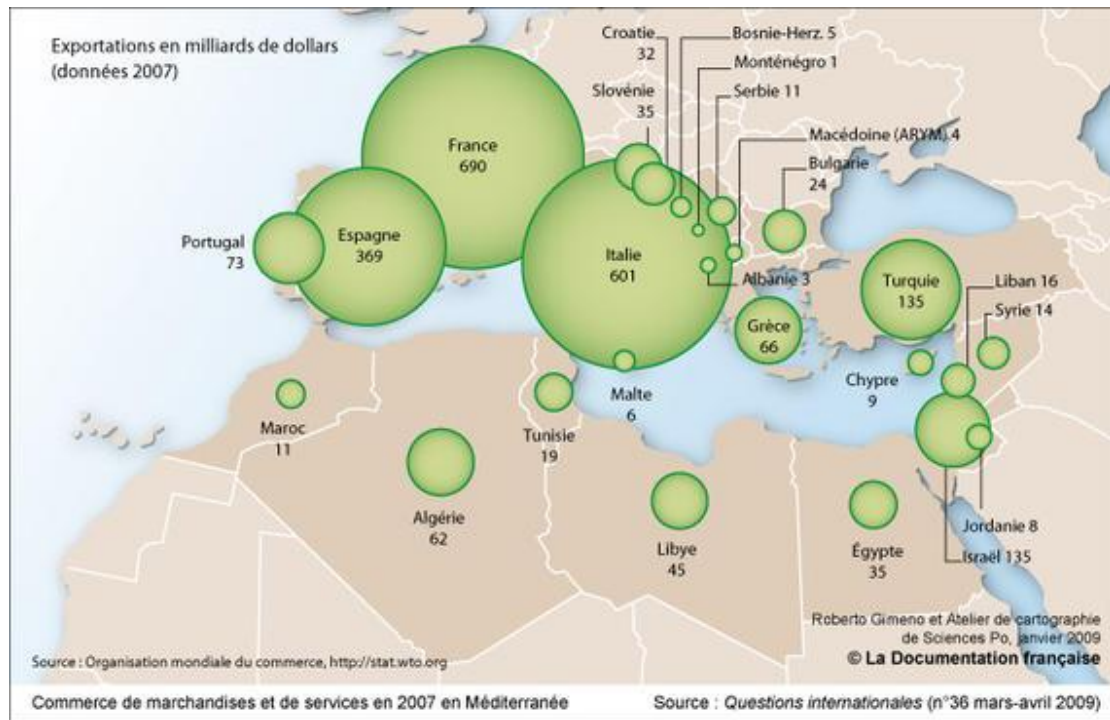
خريطة رقم -04- : الاستثمار في المتوسط



المصدر : http://www.animaweb.org/uploads/File/Diplomatie_FLUX-

IDE_pour_ANIMA.jpg

خريطة رقم -05- : تجارة السلع والخدمات في المتوسط



:المصدر

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/ezflow_site/storage/images/docr7/cartes/mediterranee/c001122-commerce-de-marchandises-et-de-services-en-2007-en-mediterranee/453455-6-fre-FR/Commerce-de-marchandises-et-de-services-en-2007-en-Mediterranee_large_carte.jpg

قائمة الجداول :

| الصفحة | الجدول |
|--------|---|
| 27 | توسيع وتعميق مفهوم الأمن |
| 39 | يوضح عناصر الاختلاف الرئيسية بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة |
| 57 | معدل النمو الديمغرافي بين دول المتوسط 1990 - 2030 |
| 64-63 | التدفق التجاري بين بلدان الإتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين (25) وبلدان المتوسط العشرة (10) |
| 101 | وزن الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية لدول جنوب المتوسط (1995) |
| 114 | استثمار الشراكة الأورومتوسطية في مجال الطاقة بين 2007 و 2013 |

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1. الإقداحي هشام محمود ، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي - سياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
2. بخوش مصطفى، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات و الأهداف ، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ،2006.
3. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.
4. بن عيسى محسن بن العجمي ، الأمن والتنمية، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
5. بن عيشة محمد الأمين ، حوض المتوسط أوروبا والقوى العالمية، 2011.
6. جندي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
7. جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة :وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
8. حقي توفيق سعد ، النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
9. حقي توفيق سعد ، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000.
10. خضر بشارة ، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 - 2008)، ت: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2010.
11. دليو فضيل وآخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003.

قائمة المراجع

12. السيد عرفة محمد ، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، ط1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.
13. الشقحاء فهد بن محمد، الأمن الوطني تصور شامل، ط2، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004.
14. طشطوش هايل عبد المولى ، مقدمة في العلاقات الدولية، 2010.
15. عبد الحي وليد ، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، ط1، الجزائر: مؤسسة الشروق والإعلام والنشر، 1994.
16. عرفة محمد أمين خديجة ، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع الدولي والعربي، ط1، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2009.
17. غالب احمد مهيبوب ، العرب والعولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.
18. غريفشس مارتن، وأوكالاهاان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث.
19. فتحي عيد محمد ، الإرهاب والمخدرات، ط1، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005.
20. كسنجر هنري ، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري، ط1، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.
21. اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل WMDC، أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2007
22. ماكنامارا روبرت ، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، مصر: الهيئة المصرية للتأليف والنشر، 1970.
23. مصباح عامر ، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.
24. مصلوح كريم ، التعاون والتنافس في المتوسط، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

قائمة المراجع

25. يوسف حسن يوسف، الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011.

الأطروحات والمذكرات:

1. إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011.

2. بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012.

3. برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009.

4. بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011.

5. بن سعدون اليامين، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012.

6. بوريب خديجة، مؤسسات الاتحاد الأوربي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

قائمة المراجع

7. تاحي طارق، مفهوم الأمن بين الفرد والدولة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.
8. حاج محمد فضيلة، إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أوروبة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012.
9. حمزاوي جويده ، التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2011.
10. حمزة حسام ، الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.
11. ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011.
12. درويش جمال ، الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.
13. رداق طارق، الاتحاد الأوربي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوربية المشتركة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، فرع العولمة والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.
14. زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.

قائمة المراجع

15. زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورو-متوسطة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
16. سعادة إبراهيم، الجزائر والأمن الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
17. سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط: (1995 - 2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.
18. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية -حالة دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
19. طويل نسيم، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
20. ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
21. العايب خير الدين ، الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.
22. عدالة جعفر ، توسيع الإتحاد الأوربي وتأثيره على الشراكة الأوروبية- المغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

قائمة المراجع

23. عطيش يمينة ، البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.
24. علالي حكيم، البعد الأمني في السياسة الخارجية - نموذج الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
25. قاسم نادية، ندوة برشلونة هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002.
26. قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه- التحديات والرهانات- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.
27. كاتب أحمد ، خلفيات الشراكة الأوربية- المتوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001.
28. لوصيف السعيد ، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
29. مسالي نسيم، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
30. معمري خالد ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008.

قائمة المراجع

المجلات والدراسات:

31. Toepfer Klaus ، إحساس بالملكية، مجلة أمواج المتوسط، العدد 55، مارس 2006.
32. آيت عميرات مليكة، الفضاء الأورو-متوسطي أي مستقبل؟، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 533، ديسمبر 2007.
33. بخوش مصطفى ، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الراهنة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03.
34. بخوش مصطفى ، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008.
35. بخوش مصطفى ، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، أكتوبر 2002.
36. برقوق أمحمد ، الإشكالات الجديدة للأمن في المتوسط، محاضرات بالمعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية.
37. بلعيد منيرة ، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008.
38. بن صايم بولنوار، تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008.
39. بنين ألبيرتو ، التهديدات الجديدة التي تمس الأمن والاستقرار وكذا استراتيجية وتصور حلف الناتو، قواسم دولية، العدد 01، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2010.
40. بوجان ساندرين ، البحر الأبيض المتوسط في آفاق عام 2020، إحصاءات باختصار، 15/2006.

قائمة المراجع

41. بوعمامة زهير ، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
42. بوكبشة محمد ، مبادرة 5+5 فضاء للتشاور والتعاون الفعال، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 594، جانفي 2013.
43. الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008.
44. الجمعية العاملة للأمم المتحدة، تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 03 جويلية 2001.
45. حروري سهام ، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
46. حسين زكرياء ، الأمن القومي، مصر: أكاديمية ناصر العسكرية.
47. حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008.
48. حور عبد العالي ، حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية المتوسطية، دراسات إستراتيجية، العدد 143، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
49. خاطر مايا ، الجريمة المنظمة لعابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق، المجلد 27، العدد 03.
50. دراسة حول التقنيات المختلفة لدعم التجارة، Institut Européen d'Administration publique، ماي 2005.
51. رامازاني آر كيه ، الشراكة الأوروبية- المتوسطية: إطار برشلونة، دراسات عالمية، العدد 22، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

52. زغدار عبد الحق، واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات، مجلة المفكر، العدد 8، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
53. زقاغ عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة و صناعة السياسية العامة، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011.
54. زوهار أهارون وآخرون، تقرير عن مجموعة العمل الخامسة التهديدات غير العسكرية للأمن، المؤتمر السنوي السابع والخمسون تصورات حول نزع السلاح، الحوار والمشاركة: الاستقرار في منطقة البحر المتوسط، إيطاليا، أكتوبر 2008.
55. زيان صالح، تحولات العقيدة الأمنية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة بسكرة.
56. ساحلي مايا، الرهانات الجيواقتصادية، الجيوثقافية والجيواستراتيجية للحوار المتوسطي، مجلة الجيش، العدد 536، مارس 2008، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية.
57. ساسي جمال، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008.
58. السيد ياسين، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006.
59. شرون حسينة، العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
60. صايح مصطفى، الاتحاد المتوسطي، مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية الجزائر، العدد الأول، مارس 2008.
61. طويل نسيمة، سياسة الجوار الأوربي وأثرها على دول جنوب المتوسط، مجلة المفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

قائمة المراجع

62. عبد القادر عبد العالي ، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2009.
63. عبد الله الحربي سليمان ، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، الكويت، 2008.
64. علاق جميلة، وفي خيرة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أبريل 2008.
65. غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر أنموذجا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012.
66. فرونسا كوستيار جان ، الرهانات الاستراتيجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مناهج الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في المنطقة، قواسم دولية، العدد 02، 2009، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر.
67. فريد رضوان سمير ، دراسة إحصائية حول صناعة تقنية المعلومات في العالم، كلية المعلمين بمحافظة جدة، جامعة الملك عبد العزيز.
68. القاسمي عيسى، التعاون الدولي القانوني في مجال مكافحة المخدرات، ندوة علمية حول التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر، 2005.
69. لخضاري منصور ، التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فكر ومجتمع، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر.
70. محمود مصطفى نادية ، البعد الثقافي للشراكة الأوربية -المتوسطية الدوافع، الأهداف، المسار: رؤية نقدية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي: "نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط"، القاهرة، 2004.
71. مخلوف ساحل ، من أجل مقارنة شاملة لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة في الفضاء المغاربي، مداخلة في ملتقى بالمعهد العسكري للتوثيق والتقييم والاستشراف، الجزائر، 2014.

قائمة المراجع

72. معيوف محمد ، الأمن الدولي تحديات وتهديدات، مجلة الجيش، العدد 594، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2013.
73. مفلح عصام ، مفهوم الإرهاب والموقف الدولي: إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات، مجلة الفكر السياسي.
74. ينون مصطفى، المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30 أفريل 2008.

المواقع الإلكترونية:

75. <http://www.albankaldawli.org>
76. http://www.ambafrance-jo.org/spip.php?page=mobile_art&art=696
77. <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26155>
78. بازغ عبد الصمد، بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة، <http://www.ahewar.org>
79. تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSReportfinal.pdf
80. جصاص لبنى، المتغير الأمني و آثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، <http://www.ssrcaw.org>
81. خطاب السيد نيكولا ساركوزي، 23 أكتوبر 2007، طنجه،
82. عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي، <http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html>
83. علي محمد علي، " أوروبا آمنة في عالم أفضل"، <http://haras-naseej.com/Detail.asp>

باللغات الأجنبية:

84. Alessia Bursi, **La Méditerranée horizons et enjeux du 21^{ème} siècle**, centres de recherches en sciences humaines sur la Méditerranée, 2009.
85. Aomar Baghzouz, **les relations Europe–pays du Maghreb, mutations ,enjeux et implications, bilan d’un demi siècle (1956–2006)** ,thèse Pour l’obtention du Doctorat d’Etat es Sciences politiques, Option Sciences des Organisations, Faculté des sciences politiques et de l’information, Université d’Alger, 2007.
86. Barry BUZAN, **PEOPLE, STATES AND FEAR, The National Security Problem In The**
87. Carlos ECHEVERRIA JESSUS, **Le Processus de Barcelone :bilan et perspectives**, Institut national d’études de stratégie globale, Alger, 2/2003.
88. Denis Bauchard, l’Union pour la Méditerranée : un défi européen, **politique étrangère**, 1 :2008.
89. Dorothee Schmid, **Du processus de Barcelone à l’Union pour la Méditerranée : changement de nom ou de fond ?**, Questions internationales, mars/avril 2009, Institut Français de Relations Internationales.
90. **International Relations**, Great Britain: Weathsheaf books ltd, 1983.
91. Jean–François Jamet, Les défis politiques et économiques de l’Union pour la Méditerranée, questions d’Europe, n 93, 2008.

92. Jean-Jacques Roches, **Théories des relations internationales**, 5eme édition, :Montchrestien, Paris 2004.
93. Joao Mira Gomas, **la présidence Portugaise de l'UE et la sécurité en Méditerranée**, 21 eme séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée.
94. José Antonio Alonso, **L'Espagne et la sécurité en Méditerranée**, 21 eme séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée.
95. Le processus de Barcelone à l'origine du partenariat euro-méditerranéen ,
http://www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/document_s/eu_morocco/doc1_fr.pdf.
96. M. Siroën, L'Union pour la Méditerranée, sur le lien <http://www.dauphine.fr/siroen/REI/issa.pdf>.
97. Nora MENIAOUI, **De l'obsession sécuritaire européenne au besoin de prospérité maghrébin : plaidoyer pour un réel dialogue euro-maghrébin**, Thèse en vue de l'obtention du Doctorat de Droit public, Institut de recherche en Droit Public, Faculté des sciences juridiques, politiques et sociales, Université LILLE 2.
98. Pierre Bocquillon, Pascal Confavreux, et Olai Voionmaa, **L'Union Pour la Méditerranée, une vraie chance pour le sud de l'Europe?**, Association pour la politique à l'ENS, p 05 sur le lien : <http://www.pollens.ens.fr/> .

99. Pierre du Bois, Anciennes et nouvelles menaces :Les enjeux de la sécurité en Europe, Relations internationales, 2006, n 125.
100. Pierre RAZOUX, **Vers une nouvelle Equation Stratégique en Méditerranée**, Institut de Recherche Stratégique de l'école Militaire, Janvier 2013, www.defense.gouv.fr/irsem.
101. Roberto Aliboni, George Joffe et autres, Union pour la Méditerranée : Le potentiel de l'acquis de Barcelone, Institut d'études de sécurité de l'Union Européenne, novembre 2008, n 03, <http://www.iss.europa.eu/uploads/media/ISSreport03.pdf>.
102. Saoudi Badis, les variétés sécuritaires et leurs impacts sur la souveraineté des Etats de la méditerranée, **Séminaire international : « l'Algérie et la sécurité dans la méditerranée Réalité et perspectives »**, L'université de Mentouri–Constantine, le 28–29 avril 2008.
103. Sarah BOCHUD, **Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage : quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région ?**, travail de Master, Département d'économie politique, Faculté des sciences économiques et sociales, Université de Fribourg, 2008.
104. Senén Florensa, **l'union pour la méditerranée : enjeux et ambitions**, Med.2010, www.iemed.org/anuari/2010/fsumari.php.

قائمة المحتويات

| | |
|---------|---|
| 13..... | مقدمة |
| 18..... | الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن |
| 18..... | المبحث الأول: ماهية الأمن |
| 18..... | المطلب الأول: تعريف الأمن |
| 23..... | المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن |
| 32..... | المبحث الثاني: تطور الأمن وفق المقاربات النظرية |
| 32..... | المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية |
| 39..... | المطلب الثاني: النظريات الحديثة |
| 45..... | المبحث الثالث: تطور مفهوم المأزق الأمني |
| 45..... | المطلب الأول: المأزق الأمني الكلاسيكي |
| 47..... | المطلب الثاني: المأزق الأمني المجتمعي |
| 49..... | استنتاجات الفصل الأول: |
| 51..... | الفصل الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في حوض المتوسط |
| 51..... | المبحث الأول: أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط |
| 51..... | المطلب الأول: الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط |
| 56..... | المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط |
| 59..... | المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط |
| 63..... | المبحث الثاني: تحولات ما بعد الحرب الباردة |
| 63..... | المطلب الأول: على مستوى هيكل النظام |
| 65..... | المطلب الثاني: على مستوى الفواعل |
| 67..... | المطلب الثالث: على مستوى القيم |
| 68..... | المطلب الرابع: على مستوى المتغيرات |
| 70..... | المطلب الخامس: على مستوى المواضيع |

| | |
|----------|---|
| 71..... | المبحث الثالث: تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة على أمن المتوسط..... |
| 72..... | المطلب الأول: التهديدات العسكرية..... |
| 77..... | المطلب الثاني: التهديدات الاقتصادية..... |
| 81..... | المطلب الثالث: التهديدات الثقافية..... |
| 82..... | المطلب الرابع: التهديدات البيئية..... |
| 84..... | المطلب الخامس: التهديدات المجتمعية..... |
| 87..... | استنتاجات الفصل الثاني: |
| | الفصل الثالث: آليات مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الفضاء |
| 90..... | الأورومتوسطي..... |
| 91..... | المبحث الأول: الشراكة في الفضاء الأورومتوسطي (مسار برشلونة)..... |
| 92..... | المطلب الأول: البعد السياسي والأمني..... |
| 95..... | المطلب الثاني: البعد الاقتصادي المالي..... |
| 99..... | المطلب الثالث: البعد الاجتماعي، الثقافي، والإنساني..... |
| 102..... | المبحث الثاني: المبادرات الأمنية في الفضاء الأورو-متوسطي..... |
| 102..... | المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية..... |
| 106..... | المطلب الثاني: حوار 5+5 دفاع..... |
| 109..... | المطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط..... |
| 115..... | استنتاجات الفصل الثالث: |
| 117..... | الخاتمة:..... |
| 120..... | الملاحق..... |
| 125..... | قائمة المراجع..... |